

٥٩٠٠
١١٠٠٠

أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
على التبادل التجاري في السلع الزراعية بين الأردن و الدول
العربية للفترة (١٩٨٨_٢٠٠٣)

٢٥

إعداد
فرات البوسطجي

المشرف
الأستاذ الدكتور طالب محمد عوض

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
الاقتصاد

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: التاريخ: ٥/٥/٠٦

أيار، ٢٠٠٦

قرار لجنة المناقشة:

نوقشت الرسالة وأجيزت بتاريخ ١٤ / ٥ / ٢٠٠٦, أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجارية في السلع الزراعية بين الأردن والدول العربية للفترة (١٩٨٨-٢٠٠٣)

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة:

١- الأستاذ الدكتور طالب محمد عوض (مشرفاً ورئيساً)
أستاذ / تجارة دولية ، إقتصاد قياسي

٢- الدكتور عبد الحفيظ قدور بلعربي (عضواً)
أستاذ مساعد / إقتصاد قياسي، (جامعة الزيتونة)

٣- الدكتورة بثينة محمد علي المحتسب (عضواً)
أستاذ مساعد / تجارة دولية

٤- الدكتور محمد عبد الهادي العلاوين (عضواً)
أستاذ مساعد / نقدية، تجارة دولية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع..... التاريخ.....

الإهداء

إلى روح والدي

إلى رمز العطاء ونبع الحنان

أمي

إلى رفيقة دربي

زوجتي

إلى النور الذي ينير قلبي

إخواني

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ الدكتور الفاضل طالب محمد عوض للتفضل بالإشراف ودعمه المستمر لي في كل مراحل إعداد الرسالة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للجنة المناقشة الكرام للملاحظات القيمة التي تقدموا بها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء الهيئة التدريسة في قسم اقتصاد الأعمال.

كما أتقدم بالشكر إلى كل الذين قدموا لي يد المساعدة في وزارة الزراعة والإحصاءات العامة الأردنية، والبنك المركزي الأردني.

المحتويات

ب	قرار لجنة المناقشة.....
د	شكر وتقدير.....
هـ	فهرس المحتويات.....
ي	فهرس الجداول.....
ل	قائمة الملاحق.....
م	ملخص باللغة العربية.....

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

٢	١-١- مقدمة.....
٣	٢-١- أهمية الدراسة.....
٣	٣-١- أهداف الدراسة.....
٤	٤-١- مشكلة الدراسة.....
٤	٥-١- فرضيات الدراسة.....
٥	٦-١- الدراسات السابقة.....
٨	٧-١- منهجية الدراسة.....

الفصل الثاني: طبيعة وهيكل القطاع الزراعي في الأردن

١٢	١-٢- مقدمة.....
١٢	٢-٢- نبذة تاريخية عن القطاع الزراعي الأردني.....
١٣	٣-٢- الجغرافيا والمناخ.....
١٤	٤-٢- واقع القطاع الزراعي الأردني.....
١٤	١-٤-٢- الموارد الأرضية في المملكة.....
١٥	٢-٤-٢- أنواع الأراضي الزراعية في الأردن.....
١٧	٣-٤-٢- الموارد المائية.....
	٥-٢- تطور الإنتاج النباتي والحيواني في الأردن.....
١٨	١-٥-٢- الإنتاج النباتي.....
٢٠	٢-٥-٢- الإنتاج الحيواني.....

- ٢٤-٦- القوى العاملة في القطاع الزراعي الأردني..... ٢٤
- ٢٦-٧- تطور رأس مال القطاع الزراعي الأردني..... ٢٦
- ٢٨-٨- تطور القيمة المضافة في القطاع الزراعي..... ٢٨
- ٣٠-٩- تطور الميزان التجاري الأردني في المجال الزراعي..... ٣٠
- ١٠-٢- تطور الميزان التجاري بين الأردن والدول العربية، وكذلك بين الأردن ودول العالم..... ٣٣
- ٣٥-١١-٢- تطور الصادرات والمستوردات الأردنية..... ٣٥
- ١-١١-٢- تطور الصادرات الزراعية الأردنية إلى الدول العربية وإلى دول العالم..... ٣٥
- ٢-١١-٢- تطور المستوردات الزراعية الأردنية من الدول العربية ومن دول العالم..... ٣٧
- ٣٩-١١-٢-١-٣- الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان..... ٣٩
- ٤١-١١-٢-٢-٣- المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان..... ٤١
- ٤٣-١١-٢-١-٤- الصادرات الزراعية الأردنية إلى سورية..... ٤٣
- ٤٥-١١-٢-٢-٤- المستوردات الزراعية الأردنية من سورية..... ٤٥
- ٤٧-١١-٢-١-٥- الصادرات الزراعية الأردنية إلى سلطنة عمان..... ٤٧
- ٤٩-١١-٢-٢-٥- المستوردات الزراعية الأردنية من عمان..... ٤٩
- ٥٣-١٢-٢- السياسات الزراعية في الأردن..... ٥٣
- ٥٣-١٢-٢-١- أهداف السياسة الزراعية..... ٥٣
- ٥٣-١٢-٢-٢- مجالات السياسات الزراعية في الأردن..... ٥٣
- ٥٦-١٣-٢- المعوقات التي يعاني منها القطاع الزراعي الأردني..... ٥٦

الفصل الثالث: لمحات عن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي المشترك

- ٥٨-١-٣- مقدمة..... ٥٨
- ٥٨-٢-٣- مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي العربي..... ٥٨
- ٥٨-١-٢-٣- مفهوم التكامل الاقتصادي..... ٥٨
- ٥٩-٢-٢-٣- صيغ التكامل الاقتصادي..... ٥٩
- ٦٠-٣-٣- لمحات عن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي..... ٦٠
- ٦٠-١-٣-٣- جامعة الدول العربية..... ٦٠

- ٦١-٢-٣-٣- اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية.....
- ٦٢-٣-٣-٣- معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي.....
- ٦٢-٤-٣-٣- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت.....
- ٦٢-٥-٣-٣- اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية.....
- ٦٣-٦-٣-٣- السوق العربية المشتركة.....
- ٦٤-٧-٣-٣- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.....
- ٦٤-٨-٣-٣- الصندوق العربي للإجماع الاقتصادي والاجتماعي.....
- ٦٥-٤-٣-٣- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....
- ٦٥-١-٤-٣-٣- منطلقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....
- ٦٥-٢-٤-٣-٣- مقومات نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....
- ٦٥-٣-٤-٣-٣- الإطار المؤسسي والقانوني والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....
- ٦٦-٤-٤-٣-٣- مهام لجان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأمانتها الفنية.....
- ٧١-٥-٣-٣- الرزنامة الزراعية العربية.....
- ٧٣-١-٥-٣-٣- أهداف الرزنامة الزراعية.....
- ٧٤-٢-٥-٣-٣- الأسس والمعايير لإعداد الرزنامة الزراعية العربية.....
- ٧٤-٦-٣-٣- الوضع الحالي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....
- ٧٤-٧-٣-٣- المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مجال السلع الزراعية.....

الفصل الرابع: تحليل مدى توافق الصادرات والمستوردات الزراعية بين الأردن

وبعض الدول العربية لعينة من السلع الزراعية

- ٧٨-١-٤-١- مقدمة.....
- ٧٨-٢-٤-٢- مؤشر التوافق.....
- ٨٠-٣-٤-٣- تقييم إمكانيات التبادل بالسلع الزراعية بين الأردن ولبنان.....
- ٨٠-١-٣-٤-١- مقارنة الصادرات الزراعية الأردنية والمستوردات الزراعية اللبنانية.....

- ٤-٣-٢- مقارنة المستوردات الزراعية الأردنية
والصادرات الزراعية اللبنانية..... ٨٣
- ٤-٣-٣- الفرص المتاحة أمام زيادة حجم الصادرات الزراعية الأردنية
إلى لبنان..... ٨٥
- ٤-٤-٤- تقييم إمكانيات التبادل التجاري بالسلع الزراعية
بين الأردن وعمان..... ٨٦
- ٤-٤-١- مقارنة الصادرات الزراعية الأردنية
والمستوردات الزراعية العمانية..... ٨٦
- ٤-٤-٢- مقارنة المستوردات الزراعية الأردنية
والصادرات الزراعية العمانية..... ٨٩
- ٤-٤-٣- الفرص المتاحة أمام زيادة حجم الصادرات الزراعية الأردنية
إلى عمان..... ٩٢
- ٤-٥-٥- تقييم إمكانيات التبادل التجاري بالسلع الزراعية
بين الأردن وسورية..... ٩٢
- ٤-٥-١- مقارنة الصادرات الزراعية الأردنية
والمستوردات الزراعية السورية..... ٩٢
- ٤-٥-٢- مقارنة المستوردات الزراعية الأردنية
والصادرات الزراعية السورية..... ٩٥
- ٤-٥-٣- الفرص المتاحة أمام زيادة حجم الصادرات الأردنية
إلى سورية..... ٩٧

الفصل الخامس: أثر تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على

الصادرات والمستوردات الزراعية الأردنية مع دول عربية مختارة

- ١-٥-١- مقدمة..... ١٠٠
- ٥-٢-٢- النموذج القياسي المستخدم..... ١٠٠
- ٥-٢-١- دالة عرض الصادرات..... ١٠٠
- ٥-٢-٢- دالة الطلب على المستوردات..... ١٠١
- ٥-٣- تقدير النماذج القياسية المعدة للدراسة..... ١٠٣

فصل السادس: النتائج والتوصيات

١١٢	١-٦- النتائج.....
١١٥	٢-٦- التوصيات.....
١١٧	- المراجع.....
١٢٧	- الملاحق.....
١٤٠	ملخص باللغة الإنجليزية.....

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
١٦	مساحة الأراضي المروية	جدول (١-٢)
١٧	توزيع هطول الأمطار في الأردن	جدول (٢-٢)
١٩	تطور الإنتاج النباتي للأعوام (١٩٩١-٢٠٠٣)	الجدول (٣-٢)
٢١	أعداد الثروة الحيوانية	جدول (٤-٢)
٢٣	أعداد الدواجن بالمملكة للسنوات	جدول (٥-٢)
٢٥	عدد القوى العاملة الزراعية والكلية في الأردن	جدول (٦-٢)
٢٧	تطور رأس المال الزراعي الأردني	جدول (٧-٢)
٢٩	تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي الأردني ومعدلات نموها السنوية و مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٣)	جدول (٨-٢)
٣١	تطور الميزان التجاري بين الأردن والدول العربية وبين الأردن ودول العالم في المجال الزراعي	جدول (٩-٢)
٣٤	تطور الميزان التجاري بين الأردن والدول العربية والأردن ودول العالم في المجال الزراعي	جدول (١٠-٢)
٣٤	تطور الميزان التجاري بين الأردن والدول العربية والأردن ودول العالم	جدول (١١-٢)
٣٦	تطور الصادرات الزراعية الأردنية إلى الدول العربية ودول العالم	جدول (١٢-٢)
٣٨	تطور المستوردات الزراعية الأردنية من الدول العربية ودول العالم	جدول (١٣-٢)
٤٠	الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان	جدول (١٤-٢)

٥٠	المستوردات الزراعية الأردنية من سلطنة عمان	جدول (١٨-٢)
٥١	تطور الميزان التجاري الأردني مع كل من: سورية، لبنان و عمان خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣)	جدول (١٩-٢)
٨٢	الصادرات الأردنية الإجمالية والمستوردات اللبنانية الإجمالية لمجموعة من السلع الزراعية لعام ٢٠٠٢	جدول (١-٤)
٨٤	المستوردات الأردنية الإجمالية والصادرات اللبنانية الإجمالية لمجموعة من السلع الزراعية لعام ٢٠٠٢	جدول (٢-٤)
٨٨	الصادرات الأردنية الإجمالية والمستوردات العمانية الإجمالية لمجموعة من السلع الزراعية لعام ٢٠٠٢	جدول (٣-٤)
٩١	المستوردات الأردنية الإجمالية والصادرات العمانية الإجمالية لمجموعة من السلع الزراعية لعام ٢٠٠٢	جدول (٤-٤)
٩٤	الصادرات الأردنية الإجمالية والمستوردات السورية الإجمالية لمجموعة من السلع الزراعية لعام ٢٠٠٢	جدول (٥-٤)
٩٦	المستوردات الأردنية الإجمالية والصادرات السورية الإجمالية لمجموعة من السلع الزراعية لعام ٢٠٠٢	جدول (٦-٤)

قائمة الملاحق:

- ملحق (١): معدل التوافق والحد الأعلى بين صادرات الأردن
و واردات الدول قيد الدراسة لمجموعة من السلع
الزراعية المختارة خلال الأعوام (١٩٩٥-٢٠٠٢)..... ١٢٨
- الملحق (٢): معدل التوافق والحد الأعلى بين واردات الأردن
و صادرات الدول قيد الدراسة لمجموعة من السلع
الزراعية المختارة خلال الأعوام (١٩٩٥-٢٠٠٢)..... ١٢٩
٦٢٦١٠٩
- ملحق (٣): الصادرات والمستوردات بين الأردن و
بعض الدول العربية لمجموعة مختارة من السلع
الزراعية لعام ٢٠٠٢..... ١٣٠
- ملحق (٤): حساب معدل التوافق والحد الأعلى بين
الصادرات والمستوردات الزراعية الأردنية والصادرات
والمستوردات الزراعية للدول قيد الدراسة..... ١٣١
- ملحق (٥): المتغيرات المستخدمة في التحليل الإحصائي..... ١٣٨
- ملحق (٦): المتغيرات المستخدمة في التحليل الإحصائي..... ١٣٩

أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري في السلع الزراعية بين الأردن

والدول

العربية للفترة (١٩٨٨_٢٠٠٣)

إعداد

فرات البوسطجي

المشرف

الأستاذ الدكتور طالب محمد عوض

الملخص

تطُرقت الدراسة إلى لواقع القطاع الزراعي الأردني والمشاكل التي يتعرض لها هذا القطاع الحيوي والهام والذي يعد هاما للتنمية الاقتصادية الشاملة. كذلك تم التطرق لتجارة الأردن الخارجية في المجال الزراعي مع الدول العربية ودول العالم، والدول قيد الدراسة وهي سورية، ولبنان، وعمان.

بالإضافة إلى ذلك تطُرقت للإمكانيات المتاحة أمام زيادة حجم الصادرات الزراعية الأردنية إلى الدول قيد الدراسة، وذلك عن طريق الكشف عن معدل التوافق والحد الأعلى لتتفق مجموعة من السلع الزراعية المختارة بين الأردن وهذه الدول.

بالإضافة إلى ما سبق تم تقدير دالتي عرض الصادرات الزراعية والطلب على المستوردات الزراعية بين الأردن والدول قيد الدراسة، وذلك بالاعتماد على نموذج قياسي، وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (OLS).

وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد توافق بين المستوردات الزراعية الأردنية والصادرات الزراعية للدول المختارة، بينما كان التوافق ضعيفا بين الصادرات الزراعية الأردنية والمستوردات الزراعية لهذه الدول.

وبين الكشف عن معدل التوافق، والمقصود بالتوافق هو تساوي قيمة الصادرات للدولة (أ) مع مستوردات الدولة (ب) لمجموعة معينة من السلع. فقد أظهرت الدراسة أنه توجد إمكانية لزيادة حجم الصادرات الزراعية الأردنية لعام ٢٠٠٢ إلى سورية بما قيمته (٢,٦) مليون دولار، وإلى لبنان بما قيمته (٧,٦٢) مليون دولار، وإلى عمان بما قيمته (٩,٧٩) مليون دولار.

وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن دالة عرض الصادرات الزراعية الأردنية إلى سورية تتأثر بشكل إيجابي بالدخل، بينما لا تتأثر بالأسعار النسبية، كذلك كانت مرونة المتغير الوهمي

ضعيفة وغير معنوية وهذا قد يكون دليلا على أن الاتفاقية لم تؤثر على الصادرات الزراعية الأردنية إلى سورية.

أما بالنسبة لدالة المستوردات الزراعية من سورية، فقد أشار تقديرها إلى أن مرونتها السعرية سالبة، في حين كانت مرونتها الدخلية موجبة، ومن خلال تقدير معلمة المتغير الوهمي توصلت الدراسة أن للاتفاقية أثر إيجابي على المستوردات الزراعية الأردنية من سورية.

كما أشار تقدير دالة الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان، إلى أنها تتأثر بشكل إيجابي بالدخل، بينما لا تتأثر بالأسعار النسبية حيث كانت مرونتها بدون دلالة إحصائية، في حين كان للاتفاقية أثر سلبي على الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان.

أما بالنسبة لدالة المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان، فقد كانت مرونتها الدخلية موجبة، أما بالنسبة لمرونتها السعرية فكانت غير معنوية، في حين كان أثر الاتفاقية سلبيا على المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان.

كما أشار تقدير دالة الصادرات الزراعية الأردنية من عمان، إلى أن مرونتها الدخلية موجبة، في حين كانت مرونتها السعرية غير معنوية، كذلك لم يبدو تقدير معلمة المتغير الوهمي ذو دلالة إحصائية، وهذا دليل على أن الاتفاقية لم تؤثر على الصادرات الزراعية الأردنية إلى عمان.

كما أشار تقدير دالة المستوردات الزراعية الأردنية من عمان، إلى أن أثر الاتفاقية كان سلبيا عليها، في حين لم يظهر تقدير معلمتا الدخل والأسعار النسبية أي دلالة إحصائية، وهذا ما يظهر عدم تأثيرهما على المستوردات الزراعية الأردنية من عمان.

وقد أوصت الدراسة عدة توصيات منها ضرورة التوسع في الرقعة الزراعية وتطويرها ورفع إنتاجيتها والحفاظ على المناطق الصالحة للزراعة بالمملكة، واستعمال التقنيات الزراعية المتطورة وذلك لتحسين نوعية الأصناف الزراعية المنتجة وذلك لزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، وزيادة حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي والذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي، وبالتالي الحد من الواردات وتحسين الميزان التجاري الزراعي وميزان المدفوعات، وتوحيد التشريعات الجمركية من قبل المؤسسات الرسمية العربية، وذلك في سبيل إيجاد منافذ جمركية عربية موحدة النظم والإجراءات لتكون حامية للتجارة العربية وداعمة للنكامل الاقتصادي العربي وليس عائقا له.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١- مقدمة:

تمارس الزراعة في جميع الدول دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية ببعديها الاجتماعي و الاقتصادي، وهذا ما حدا بهذه الدول تخصيص موارد متزايدة لدعم القطاع الزراعي.

و قد مارس التقارب الجغرافي و العلاقات السياسية بين المملكة الأردنية و الدول العربية دورا هاما في تنمية و تطور العلاقات الاقتصادية في مختلف المجالات و من ضمنها القطاع الزراعي، و ذلك سعيا منها لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود و الذي يعتبر من الأهداف الأساسية. حيث أنه و منذ إنشاء جامعة الدول العربية أبرمت الدول العربية في عقد الخمسينات أول اتفاقية تكامل اقتصادي عربي عام ١٩٥٣ و هي اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت، و منذ ذلك الوقت كان هناك العديد من المحاولات الهادفة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، و قد كان قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة قرارا هاما و طموحا، لكن و رغم مرور أربعة عقود من الزمن لم تحقق تلك السوق الطموحات و الآمال المرجوة. حيث لم يكن القرار اقتصاديا مدروسا وإنما كان قرارا سياسيا لم يحقق الطموحات الاقتصادية للدول العربية.

وفي حزيران ١٩٩٦ قامت الدول العربية في اجتماع القمة العربية بالقاهرة بإصدار قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كخطوة على طريق تعزيز التعامل الاقتصادي العربي، و في ١٧ شباط عام ١٩٩٧ اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قرارا تضمن الإعلان عن البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى، و التي ضمت ١٦ دولة و أصبحت الآن ١٨ دولة عربية، و تضمن القرار الأسس و القواعد و البرامج التنفيذية و البرنامج الزمني لتخفيض الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على كافة السلع العربية ذات المنشأ الوطني المتبادلة بين الدول الأعضاء وصولا لإزالتها بالكامل في نهاية العشر سنوات التالية.

و قد قامت الحكومة الأردنية بتطبيق الإجراءات اللازمة، حيث قرر مجلس الوزراء بجلسته التي عقدها في ١٢/٢/١٩٩٨ بالموافقة على محضر اجتماعات الدورة الحادية و الستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التي عقدت في القاهرة، و الموافقة على إجراءات تخفيض بنسبة (١٠%) سنويا من الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل اعتبارا من عام ١٩٩٨ لحين الوصول إلى الإعفاء الكامل بعد ١٠ سنوات شريطة المعاملة بالمثل.

وستتطرق في هذه الدراسة الى أثر هذه المنطقة على الصادرات والمستوردات الزراعية المتبادلة بين الأردن ودول عربية تربطها علاقات تجارية متميزة مع المملكة في المجال الزراعي وتم إختيار سورية، ولبنان، وسلطنة عمان.

١ _ ٢ _ أهمية الدراسة:

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية قطاع الزراعة من القطاعات المهمة في الاقتصاد الأردني حيث يساهم في تعزيز القاعدة الاقتصادية للتنمية المتكاملة من خلال توليد فرص العمل حيث ساهم هذا القطاع في توفير فرص العمل من ٤١ ألف فرصة عمل عام ١٩٩١ إلى نحو ٦٨ ألف فرصة عمل عام ١٩٩٦ إلى ١١٤ ألف فرصة عمل عام ٢٠٠٠، كذلك يساهم قطاع الزراعة في توفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي وفي تحقيق الأمن الغذائي بالمملكة لذلك يعتبر محركا للنشاطات في القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث يقوم بتزويدها بالمواد الأولية. وتبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- ١ _ دراسة إمكانية وجود فرص أمام زيادة الصادرات الزراعية الأردنية مع الدول قيد الدراسة و هي لبنان، سورية، عمان. وذلك من خلال الكشف عن التوافق فيما بينها.
- ٢ _ دراسة وتحليل أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الصادرات والمستوردات الزراعية الأردنية مع هذه الدول باستخدام الأسلوب القياسي التحليلي.

١ _ ٣ _ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- ١ _ التعرف على خصائص القطاع الزراعي الأردني و تطوره.
- ٢ _ التعرف على بنود و أهداف اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و خاصة في المجال الزراعي.
- ٣ _ تحليل مدى التوافق بين الصادرات و الواردات الأردنية لبعض السلع الزراعية و واردات و صادرات البلدان قيد الدراسة.
- ٤ _ تحديد الفرص المتاحة من أجل توسيع حجم التبادل الزراعي الأردني مع البلدان قيد الدراسة.
- ٥ _ تحليل الآثار الإيجابية و السلبية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الصادرات و الواردات الزراعية الأردنية مع هذه البلدان.

١ _ ٤ _ مشكلة الدراسة:

بدأ القطاع الزراعي الأردني يعاني تراجع في معدلات نموه منذ الأزمة الاقتصادية عام ١٩٨٨، وبعد إنضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ توقفت الحماية للإنتاج المحلي (إلا من نسبة متوسطة من الرسوم الجمركية) و ألغي الدعم الذي كان يقدم له. كذلك كان انضمام المملكة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أحد المنعطفات الرئيسية لمستقبل الاقتصاد الأردني. و نظرا للتأثير الكبير والمباشر للاتفاقيات التجارية على كل من الصادرات والمستوردات و بالتالي التأثير على القطاعات الاقتصادية ومن بينها القطاع الزراعي فكانت مشكلة الدراسة تتحدد بالإجابة على التساؤلات التالية:

١. هناك ضعفا في التبادل التجاري في مجال السلع الزراعية بين الأردن و البلدان العربية قيد الدراسة، فهل هناك تشابه بين تركيبة صادرات السلع الزراعية الأردنية وبين مستوردات هذه الدول من السلع الزراعية ؟
٢. ماهو النمط التجاري الأمتل الذي يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات الزراعية الأردنية إلى هذه البلدان؟
٣. هل تساعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على زيادة الصادرات الزراعية الأردنية إلى هذه الدول؟
٤. هل ستؤدي اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى زيادة المستوردات الزراعية الأردنية من هذه الدول في ظل المنافسة بين منتجاتها الزراعية؟

١ _ ٥ _ فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة على فرضيات العدم التالية:

١. يوجد توافق كبير بين الواردات الزراعية الأردنية والصادرات الزراعية للدول قيد الدراسة.
٢. يوجد توافق ضعيف بين الصادرات الزراعية الأردنية والواردات الزراعية للدول قيد الدراسة.
٣. هناك فرص غير مستغلة في التجارة الأردنية في مجال السلع الزراعية مع هذه البلدان و هذا أدى إلى عدم زيادة حجم التبادل التجاري في مجال السلع الزراعية معها.
٤. اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستؤدي إلى زيادة الصادرات الزراعية الأردنية إلى كل من سوريا، و لبنان، و عمان.

٥. اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستؤدي إلى زيادة المستوردات الزراعية الأردنية من سوريا، و لبنان، وعمان.

١ _ ٦ _ الدراسات السابقة:

أ- دراسة بسام علي الدسيت (٢٠٠٢) دراسة حول أثر قيام المنطقة الحرة العربية الكبرى على منتجات زراعية مختارة في عدد من الدول العربية و تناولت هذه الدراسة مدى تطبيق الدول الأعضاء لبنود اتفاقية المنطقة الحرة العربية الكبرى و تحديد الرزنامة الزراعية للدول الأعضاء و التعرف على الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات الزراعية العربية لسنة ١٩٩٩ .

و قد توصلت الدراسة إلى ان الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد طبقت التخفيض الجمركي من كانون الثاني ١٩٩٨ و بنسبة ١٠ % سنويا حتى وصل إلى ٤٠ % عام ٢٠٠١، كذلك قامت هذه الدول بإبلاغ الجمارك والمنافذ الجمركية التابعة لها لتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن الميزان الغذائي التجاري لكافة الدول العربية ماعدا تونس و السودان حقق عجزا، و أن الوطن العربي يعتبر مستوردا لمجموعة الحبوب و السكر و البقوليات و اللحوم و الزيوت و الألبان ولديه فائض تصديري من الأسماك ومكتفيا ذاتيا من البطاطا والفاكهة و البيض سنة ١٩٩٩ .

وقد أوصت الدراسة الدول العربية غير الأعضاء للانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وضرورة تفعيل وتنسيق السياسات الاقتصادية العربية.

ونظرا لحدثة تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم يتطرق الباحث إلى البعد الزمني لقياس أثر قيام هذه المنطقة على الصادرات والمستوردات الزراعية الأردنية، ولم يعتمد على نموذج قياسي و كان تحليله يعتمد على المنهج الوصفي لاتجاهات ومجالات تأثير هذه المنطقة على معدلات الاكتفاء الذاتي من أهم السلع، والميزة النسبية لأهم المنتجات الزراعية وعلى الرزنامة الزراعية وعلى الرقم القياسي للتجارة الخارجية العربية.

ب- دراسة المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٩٩) بعنوان دراسة إمكانيات التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مقومات التكامل الاقتصادي العربي ومستوى تطور التبادل والتجارة البينية للدول العربية، والتعرف على تجارب التكامل الزراعي العربي و تقويمها لوضع المقترحات المناسبة لتعزيز وتطوير هذا التكامل خاصة في ضوء إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتابعة تقويم هذه المنطقة، وكذلك التعرف على الميزة النسبية والقدرة

التنافسية للزراعة العربية حيث تم عرض السلع الزراعية التي لها ميزة نسبية وقدرة تنافسية من منظور كل قطر من الأقطار العربية، كما هدفت هذه الدراسة إلى استعراض أهم ملامح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي نص على أن يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين دول الأطراف وفق مبدأ التحرير التدريجي الذي طبق اعتباراً من أول يناير ١٩٩٨ على أن يتم التحرير الكامل لكافة السلع التجارية العربية سنة ٢٠٠٧.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى طرح الاعتبارات والمقترحات الداعمة لتعزيز التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك عن طريق تفعيل أداء منطقة التجارة الحرة كصيغة تكامل مرحلية ملائمة للأوضاع الاقتصادية العربية وإعطاء قضية التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي أولوية قصوى باعتباره هدفاً تتوخاه أي صيغة للعمل التكاملية الزراعي العربي، كذلك ضرورة تنسيق السياسات الزراعية وتخصيص استغلال الموارد الزراعية من منظور عربي متكامل وفقاً لاعتبارات الكفاءة والاستدامة.

ج- دراسة رنا الزعبي (٢٠٠٣) : بعنوان تنافسية القطاع الزراعي في الأردن : الخضار و الفواكه.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الميزة التنافسية لعدد من المحاصيل من الخضار و الفواكه باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، ومقارنتها مع الميزة التنافسية لعدد من البلدان المجاورة، كما تم استخدام طريقة الماسة (الجوهرة) و التي تعتمد على خمسة محاور (ظروف الطلب، ظروف الإنتاج، النشاطات الداعمة والمرتبطة، الاستراتيجية والمنافسة و هيكل السوق، للحكومة) للقطاع الزراعي و ذلك بالتركيز على نقاط الضعف فيها و محاولة إيجاد الحلول لها، وتحديد نقاط القوة فيها وذلك للعمل على تطويرها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الأردن يتمتع بميزة تنافسية عالية لمعظم المحاصيل من الخضار مثل (الخيار ، البندورة ، البادنجان ... الخ)، ومن الفواكه مثل (البرتقال، الليمون ، البطيخ) .

كما توصلت الدراسة إلى أن الأردن يتمتع بميزة نسبية عالية لمحاصيل الخضار مثل (الفاصوليا، البامية، الفول... الخ)، ومن محاصيل الفواكه مثل (المشمش، الدراق، الجريب فروت، والهيلون والفراولة)، ولكن صادراته منها لا تزال قليلة لذلك أصبح من الضروري بذل الجهود لزيادة إنتاج هذه المحاصيل والتغلب على نقاط الضعف في إنتاجها والمتمثلة في مراحل الإنتاج الأولى ومراحل التسويق وضعف النشاطات الداعمة والمرتبطة بها، وذلك من أجل زيادة المقدرة التنافسية للصادرات من هذه المحاصيل.

د- دراسة محمود الجعفري (٢٠٠٠): بعنوان التجارة الخارجية لفلسطينية - الإسرائيلية واقعا و آفاقها المستقبلية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى التوافق بين المبادلات السلعية بين فلسطين وإسرائيل وقد استخدمت الدراسة في تقييمها للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين فلسطين وإسرائيل خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ مؤشرات الترابط والتوافق، بافتراض أن السلع والخدمات تتدفق بين الأسواق الفلسطينية والإسرائيلية على أساس العرض والطلب لكلا الجانبين، حيث لا يقوم البلد المصدر إلا بتصدير السلعة التي يتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها، في المقابل فإن البلد المستورد لا يستورد إلا السلعة التي لا يتمتع البلد المستورد بميزة نسبية في إنتاجها، كما أن البلد المستورد لا يستورد إلا السلعة التي يتمتع البلد المصدر بميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه وفي ظل حرية التبادل التجاري بين فلسطين والعالم الخارجي بما في ذلك إسرائيل، فإن الصادرات السلعية الفلسطينية إلى أقطار العالم لن تزيد عن ٧٠%، ولن تقل عن ٣٠% من قيمة الصادرات السلعية الفلسطينية، مما يعني مضاعفة هذه الصادرات حوالي سبع مرات مقارنة بمستواها الحالي، وتبين معدلات التوافق والترابط للواردات السلعية الفلسطينية من إسرائيل التي تراوحت خلال الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٨ بين ٨٥%، ٩١%، إلا أن الحد الأعلى للواردات السلعية الفلسطينية من إسرائيل لا يزيد عن ٥٠% من مجمل الواردات السلعية الفلسطينية، وتشير النتائج إلى أن الضفة والقطاع لن تستمر في استيعاب أكثر من ١٠% من مجمل الصادرات السلعية الإسرائيلية في ظل حرية التبادل التجاري بين إسرائيل والمناطق الفلسطينية.

هـ دراسة أرنون، سيفاك و وينبلايت، (١٩٩٦) بعنوان إمكانية التجارة بين إسرائيل، فلسطين والأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن قيمة معدل التوافق بين الأردن وإسرائيل وفلسطين، والإمكانيات المتاحة لزيادة حجم التبادل التجاري بين هذه الدول.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه وفي ظل القيود والحوجز الجمركية سيكون حجم التبادل التجاري بين فلسطين وإسرائيل كبير، لكن في حالة إلغاء هذه الحواجز والقيود سيتوسع التبادل التجاري ليكون بين الأردن وإسرائيل، لأنه هناك توافق كبير بين السلع المصدرة والمستوردة لكلا البلدين، وقد أوصت الدراسة بضرورة إنشاء اتفاقيات إتحاد جمركي بين هذه للبلدان.

ما تضيفه دراستنا وما يميزها هو كونها تتطرق لمفهوم التوافق بين الصادرات والواردات الزراعية الأردنية والدول العربية قيد الدراسة، كذلك سيتم الاعتماد على نموذج قياسي لتحديد أثر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الصادرات و الواردات الزراعية الأردنية مع الدول قيد الدراسة.

١ _ ٧ _ منهجية الدراسة:

سيتم استخدام أسلوب التحليل الوصفي والأسلوب القياسي التحليلي في عرض البيانات و تقديرها وتحليلها و تفسيرها للتوصل الى نتائج تفيد متخذ القرار.

وسيتم استخدام مؤشر التوافق للتبادل التجاري لقياس إمكانية التجارة في المجال الزراعي بين الأردن والدول قيد الدراسة، ويعرف مؤشر التوافق بين بلدين كما يلي:

$$\text{COS } X_{at} \text{ Mb}_t = \frac{\sum_{i=1}^n X_{it} M_{it}}{\sqrt{\sum_{i=1}^n X_{it}^2 \sum_{i=1}^n M_{it}^2}}$$

$$0\% \leq \text{Cos } X_{a,t} \text{ Mb}_t \leq 100\%$$

حيث أن:

- . $\text{Cos } X_{a,t} \text{ Mb}_t$: مؤشر التوافق بين صادرات البلد a و واردات البلد b خلال الفترة t .
- . X_{it} : مجمل صادرات البلد الأول من السلعة i في الفترة t .
- . M_{it} : مجمل واردات البلد الثاني من السلعة i في الفترة t .
- n : عدد السلع

يوضح هذا المؤشر أن هناك متغيرين M_t و X_t حيث يمثل X_t عرض صادرات البلد الأول من أنواع السلع (n سلعة)، ويمثل M_t الطلب على واردات البلد الثاني من أنواع السلع (n سلعة) وبينهما زاوية (Θ) ، فكلما اقترب المتغيران من بعضهما قلت الزاوية المحصورة بينهما وهذا معناه زيادة توافق صادرات البلد الأول مع واردات البلد الثاني بالنسبة لصادرات و واردات سلعة ما (1976). (Finger & Kreinin) و هذا معناه أن $(\text{Cos } \Theta)$ يقترب من الواحد صحيح، وهذا معناه أنه هناك إمكانية كبيرة لزيادة حجم التجارة الزراعية بين البلدين. والعكس

صحيح، فعندما تكون قيمة الزاوية (Θ) قائمة فإن $(\cos\Theta)$ يساوي صفر، وهذا معناه أنه لا توجد إمكانية لقيام تجارة زراعية بين البلدين. (الجعفري، 1995).

أ- دالة عرض الصادرات الزراعية الأردنية:

تم تطوير دالة الصادرات استناداً إلى النماذج المستخدمة من قبل (Goldstein & Khan, 1978)، و(Khan, 1974)، و(Bond, 1982). حيث تعتمد دالة عرض صادرات الأردن إلى سوريا وكذلك إلى لبنان وعمان على الأسعار النسبية، والنتائج المحلي الإجمالي (GDP) لكل من عمان، ولبنان، وسورية، وعلى سعر صرف العملة. وبالتالي تكون الصيغة العامة لدالة الطلب على الصادرات الزراعية على النحو التالي:

$$X_t = \beta_0 + \beta_1 (P_x/P_w) + \beta_2 (GDP) + \beta_3 (S) + \beta_4 D + U_t$$

حيث أن:

X_t : قيمة الصادرات الزراعية الأردنية إلى الدول عينة الدراسة (مليون دولار).

P_x : الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات الزراعية الأردنية.

P_w : الرقم القياسي للأسعار في الدول عينة الدراسة (عمان، لبنان، سورية).

GDP: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق في الدول عينة الدراسة (عمان، لبنان، سورية)، (مليون دولار).

S: سعر الصرف بين الأردن ودول عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة.

D: متغير تأشيرى وهمي (Dummy Variable) لتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث يشير الصفر إلى ما قبل تطبيق الاتفاقية، و(1) إلى ما بعد تطبيق الاتفاقية.

U: الخطأ العشوائي.

t: الزمن.

وبتحويل الدالة إلى دالة لوغاريتمية تصبح على النحو التالي:

$$\log X_t = \beta_0 + \beta_1 \log(P_x/P_w) + \beta_2 \log(GDP) + \beta_3 \log(S) + \beta_4 D + U_t$$

ب- دالة طلب الواردات الزراعية الأردنية:

تم تطوير دالة الطلب على المستوردات استناداً إلى دراسات قام بها (Arize and Afifi 1987) و(Khan 1974). وتوصلوا إلى أن دالة الطلب على المستوردات تتأثر بالأسعار

النسبية، والدخل المحلي للدولة المستوردة، وسعر صرف العملة حيث تكون علاقته طردية مع الواردات، ويمكن تمثيل دالة الطلب على المستوردات على النحو التالي:

$$M_t = \beta_0 + \beta_1 (P_m/P_d) + \beta_2 (GDP) + \beta_3 (S) + \beta_4 D + U_t$$

حيث أن:

M_t : قيمة المستوردات الزراعية الأردنية الزراعية من الدول عينة الدراسة (مليون دولار).

P_m : الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات الزراعية الأردنية.

P_d : الرقم القياسي للأسعار في الأردن.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الأردني (مليون دولار).

S: سعر الصرف بين الأردن ودول عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة.

D: متغير تأشيرى وهمي (Dummy Variable) لتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث يشير الصفر إلى ما قبل تطبيق الاتفاقية، و (1) إلى ما بعد تطبيق الاتفاقية.

U: الخطأ العشوائي.

t: الزمن.

وبتحويل الدالة إلى دالة لوغاريتمية تصبح على الشكل التالي:

$$\text{Log } M_t = \beta_0 + \beta_1 \log(P_m/P_d) + \beta_2 \log(GDP) + \beta_3 \log(S) + \beta_4 D + U_t$$

الفصل الثاني

طبيعة وهيكل القطاع الزراعي في الأردن

٢-١- مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الهامة في الاقتصاد الأردني، وتقدر الأرض القابلة للزراعة في الأردن بحوالي ٩ مليون دونم، يشغل منها حوالي ٤ ملايين دونم فقط، بالإضافة إلى ذلك تبرز مشكلة شح المياه العذبة حيث لا يتجاوز حجمها ٧٥٠ مليون متر مكعب، وهذا ما جعل هذا القطاع يعتمد بشكل كبير على الأمطار، وهذا ما انعكس سلبا على الإنتاج الزراعي في المملكة.

وكنولة نامية يعول الأردن على الزراعة لكي تكون القاعدة الاقتصادية للتنمية الريفية المتكاملة من خلال استثمار الموارد الطبيعية المتاحة، وتوليد فرص العمل للريفيين، وتوفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي، كما يعول على الزراعة في زيادة صادراته لخفض العجز في الميزان التجاري الزراعي، ولتنشيط السكان في الريف والحد من هجرتهم منه، وللحفاظ على موارده الطبيعية والبشرية، وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

٢-٢- نبذة تاريخية عن القطاع الزراعي الأردني:

كان القطاع الزراعي في الستينيات من القرن الماضي يشكل ما نسبته ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويشغل بما نسبته ٣٣٪ من مجموع القوى العاملة، وخلال هذه الفترة الزمنية بدأ الأردن عهد التخطيط الاقتصادي الشامل، وهذا ما أدى إلى التركيز على القطاع الصناعي وبذلك أصبح هذا القطاع أكبر القطاعات الإنتاجية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. (زيتون، ١٩٩٧).

ومنذ السبعينات بدأ تراجع دور القطاع الزراعي، وذلك نتيجة زيادة حجم القطاع الصناعي من جهة، ونتيجة الازدهار الذي حصل في المنطقة بعد حرب ١٩٧٣ في فترة القفزة النفطية التي تأثرت بها المملكة بسبب تحويلات الأردنيين الذين يعملون في الخليج، وهذا ما تسبب في إهمال هذا القطاع. (الهوراني و النابلسي، ٢٠٠١).

أما في فترة الثمانينات شهد هذا القطاع تطورا ملحوظا تمثل في استخدام تقنيات متطورة وخاصة في مجال الزراعة المروية واستخدام مستلزمات الإنتاج المحسنة وزيادة المساحات المروية وخاصة في منطقة وادي الأردن والمرتفعات، وزاد الإنتاج النباتي والحيواني بشكل كبير، لكن هذا الوضع أخذ بالتراجع نتيجة للأزمة الاقتصادية عام ١٩٨٨ التي استوجبت تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي عام ١٩٨٩. (لجنة الزراعة، ٢٠٠٢).

أما في فترة التسعينات إلى يومنا هذا فقد كانت أبرز التطورات التي طرأت على هذا القطاع تتمثل في برنامج تصحيح قطاع الزراعة عام ١٩٩٤ والذي أدى إلى تحرير تجارة السلع الزراعية وتخفيض الدعم للقطاع الزراعي والاتجاه نحو تقليل دوره، كذلك كان إنضمام المملكة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ١٩٩٨.

أما في الفترة الممتدة بين سنة ٢٠٠٠ إلى يومنا هذا فقد تميزت بزيادة حجم الأراضي الزراعية نتيجة اهتمام المزارعين باستصلاح الأراضي الزراعية والتي يمكن إزالة الصخور المتحركة منها خصوصا في المناطق عالية الأمطار، كذلك كان ازدياد الاهتمام بتقانات الزراعة خصوصا في السقي والحرق والحصاد وفر فرصا لتحسين إنتاجية الأراضي وإمكانية زراعة بعض الأراضي ذات معدلات الأمطار القليلة، وهذا ما ساعد على زيادة حجم الإنتاج الزراعي بالمملكة. (لجنة الزراعة، ٢٠٠٢).

٢-٣- الجغرافيا والمناخ:

تبلغ مساحة الأردن ٨٨٧٧٠ كم^٢ بما فيها البحر الميت والمسطحات المائية الأخرى. ويمكن تقسيم البلاد إلى أربعة مناطق جغرافية مناخية رئيسية هي: وادي الأردن، والأراضي المرتفعة، والسهول، والبادية الشرقية.

أ- وادي الأردن:

يشكل وادي الأردن جزءاً من الأخدود الأفريقي العظيم وهو الجزء الأكثر خصوبة في الأردن. وهو يمتد من الحدود الشمالية للمملكة وصولاً إلى البحر الميت بارتفاعات تتراوح بين ٢٢٠ م تحت سطح البحر في الشمال، و٤٠٧ م تحت سطح البحر عند البحر الميت. ولأن وادي الأردن أكثر دفئاً من باقي المناطق في الأردن فإنه يمكن الإنتاج الزراعي فيه على مدار العام. وقد جعلت التربة الخصبة وكمية الأمطار والري المكثف في الشتاء من وادي الأردن سلة الغذاء للمملكة. (صلاح ودخقان، ٢٠٠٣).

ب- الأراضي المرتفعة:

تمتد هذه الأراضي من الشمال إلى الجنوب عبر الجزء الغربي من المملكة، وتفصل وادي الأردن عن الصحراء الشرقية، ويتراوح ارتفاعها بين ٦٠٠ و ١٥٠٠ متر فوق سطح البحر، ويقطن فيها حوالي ٩٠% من سكان الأردن. (وزارة الزراعة، ٢٠٠١).

وتبلغ مساحتها (٩٨٩) ألف دونم، وهي ذات مناخ شبة رطب، تعتمد في إنتاجها على مياه الأمطار إذ يتراوح معدل سقوط الأمطار فيها من (٥٠٠-٨٠٠) ملم، ويستغل القسم الأكبر منها في زراعة الزيتون وبعض أنواع الفاكهة والمحاصيل الحقلية. (وزارة الزراعة، ١٩٩٦).

ج- السهول:

تمتد من الشمال إلى الجنوب على طول الحدود الغربية للصحراء وتضم المناطق الحدية والتي تبلغ مساحتها (٥,٦) مليون دونم والمناطق شبة الجافة بمساحة (١,٤) مليون دونم ويتراوح معدل سقوط الأمطار بها ما بين (٢٠٠-٥٠٠) ملم سنوياً، وتستغل لزراعة الحبوب ويستفاد منها كمراع، ونظراً لانتشار الرعي الجائر وسوء استخدام هذه الأراضي فهي تعاني من التصحر وضعف الغطاء النباتي. (وزارة الزراعة، ١٩٩٦).

د- البادية الشرقية:

وتمثل حوالي ٩٠% من مساحة المملكة، ويبلغ ارتفاعها بين (٦٠٠ و ٩٠٠) متر فوق سطح البحر. والأمطار فيها قليلة جداً حيث يقل معدلها عن ١٠٠ ملمتر في السنة، وتتفاوت درجات الحرارة فيها بصورة كبيرة بين النهار والليل والصيف والشتاء. (وزارة الزراعة، ٢٠٠١).

٤-٢- واقع القطاع الزراعي:

٤-٢-١- الموارد الأرضية في المملكة:

بالنظر إلى الوضع الجغرافي للمملكة نلاحظ أن مساحتها تبلغ (٩٢) مليون دونم، نسبة الأراضي القابلة للزراعة فيها (٩,٤%) أي ما يعادل (٨,٥) مليون دونم، في حين أن المساحة المستغلة منها تساوي (٣,٩) مليون دونم أي ما يعادل (٤٥,٨%) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، كما يلاحظ أن عدم استغلال الأراضي الصالحة للزراعة يمتد ليشمل كافة المناطق حتى منطقة الأغوار التي تعتبر أراضيها أكثرها ملائمة للزراعة بسبب توفر الظروف المناخية المناسبة وإمكانية توفير مياه الري وخاصة للخضراوات والفواكه في أوقات مبكرة من السنة مما يسمح بتصديرها وتحقيق مكاسب كبيرة. (عبد الحق، ١٩٧٩).

أ- الغابات:

توجد في الأردن مساحات محدودة من الغابات الطبيعية والاصطناعية، تغطي الغابات ما مساحتها (٩٥٨) ألف دونم وهي بذلك لا تتجاوز ١ % من المساحة الكلية. وقد بلغت مساحة الحراج الطبيعي (٥٠٨) ألف دونم يملك المواطنون نحو ٤٧ ألف دونم منها، وتم تحريج ٤٥٠ ألف دونم من قبل وزارة الزراعة.

ب- المراعي:

تشكل نحو ٩٠% من مساحة أراضي المملكة وتوزع على ثلاث مناطق بيئية هي:

١ - مراعي البادية:

وتبلغ مساحتها ٧٠ مليون دونم وتتركز في المنطقة التي تتلقى أمطارا تقل عن ١٠٠ ملم سنويا. وتعود ملكية هذه الأراضي في الغالب للدولة وتقع بشكل رئيسي في المناطق الشرقية من المملكة.

٢- مراعي السهوب:

تبلغ مساحة هذه المنطقة (١٠) مليون دونم وتتلقى أمطارا سنوية بين (١٠٠-٢٠٠ملم).

ويصل معدل مساحة الحيازة لأراضي المراعي الخاصة في المنطقة الشمالية بين

(٢٣٦ دونما و١٩٨ دونما) في المناطق الوسطى، و٩١ دونما في المناطق الجنوبية من المملكة.

أما بقية مساحة هذه المنطقة والتي تشكل ١٠% فهي مملوكة للدولة وتتميز بانحدارها الشديد

وجغرافيتها الصعبة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة في استثمارها.

٣ - المراعي الجبلية:

وتبلغ مساحتها حوالي ٤٥٠ ألف دونم وتتلقى أمطارا تزيد عن ٢٠٠ ملم سنويا وهي

عبارة عن قطع صغيرة متناثرة حول القرى. (صلاح، ٢٠٠٤).

٢-٤-٢- أنواع الأراضي الزراعية في الأردن:

أ- الأراضي البعلية:

وهي الأراضي التي تزرع بالاعتماد على مياه الأمطار، وتشكل المساحة البعلية

حوالي (٨٠%) من إجمالي الأراضي المزروعة في المملكة، ويلاحظ أن القمح يشغل الغالبية

العظمى من المساحة المزروعة بعلا، كما تزرع الأراضي البعلية بالخضراوات والأشجار

المثمرة. (حمارنة، ١٩٩٤).

ب- الأراضي المروية:

ازدادت الأراضي المروية بإضطراد خلال العقود الثلاثة الماضية وخاصة في مناطق الأراضي المرتفعة والبادية. فقد كانت مساحة هذه الأراضي عام ١٩٧٦ حوالي ٢٨٤ ألف دونما، بينما وصلت مساحة هذه الأراضي عام ١٩٩٠ إلى ٥٣٨ ألف دونما، وتجاوزت المليون دونم عام ١٩٩٨. (وزارة الزراعة، ٢٠٠١).

وهذه الأراضي تعتمد على مياه الري، وتستغل هذه الأراضي بزراعة الخضراوات بشكل رئيسي حيث تشغل أكثر من (٥٩,٥%)، وتأتي في المرتبة الثانية الأشجار المثمرة بنسبة (٣٢,٤%) من مجمل المساحة المروية. (حمازنة، ١٩٩٤)

والجدول رقم (١-٢) يبين مساحات الأراضي المروية في الأردن:

جدول (١-٢)

مساحة الأراضي المروية ليالدونم:

السنة	المساحة المروية	مجمل المساحة
١٩٩٢	٨١٢٥٠٠	٢٢٠٢٢٥٦
١٩٩٤	٧٨٣٧٠٠	٢٩٠٣٤٨٤
١٩٩٦	٦٠٠٦٢٢	٢٢٠٢٢٥٦
١٩٩٨	٧٧١٦١٣	٢٩٠٣٤٨٤
٢٠٠٠	٧٦٩١١٦	٢٣٥٤٠٥٣
٢٠٠٢	٧٤٩٣٣٢	٢٦٠٥٩٤٢

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

ب- المياه السطحية:

ويقصد بها ما يتوفر في المملكة من أنهار وينايع ومصادر سطحية أخرى للمياه، إذ تقدر بحوالي (٧٥٠) مليون متر مكعب يقع أكثر من نصفها في حوض نهر اليرموك (٤١١) مليون متر مكعب سنوياً، والباقي موزع على باقي أحواض المملكة، إلا أن هذه الكمية تنخفض نتيجة عوامل التبخر حيث يستغل منها (٣٢٠) مليون متر مكعب سنوياً. (استيتيه، ١٩٩٩).

ج- المياه الجوفية:

وتشمل مياه الآبار الجوفية المتجددة من مياه الأمطار ويعتمد معدلها السنوي على معدل التساقط المطري ويستغل منها حوالي (٣٢٠) مليون متر مكعب، ومياه الآبار الجوفية غير المتجددة إذ يستغل منها حوالي (٨٠) مليون متر مكعب. (استيتيه، ١٩٩٩).

٢-٥- تطور الإنتاج النباتي والحيواني في الأردن:

٢-٥-١- الإنتاج النباتي:

تستأثر المحاصيل الحقلية بقسم كبير من الأراضي الزراعية حيث بلغت مساحة الأراضي المزروعة بها (١١٨٤) ألف دونم مشكلة ما نسبته (٥٣%) من مجمل مساحة الأراضي المزروعة، في حين بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة (٨٥٨) ألف دونم، مشكلة ما نسبته (٢٨,٤%) والمتبقي ونسبته (١٥,٤%) مخصص لزراعة الخضراوات.

أ- المحاصيل الحقلية:

بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية عام (٢٠٠٣) حوالي (١١٨٤) ألف دونم أي ما نسبته (٥٣%) من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في المملكة، في حين بلغ حجم المساحة المحصودة (٦٠٧,٥) ألف دونم أي ما نسبته (٥١%) من إجمالي الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية، وبلغ حجم إنتاجها حوالي (٢٢,١٦) ألف طن، أي ما نسبته (١%) فقط من إجمالي الإنتاج النباتي، مقارنة بعام (١٩٩١) إذ بلغ حجم إنتاج المحاصيل الحقلية (٣٧,١) ألف طن شكلت ما نسبته (٣%) من الحجم الكلي للإنتاج النباتي لذلك العام، ومما يجدر ذكره أن المحاصيل الحقلية الشتوية تعتمد بشكل شبة كامل على الموسم المطري مما يحدد كمية إنتاجها ومدى الجودة التي يتمتع بها.

ب- الخضراوات:

بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالخضراوات (الشتوية والصيفية) عام (٢٠٠٣) حوالي (٣٤٤,٢) ألف دونم شكلت ما نسبته (١٥,٤%) من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة، منها (١٨٦,٣) ألف دونم زرعت بمحاصيل شتوية، و(١٥٧,٩) ألف دونم زرعت بمحاصيل صيفية، بلغ إجمالي إنتاج كلاهما حوالي (١٤٥٢,٩) ألف طن شكلت ما نسبته (٦٧,٧%) من الحجم الكلي للإنتاج النباتي، مقارنة بعام (١٩٩١) إذ بلغ حجم إنتاج الخضراوات حوالي (٨٦٨) ألف طن، شكلت ما نسبته (٧٠,٦%) من إجمالي الإنتاج النباتي، ويعتبر إنتاج الخضار في الأردن من القطاعات الزراعية المهمة سواء البعلية أو المروية، وتزداد تلك الأهمية بالنسبة إلى الزراعة المروية وذلك لغزارة إنتاجها وإمكانية زراعتها في عدة مواسم.

الجدول (٢-٣)

تطور الإنتاج النباتي للأعوام (١٩٩١-٢٠٠٣) ليا آلاف طن:

السنة	محاصيل حقلية	الأشجار مثمرة	الخضراوات	الإنتاج الكلي (١)
١٩٩١	٣٧,١	٣٢٣,٠	٨٦٨,٠	١٢٢٨,١
١٩٩٢	٣٧,٤	٣٦١,٢	١٤٢٢,١	١٨٢٠,٧
١٩٩٣	٤٢,٥	٣٦٥,٣	١٣٦٣,٣	١٧٧١,١
١٩٩٤	٣٢,١	٤٥٦,٤	١١٢٦,٢	١٦١٤,٧
١٩٩٥	٣٠	٤٤٦,٧	١٣٥٦,٩	١٨٣٣,٦
١٩٩٦	٣٠	٥٤٧,٧	١٣٦٢,٠	١٩٣٩,٧
١٩٩٧	٣٥	٤٧٥,٧	١٣٩٧,٠	١٩٠٧,٧
١٩٩٨	٣٠,٤	٦١٤,٤	١٢٦٨,٧	١٩١٣,٥
١٩٩٩	١٧,٧	٤٨١,٦	١٢١٨,٧	١٧١٨
٢٠٠٠	١٩,١	٦٥٨,٧	١٥٥٣,٣	٢٢٣١,١
٢٠٠١	٢٣,٦	٦٢٣,٥	١٣٤٠,٣	١٩٨٧,٤
٢٠٠٢	٢٣,٤	٧١٧,٣	١٤٨٤,١	٢٢٢٤,٨
٢٠٠٣	٢٢,١	٦٧١,٧	١٤٥٢,٩	٢١٤٦,٧

- المصدر: وزارة الزراعة - قسم الإحصاءات الزراعية، سنوات مختلفة.

- (١) حسب من قبل الباحث.

ج- الأشجار المثمرة:

بلغت المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة عام (٢٠٠٣) حوالي (٨٥٨) ألف دونم، تشكل ما نسبته (٣٨,٤%) من إجمالي المساحة المزروعة، إذ بلغ عدد الأشجار الكلي (١٨,٨٧٥) ألف شجرة منها (١٣,٨٢٦) ألف شجرة مثمرة بلغ حجم إنتاجها (٦٧١,٧) ألف طن شكلت ما نسبته (٣١,٣%) من الحجم الإجمالي للإنتاج النباتي، ومن أهم الأصناف المزروعة الزيتون والحمضيات إضافة إلى أشجار التفاح. (وزارة الزراعة، ٢٠٠٥).

٢-٥-٢- الإنتاج الحيواني:

تعتبر الثروة الحيوانية مكوناً رئيسياً من مكونات القطاع الزراعي حيث تشكل مصدر دخل رئيسي لنحو ربع مليون من السكان. وتتفاوت نسبة مساهمة قطاعات الثروة الحيوانية المختلفة في الناتج الزراعي، حيث يحتل قطاع الدواجن المرتبة الأولى يليه قطاع الأبقار فقطاع الأغنام (الضأن والماعز). إلا أن هنالك أهمية خاصة لقطاع الأغنام تتعلق بالبعد الاجتماعي لهذا القطاع حيث يعتمد عليه نحو ٤٨% من التجمعات السكانية الرعوية في البادية في معيشتهم. (صلاح، ٢٠٠٤).

وتعتبر الثروة الحيوانية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني وأحد الركائز الأساسية لقطاع الزراعة حيث قدرت مساهمته بحوالي (٥٠%) من مساهمة الناتج الزراعي عام (٢٠٠٤)، ويوفر فرص عمل لحوالي (٨٠) ألف عامل بجميع قطاعاته من تربية دواجن وأبقار وأغنام إضافة إلى العمالة العائلية، كما يوفر هذا القطاع (٥) آلاف فرصة عمل أخرى في القطاعات المساندة له مثل قطاع إنتاج الأعلاف و المسالخ وشركات الاستيراد والتصدير ومصانع المنتجات الحيوانية من لحوم وألبان. (وزارة الزراعة، ٢٠٠٥).

إن تزايد معدلات الاستهلاك من المنتجات الحيوانية جاء نتيجة الزيادة المطردة في عدد السكان وتحسن مستويات المعيشي، حيث شهدت السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٣) زيادة في الطلب على المنتجات الحيوانية، في المقابل كان هناك تذبذب في عملية الإنتاج، انعكس على الاكتفاء الذاتي، ويغطي هذا العجز عن طريق الاستيراد. (صلاح ودخقان، ٢٠٠٣).

نلاحظ من خلال الجدول (٢-٤) أن عدد رؤوس الأبقار تميز بالتذبذب من عام ١٩٩١ إلى غاية عام ٢٠٠٣، فقد انخفض عدد الرؤوس من ٦٤ ألف رأس عام ١٩٩١ إلى ٤٧,٣ ألف رأس عام ١٩٩٥، ثم عاود بالزيادة وصولاً إلى عام ٢٠٠٣، حيث وصل عدد الرؤوس إلى ٦٩,٦ ألف رأس، أما عدد رؤوس الضأن فقد تميز بالانخفاض المتذبذب، حيث كان عدد الرؤوس عام

١٩٩١ (٢٦٤٦) ألف رأس، ثم انخفض هذا العدد إلى ١٥٨١,١ ألف رأس عام ١٩٩٨، وصولاً إلى عام ٢٠٠٣ حيث واصل انخفاضه إلى ١٤٧٦,٥ ألف رأس.

جدول (٢-٤)

يوضح أعداد الثروة الحيوانية/ بالآلاف رأس

السنة	أبقار			ضان	ماعز			جمال
	هولندي	بلدي	مجموع		شامي	بلدي	مجموع	
١٩٩١	٥١,٤	١٢,٤	٦٤,٠	٢٦٤٦,٠	١٨٠,٠	٨٨٠,٠	١٠٧٨,٤	٣٣
١٩٩٢	٤٦,٢	١٧,٩	٦٤,١٩	٢٨٧٨,١	٣٥,١	١١١٢,٩	١١٥١,٠	٣٣
١٩٩٣	٥١,٠	١٨,٨	٦٩,٨	٢٢١١,٤	٤٦,٥	٧١٩,٩	٧٦٧,٨	٣٢
١٩٩٤	٤٤,٢	١٣,٧	٥٨,٢	٢١٨١,٩	٣٠,٨	٧٦٦,٦	٧٥١,٩	٣٢
١٩٩٥	٣٧,٨	٩,٥	٤٧,٣	٢٣٧٥,٠	٢٢,٤	٧٤١,٥	٨٠٦,٩	٣٢
١٩٩٦	٣٩,٦	١١,٨	٥٢,٠	٢١٤٣,٦	٣٠,٨	٦٨٨,٦	٧٨١,٩	٢٥
١٩٩٧	٤٤,٧	٨٦,٨	٥٦,٠	١٩٣٥,٠	٢٥,٥	٥٥٦,٥	٦٤٩,٥	٢٢
١٩٩٨	٥٠,٨	٥,٩	٥٧,٠	١٥٨١,١	١٦,٠	٥٤٨,١	٦٣١,٤	١٨
١٩٩٩	٥٥,٦	٤,٠	٦٠,٥	١٩٣٣,٩	١٢,٠	٤١٩,٢	٤٦١,٣	١٣
٢٠٠٠	٧١,٠	٤,٢	٦٥,٢	١٤٨٤,٠	٩,٣	٤٥٥,٥	٤٧٢,٤	١٣
٢٠٠١	٦٣,٦	٣,٢	٦٦,٨	١٤٥٧,٩	١٠,٨	٤٠٧,٢	٤٢٥,٩	١٣,٥
٢٠٠٢	٦٧,٢	٢,٦	٦٩,٨	١٤٣٣,٣	١٧,٩	٥٢٤,٣	٥٥٧,٣	١٣,٣٥
٢٠٠٣	٦٦,٧	٢,٩	٦٩,٦	١٤٧٦,٥	١٠,٤	٥٣٧,١	٥٤٧,٥	١٢

المصدر: وزارة الزراعة، قسم الإحصاءات الزراعية، سنوات مختلفة.

أما بالنسبة لأعداد رؤوس الماعز فقد تميزت بالانخفاض أيضاً، فقد كان عدد رؤوس الماعز ١٠٧٨,٤ ألف رأس عام ١٩٩١، انخفض إلى ٦٤٩,٥ ألف رأس عام ١٩٩٧، وواصل هذا العدد بالانخفاض وصولاً إلى عام ٢٠٠٣ حيث وصل عدد الرؤوس إلى ٥٤٧,٥ ألف رأس. أما بالنسبة للجمال فقد تميز عددها بالاستقرار بحدود ٣٣ ألف رأس من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥، ثم انخفضت إلى ٢٥ ألف رأس عام ١٩٩٦، ثم واصلت انخفاضها إلى أن وصلت إلى ١٣,٣٥ ألف رأس عام ٢٠٠٢، وصولاً إلى ١٢ ألف رأس عام ٢٠٠٣.

ويتضح من خلال الجدول السابق أن حجم الثروة الحيوانية في الأردن لعام (٢٠٠٣) بلغت حوالي (٢١٠٥,٦) ألف رأس من (أبقار، ضأن، ماعز، جمال)، شكل الإنتاج المحلي ما مقداره (٢٠٢٨,٥) ألف رأس، بما نسبته (٩٦,٣٣%) من إجمالي حجم الثروة الحيوانية، مقارنة بعام (٢٠٠٠) إذ بلغ حجم الثروة الحيوانية (٢٠٣٤,٦) ألف رأس، (١٩٥٦) ألف رأس منها إنتاج محلي، شكلت ما نسبته (٩٦,١٤%) من الحجم الكلي، مما يشير إلى ارتفاع مساهمة الإنتاج المحلي في مجمل الثروة الحيوانية بنسبة (٣,٨%). (وزارة الزراعة، ٢٠٠٥).

أما فيما يخص الدواجن فتبرز أهميتها في الأردن من خلال الاستثمار في إنتاج الدجاج اللحم والبياض ويتعدى ذلك إلى الاستثمار في مجال المفرخات، وإنتاج الأعلاف واللقاحات والمعدات اللازمة، إضافة إلى تسويق المنتجات، ونظراً للزيادة المطردة في الطلب على لحوم الدواجن ومنتجاتها بسبب ارتفاع قيمتها الغذائية وانخفاض أسعارها مقارنة باللحوم الحمراء، فقد ازداد عدد مزارع الدواجن خلال الأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٠) بنسبة (٨,٦%)، إذ بلغ عدد المزارع في المملكة (٢٦٥٦) مزرعة منها (٢٩١) مزارع دجاج بياض، و(٢٢٠٦) للدجاج اللحم، و(١٠٤) مزارع دجاج الأمهات اللحم، في حين وصل مجمل المزارع في عام (٢٠٠٠) إلى (٢٤٤٤) مزرعة منها (٢٧٢) مزارع دجاج بياض و(٢٠٧٤) للدجاج اللحم و(٩٨) مزارع دجاج الأمهات اللحم. (صلاح ودخقان، ٢٠٠٣).

من خلال الجدول (٢-٥) نلاحظ أن عدد الدواجن بالمملكة تميز بالزيادة المنتظمة نوعاً ما فقد ارتفع من ٢٢٦٣٧ ألف رأس عام ١٩٩١، إلى ٣٠٧٦٠,٢ ألف رأس عام ١٩٩٧، أي بمعدل نمو مقداره ٣٥,٨٨%، ثم وصل عام ٢٠٠٣ إلى ٣٩٢٧٥ ألف رأس، أي بمعدل نمو مقداره ٢٧,٦٨%.

جدول (٥-٢)

أعداد الدواجن بالمملكة للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٣)

بالآلاف رأس

السنة	دجاج بياض	دجاج لاحم	دجاج امهات	المفرخات	المجموع (١)
١٩٩١	٤٠٢١	١٦٧٠٠	١٧٦٦	١٥٠	٢٢٦٣٧
١٩٩٢	٤٧٧١	١٧٩٦٦	١٧٦٦	١٦٧	٢٤٦٧٠
١٩٩٣	٥١٩٥	١٨٨٤٠	٢٢٠٩	١٦١	٢٦٤٠٥
١٩٩٤	٥٠٤٨	٢١٠٤٣	١٩٣٥	١٧٨,٣	٢٨٢٠٤,٣
١٩٩٥	٥٠٤٩	٢١٤١٥	١٨٧٢	١٩٦	٢٨٥٣٢
١٩٩٦	٤٥٣٣	٢١٩٩١	١٩٨٥	١٠٠	٢٨٦٠٩
١٩٩٧	٤٧١٦	٢٣٧٤٦	٢٠٩٣,٥	٢٠٤,٧	٣٠٧٦٠,٢
١٩٩٨	٥٤١٢	٢٢٤١٠	٢٨١٣,٩	٢٥١,٤	٣٠٨٨٧,٣
١٩٩٩	٥٠٩٥	٢٤٢٩٠	٢٤٧٢,٩	٢٢٩,٢	٣٢٠٨٧,١
٢٠٠٠	٥٠٩٦	٢٣٨٨٢	٢٧٥٣,٦	٢٦٨,٦	٣٢٠٠٠,٢
٢٠٠١	٦٣٧٧	٢٤٢٠٩	٢٦٦٦	٢٦٤,١	٣٣٥١٦,١
٢٠٠٢	٦٧٣٠	٢٩١٨١	٣١٥١	٢٧٧,٦	٣٩٣٣٩,٦
٢٠٠٣	٦٥٩٧	٢٩١٤٥	٣٢٤١	٢٩٢	٣٩٢٧٥

- المصدر: وزارة الزراعة، قسم الإحصاء الزراعي.

- (١) حسب من قبل الباحث.

٦-٢- القوى العاملة في القطاع الزراعي الأردني:

يتزايد حجم العمالة الأردنية باستمرار نتيجة لزيادة حجم السكان ولدخول أعداد كبيرة من الأطفال إلى سن العمل (١٥) سنة، للعلم أن الغالبية العظمى من العمالة الزراعية في المملكة هي عمالة أردنية. حيث وصل حجم العمالة الأردنية الكلية عام (١٩٨٥) إلى (٤٧٢,٢) ألف عامل منهم (٣٦,٨) ألف عامل في القطاع الزراعي شكلوا ما نسبته (٧,٨%) من إجمالي العمالة الأردنية، وارتفع العدد إلى (٩٩٠,٦) ألف عامل عام (١٩٩٤)، منهم (٦٠) ألف عامل في القطاع الزراعي، ويعود هذا الارتفاع الكبير في نسبة الأيدي العاملة خلال ذلك العام إلى أزمة الخليج وما ترتب عليها من عودة المغتربين إلى المملكة، وبالرغم من ارتفاع نسبة الأيدي العاملة بشكل كبير، إلا أن عدد العاملين في القطاع الزراعي قد شهد انخفاضاً مستمراً بسبب استخدام المعدات والآلات الزراعية المتطورة، وتفتت الملكيات الزراعية، وانخفاض أجور العاملين بهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى مما أدى إلى انتقال السكان من الريف إلى المدن وترك البعض مزارعهم وانتقلهم إلى المدينة مما أثر بشكل سلبي على نسبة العاملين في الزراعة وعلى القطاع الزراعي بشكل عام، وبالرغم من ذلك يوفر القطاع الزراعي العديد من فرص العمل سواء في عمليات الإنتاج الزراعي وتسويق المنتجات الزراعية وتصنيعها أو نقلها. (الزعبي، ٢٠٠٣).

وتمثل الزراعة حالياً مصدر دخل هام لحوالي ١٥% من السكان، ويستخدم القطاع الزراعي ٦% من القوى العاملة في الأردن كمعدل للسنوات ١٩٩٣-٢٠٠٣. وتشكل النساء ٦,٦% من القوى العاملة في هذا القطاع وحوالي ٤% من إجمالي عدد النساء العاملات في كافة القطاعات. كما أنه يشغل حوالي ١٠٠ ألف عامل ضمن قطاع المواشي إضافة إلى ما يقارب من نصف هذا العدد كعمالة موسمية. (صلاح، ٢٠٠٤).

جدول (٦-٢)

يوضح عدد القوى العاملة الزراعية والكلية في الأردن

السنة	عدد القوى العاملة الكلية (بالآلف)	عدد القوى العاملة الزراعية (بالآلف)	نسبة نمو القوى العاملة الزراعية %	نسبة القوى العاملة الزراعية الى القوى العاملة الكلية %
١٩٨٥	٤٧٢,٢	٣٦,٨		٧,٨
١٩٨٦	٤٩٢,٦	٣٧,٤	١,٦	٧,٦
١٩٨٧	٥٠٩,٣	٣٧,٧	٠,٨	٧,٤
١٩٨٨	٥٢١,٣	٣٩,٧	٥,٣	٧,٦
١٩٨٩	٥٢٣,٥	٣٧,٧	-٥	٧,٢
١٩٩٠	٥٢٤,٢	٣٨,٣	١,٦	٧,٣
١٩٩١	٥٥٢	٤٠,٨	٦,٥	٧,٤
١٩٩٢	٦٠٠	٤٤,٤	٨,٨	٧,٤
١٩٩٣	٨٥٩,٣	٥٥	٢٤	٦,٤
١٩٩٤	٩٩٠,٦	٦٠	٩,١	٦,١
١٩٩٥	١٠٧٧	٦١,٨	٣	٥,٧
١٩٩٦	١٠٩٣	٦٢	٠,٣	٥,٧
١٩٩٧	١١٥٠	٦٩	١١	٦
١٩٩٨	١١٨٨,٩	٧١,٣	٣,٣	٦
١٩٩٩	١١٩٥	٧٢,٩	٢,٢	٦,١
٢٠٠٠	١٢٢٩	٧٥	٢,٩	٦,١
٢٠٠١	١١٦٩	٧٤,٩	-٠,١	٦,٤
٢٠٠٢	١٠٧٨,١	٧٤	-١,٢	٦,٩
٢٠٠٣	١٢٠٠	٧٣	-١,٤	٦,١

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة للسنوات (١٩٨٥-٢٠٠٣).

من خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع عدد العاملين في القطاع الزراعي خلال الفترة الممتدة بين الأعوام (١٩٨٥-١٩٨٨) بمعدل (٧,٨%)، إذ بلغ عام (١٩٨٨) حوالي (٣٩,٧) ألف عاملاً شكلوا ما نسبته (٧,٦%) من القوى العاملة الكلية، مقارنة بعام (١٩٨٥) إذ بلغ عدد العاملين بالقطاع الزراعي حوالي (٣٦,٨) ألف عاملاً شكلوا ما نسبته (٧,٨%) من إجمالي القوى العاملة.

وبالنظر إلى الأعوام (١٩٩١-١٩٩٦) نلاحظ ارتفاع عدد العاملين بالقطاع الزراعي، حيث بلغ عددهم عام (١٩٩٦) حوالي (٦٢) ألف عامل شكلوا ما نسبته (٥,٧%) من إجمالي القوى العاملة، في حين بلغ عددهم عام (١٩٩١) حوالي (٤٠,٨) ألف عامل أي ما نسبته (٧,٤%) من إجمالي عدد العاملين بسبب عودة أعداد كبيرة من الأردنيين إلى الأردن بعد حرب الخليج.

أما خلال الأعوام (١٩٩٧-٢٠٠٣) تذبذب عدد العاملين بهذا القطاع حيث بلغت أعلى قيمة له عام (٢٠٠٠) بحوالي (٧٥) ألف عامل شكلوا حوالي (٦,١%) من العدد الكلي للقوى العاملة، في حين بلغ عدد العاملين بهذا القطاع عام (٢٠٠٣) حوالي (٧٣) ألف عامل شكلوا (٦,١%) من القوى العاملة الكلية، ويرجع السبب في هذا التذبذب إلى النزوح الريفي التي تشهده المملكة، والذي يتجلى في هجرة الآف الفلاحين من الأرياف إلى المدن وتحولهم إلى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٧-٢- تطور رأس مال القطاع الزراعي الأردني:

عملت الحكومات الأردنية من خلال مجموعة من السياسات الهادفة إلى تشجيع الاستثمار بشكل عام وفي القطاع الزراعي بشكل خاص على إصدار مجموعة من التسهيلات الضريبية والقانونية من ضمنها الإعفاء من الضرائب (الدخل، والخدمات الاجتماعية) بنسب مختلفة حسب المناطق التنموية.

ومن ضمن التشريعات المهمة في القطاع الزراعي تحويل مؤسسة الإقراض الزراعي إلى بنك يعمل وفق الأسس التجارية، والسماح بتمديد فترة إيجار ملكية الأراضي في وادي الأردن من ١٠ سنوات إلى ٣٠ سنة للمحافظة على استقرار المستثمرين في هذه الأراضي وضمان استمرارية إنتاجها. (صلاح و دخقان، ٢٠٠٣).

جدول (٧-٢)

تطور رأس المال الزراعي الأردني خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠٠٣)

مليون دينار

نسبة رأس المال الزراعي إلى رأس المال الإجمالي % (١)	رأس المال الإجمالي	معدل النمو السني % (١)	الزيادة السنوية لرأس المال الزراعي (١)	رأس المال الزراعي	السنة
٢,٢	٣٨٤,٨	٠	٠	٨,٦	١٩٨٥
٢,٥	٤٠٩,٤	٢٣,٢	٢	١٠,٦	١٩٨٦
٢,٥	٤٤٨,٦	٦,٦	٠,٧	١١,٣	١٩٨٧
١,٥	٥١٣,٣	-٢٧,٤	-٣,١	٨,٢	١٩٨٨
٠,٣	٥٥٤,٥	-٧٣,١	-٦	٢,٢	١٩٨٩
١,٦	٦٩٤,١	٤٣١,٨	٩,٥	١١,٧	١٩٩٠
٢,٥	٦٧٨,٠	٤٨,٧	٥,٧	١٧,٤	١٩٩١
١,٩	١٠٤٩,٣	١٦,٠	٢,٨	٢٠,٢	١٩٩٢
١,٤	١٣٠٣,٦	-٣,٤	-٠,٧	١٩,٥	١٩٩٣
١,٢	١٣٩١,٢	-٩,٧	-١,٩	١٧,٦	١٩٩٤
١,٩	١٣٩٥,٠	٥٦,٨	١٠,٠	٢٧,٦	١٩٩٥
٢,٢	١٤٤٤,٨	١٥,٩	٤,٤	٣٢,٠	١٩٩٦
٢,٢	١٣٢٥,٠	-٨,١	-٢,٦	٢٩,٤	١٩٩٧
٣,٠	١١٨٧,٥	٢٢,٧	٦,٧	٣٦,١	١٩٩٨
١,٧	١٣٥٢,٧	-٣٢,٩	-١١,٩	٢٤,٢	١٩٩٩
٢,٦	١٢٦٦,٦	٣٨,٠	٩,٢	٣٣,٤	٢٠٠٠
١,٩	١٢٣٥,٨	-٢٨,١	-٩,٤	٢٤,٠	٢٠٠١
١,٤	١٢٨٦,٩	-٢١,٦	-٥,٢	١٨,٨	٢٠٠٢
١,٠	١٤٨١,٧	-١٧,٥	-٣,٣	١٥,٥	٢٠٠٣

- المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم الحسابات القومية

- (١): حسب من قبل الباحث.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس مال القطاع الزراعي قد ارتفع خلال الأعوام الممتدة من (١٩٨٥-١٩٩٢)، إذ ارتفع من (٨,٦) مليون ديناراً أي ما نسبته (٢,٢%) من القيمة الإجمالية لرأس المال في الأردن، ليصل إلى (٢٠,٢) مليون دينار عام (١٩٩٢)، أي ما نسبته (١,٩%) من رأس المال الإجمالي، أما خلال الأعوام (١٩٩٣-١٩٩٨) ارتفع من (١٩,٥) مليون

دينار إلى أن وصل إلى أعلى قيمة له عام ١٩٩٨ بما يزيد عن (٣٦,١) مليون دينار، وشكل ما نسبته (٣%) من القيمة الإجمالية لرأس المال، في حين انخفض حجم رأس مال القطاع الزراعي خلال الأعوام اللاحقة حيث وصل إلى أقل قيمة له عام (٢٠٠٣)، إذ بلغ (١٥,٥) مليون ديناراً مشكلاً ما نسبته (١%) من القيمة الإجمالية لرأس المال، بنسبة انخفاض بلغت (١٧,٥%) مقارنة بعام (٢٠٠٢) إذ بلغ (١٨,٨) مليون ديناراً، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع نمو القطاع الزراعي بسبب تركيز الحكومة على القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي.

٢-٨- تطور القيمة المضافة في القطاع الزراعي:

يقصد بالقيمة المضافة التغير بالزيادة أو النقصان في عوائد عوامل الإنتاج المبدئية المستخدمة في قطاع ما، والذي ينجم عن التغير في الطلب النهائي بالزيادة أو بالنقصان بمقدار وحدة واحدة. (زيتون، ١٩٩٧).

ومنه فإن القيمة المضافة هي قيمة الإنتاج الإجمالي من العملية الإنتاجية بتكلفة عوامل الإنتاج مطروحا منها المستلزمات الخدمية والتي تتمثل في مصروفات الصيانة وخدمات الأبحاث والطبع والتأجير والدعاية والنقل، والسلعية والتي تتمثل في المستلزمات اللازمة لتنفيذ برنامج الإنتاج وما تتطلبه طبيعة العمل في أي قطاع إنتاجي. (أبو زيد، ٢٠٠٤).

فقد كان القطاع الزراعي في بداية الستينات يحتل مكانة مهمة من ناحية مساهمته في الناتج المحلي إذ شكلت مساهمته في الناتج المحلي في بداية الستينات حوالي (٢٥%)، وظل يتمتع بمساهمة مرتفعة حتى بداية السبعينات، فقد انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع عام (١٩٧٤) إلى (١٦,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي بسبب ظروف الجفاف التي سادت المملكة خلال ذلك العام، وبعد ذلك تراوحت النسبة بين الارتفاع والانخفاض إلى أن وصلت إلى (٦,١%) عام (١٩٨١). (زيتون، ١٩٩٧).

ويلاحظ من خلال الجدول أنه خلال الفترة الممتدة بين الأعوام (١٩٨٠-٢٠٠٣) ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الزراعي وذلك بسبب التطور في استخدام الوسائل الزراعية خلال هذه السنوات، وزيادة الطلب على المنتجات الزراعية بسبب الزيادة المطردة في أعداد السكان. ومن خلال الجدول نلاحظ تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي، إذ بلغت عام (١٩٨٠) حوالي (٨٣,٣) مليون ديناراً مشكلاً ما نسبته (٧,١%) من الناتج المحلي الإجمالي.

أما خلال الفترة الممتدة بين الأعوام (١٩٨١-١٩٩١) نلاحظ انخفاض القيمة المضافة للقطاع الزراعي الأردني إلى (٧٩,٨) مليون ديناراً عام (١٩٨١)، حيث بلغ معدل انخفاضها حوالي (٤%) مقارنة بالعام السابق له، مشكلاً ما نسبته (٥,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، في

حين بلغت قيمتها عام (١٩٩١) حوالي (٢١٤,٣) مليون ديناراً حيث بلغ معدل نموها السنوي (١٢,٧%) لتشكل ما نسبته (٧,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة لرداءة الموسم الزراعي خلال ذلك العام والأعوام التي تلتها والذي يتمثل بانخفاض معدل سقوط الأمطار، وانحسار الأسواق الخارجية، وانخفاض الأسعار المحلية للخضراوات.

جدول (٨-٢)

يوضح تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي الأردني ومعدلات نموها السنوية و مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٧٦-٢٠٠٣)

مليون دينار

السنة	القيمة المضافة	الزيادة السنوية للقيمة المضافة (١)	معدل النمو السنوي % (١)	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي % (١)
١٩٨٠	٨٣,٢	٢١,٦	٣٥,٠	١١٦٤,٨	٧,١
١٩٨١	٧٩,٨	-٣,٤	-٤,٠	١٤٤٨,٧	٥,٥
١٩٨٢	٩٢,٩	١٣,١	١٦,٤	١٦٤٩,٩	٥,٦
١٩٨٣	١٠٩,٩	١٧	١٨,٢	١٧٨٦,٦	٦,١
١٩٨٤	٩٧,٧	-١٢,٢	-١١,١	١٩٠٩,٧	٥,١
١٩٨٥	٩٦,٩	-٠,٨	-٠,٨	١٩٧٠,٥	٤,٩
١٩٨٦	١١٤,٣	١٧,٤	١٧,٩	٢٢٤٠,٥	٥,١
١٩٨٧	١٣٤,٧	٢٠,٤	١٧,٨	٢٢٨٦,٧	٥,٨
١٩٨٨	١٣٧,٦	٢,٩	٢,١	٢٣٤٩,٥	٥,٨
١٩٨٩	١٣٢,٧	-٤,٩	-٣,٥	٢٤٢٥,٤	٥,٤
١٩٩٠	١٩٠	٥٧,٣	٤٣,١	٢٧٦٠,٩	٦,٨
١٩٩١	٢١٤,٣	٢٤,٣	١٢,٧	٢٩٥٨	٧,٢
١٩٩٢	٢٤٧	٣٢,٧	١٥,٢	٣٦١٠,٥	٦,٨
١٩٩٣	١٩٩,٢	-٤٧,٨	-١٩,٣	٣٨٨٤,٣	٥,١
١٩٩٤	١٩٢,٩	-٦,٣	-٣,١	٤٣٥٨,٣	٤,٤
١٩٩٥	١٧٣,٨	-١٩,١	-٩,٩	٤٧١٤,٧	٣,٦
١٩٩٦	١٥٨,٦	-١٥,٢	-٨,٧	٤٩١٢,٢	٣,٢
١٩٩٧	١٤٨,٣	-١٠,٣	-٦,٤	٥١٣٧,٥	٢,٨
١٩٩٨	١٤٤,٧	-٣,٦	-٢,٤	٥٦٠٩,٨	٢,٥
١٩٩٩	١١٥,٩	-٢٨,٨	-١٩,٩	٥٧٦٧,٣	٢,٠
٢٠٠٠	١٢٠,٩	٥	٤,٣	٥٩٨٩,١	٢,٠
٢٠٠١	١٢٤,٣	٣,٤	٢,٨	٦٣٣٩	١,٩
٢٠٠٢	١٤٨,٩	٢٤,٦	١٩,٧	٦٦٩٨,٨	٢,٢
٢٠٠٣	١٧٨,٣	٢٩,٤	١٩,٧	٧٠٥٦,٢	٢,٥

- المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم الحسابات القومية

- (١) حسب من قبل الباحث

في حين وصلت القيمة المضافة إلى أعلى قيمة لها عام (١٩٩٢) إذ بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع حوالي (٢٤٧) مليون ديناراً، كان معدل نموها السنوي حوالي (١٥,٢%) مقارنة بالعام السابق لها، وقد شكلت ما نسبته (٦,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي.

أما خلال الأعوام الممتدة من (١٩٩٣-١٩٩٩) فقد توالى الإنخفاضات في القيمة المضافة في القطاع الزراعي إلى أن وصلت إلى أقل قيمة لها عام (١٩٩٩)، حيث انخفض معدل نموها بنسبة (-١٩,٩%)، لتصل إلى (١١٥,٩) مليون ديناراً مشكلة ما نسبته (٢%) من الناتج المحلي الإجمالي، أما خلال الأعوام الممتدة من عام (٢٠٠٠-٢٠٠٣)، عادت القيمة المضافة إلى الارتفاع ونسبة كبيرة وخاصة خلال العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، حيث وصلت قيمتها عام ٢٠٠٣ إلى (١٧٨,٣) مليون دينار، وشكلت ما نسبته ٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

٩-٢- تطور الميزان التجاري الأردني في المجال الزراعي:

يتميز الاقتصاد الأردني بمحدودية موارده الإنتاجية، لذا فالميزان التجاري الأردني يتصف بالعجز، والقطاع الزراعي بشكل خاص قطاع صغير نظراً لمحدودية الموارد الزراعية، وتعتبر مساهمته في تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين متواضعة، إضافة إلى ضعف قدرته التصديرية، وبالرغم من انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الصادرات الأردنية إلا أنه يعتبر رافداً أساسياً في دعم الاقتصاد الوطني بالعملة الأجنبية، وتتركز صادرات القطاع الزراعي على محاصيل الخضراوات والفواكه في المرتبة الأولى، تليها منتجات الألبان في المرتبة الثانية، أما الزيوت فتأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، في حين أن المستوردات المحلية تركز على محاصيل الحبوب ويأتي في مقدمتها محصول القمح يليه الأرز والسكر.

من خلال الجدول رقم (٩-٢) نلاحظ أنه خلال الأعوام (١٩٨٠-١٩٨٦) ارتفعت قيمة الصادرات الإجمالية بمعدل (٥١%)، إذ بلغت عام (١٩٨٦) حوالي (٤٥,٢٦) مليون ديناراً شكلت الصادرات إلى الدول العربية منها (٩٤,٩%)، مقارنة بعام (١٩٨٠) حيث بلغت قيمة إجمالي الصادرات الزراعية (٢٩,٩) مليون ديناراً، كان نصيب الدول العربية منها (٢٩,٨) مليون ديناراً أي حوالي (٩٩%) من إجمالي الصادرات، وبالنظر إلى مستوردات تلك الفترة نلاحظ ارتفاع قيمتها إلى (١٨٩,٥) مليون ديناراً عام (١٩٨٦)، مقارنة مع (١٢٨,٧) مليون ديناراً عام (١٩٨٠) بمعدل نمو مقداره (٤٧%).

جدول (٩-٢)

تطور الميزان التجاري بين الأردن والدول العربية وبين الأردن ودول العالم في المجال الزراعي

مليون دينار

الميزان التجاري الزراعي الإجمالي (١)	المستوردات الزراعية الأثرنية الإجمالية	الصادرات الزراعية الأثرنية الإجمالية	الميزان التجاري في السلع الزراعية مع الدول العربية (١)	المستوردات الزراعية الأثرنية الإجمالية من الدول العربية	الصادرات الزراعية الأثرنية الإجمالية إلى الدول العربية	السنة
-٩٨,٨	١٢٨,٧	٢٩,٩	١٣,٢	١٦,٦	٢٩,٨	١٩٨٠
-١٣٥,١	١٧٥,٧	٤٠,٦	٢٢,٥	١٧,٥	٤٠,١	١٩٨١
-١٥٧,٢	٢٠٢,٤	٤٥,١	٢٣,٢	٢١,٥	٤٤,٨	١٩٨٢
-١٥١,٩	١٩٣,٢	٤١,٢	١٢,٢	٢٠,٢	٣٢,٥	١٩٨٣
-١٥٥,٣	٢٠٢,٤	٤٧,١	٣١,٣	١٢,٦	٤٣,٩	١٩٨٤
-١٥٠,١	١٩٦,٢	٤٦,١	٣٢,١	١٣,٨	٤٥,٩	١٩٨٥
-١٤٤,٣	١٨٩,٥	٤٥,٢	١٤,٢	٢٨,٦	٤٢,٩	١٩٨٦
-١٤١,٤٠٣	١٧٩,٣	٣٧,٩	٥,٢	٣٢,٣	٣٧,٥	١٩٨٧
-١٦٢,٩	١٩٥,٦	٣٢,٦	-٩,٧	٤١,٨	٣٢,٠	١٩٨٨
-١٧٣,٩	٢٢٨,٦	٥٤,٧	٢٢,٤	٢٨,١	٥٠,٦	١٩٨٩
-٣٩٠,١	٤٥٥,٨	٦٥,٦	٣٦,٥	٢٥,٦	٦٢,٢	١٩٩٠
-٣٧١,٩	٤٦٨,٥	٩٦,٥	٦٥,٧	٢٥,٩	٩١,٦	١٩٩١
-٣٨١,٠	٤٨٠,٨	٩٩,٧	٤٨,٥	٤٥,٨	٩٤,٣	١٩٩٢
-٣٥٩,٧	٥٠٦,١	١٤٦,٤	١٠٠,٣	٣٧,١	١٣٧,٤	١٩٩٣
-٣٥٩,٤	٥١٩,٣	١٥٩,٩	٩٣,٤	٥٧,١	١٥٠,٥	١٩٩٤
-٢٨٥,٥	٥٤١,٢	٢٥٥,٧	١٦٤,١	٧٦,٤	٢٤٠,٥	١٩٩٥
-٥٥٩,٣	٧٩٠,٥	٢٣١,١	١٦,٦	١٩٨,٤	٢١٥,١	١٩٩٦
-٣٩٧,٧	٦٧١,٦	٢٧٣,٨	١٣١,٠	١٢٧,٧	٢٥٨,٨	١٩٩٧
-٤٠٤,٦	٦٣٣,٧	٢٢٩,٠	١١٨,٧	٩١,٩	٢١٠,٧	١٩٩٨
-٣٨٧,٨	٥٦٧,٥	١٧٩,٧	٧٥,١	٨٨,٢	١٦٣,٣	١٩٩٩
-٤٥٤,٤	٦٢٣,٨	١٦٩,٤	٧٣,٣	٨٣,٢	١٥٦,٦	٢٠٠٠
-٤١٤,٦	٦١٦,٢	٢٠١,٦	٨٤,٠	١١٠,٨	١٩٤,٨	٢٠٠١
-٤١٠,٥	٦٥٠,٤	٢٣٩,٩	٩٧,٩	١٣٤,٨	٢٣٢,٨	٢٠٠٢
-٥٤٢,٦	٧٨١,٦	٢٣٨,٩	٤٣,٥	١٨٤,١	٢٢٧,٧	٢٠٠٣

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

(١): حسب من قبل الباحث.

أما خلال العامين (١٩٨٧ و ١٩٨٨)، فقد انخفضت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية إلى الدول العربية إلى (٣٧,٦ و ٣٢,١) مليون دينار على التوالي، أي بنسبة انخفاض مقدارها (٢٧,٨%) عام (١٩٨٨) بالمقارنة بعام (١٩٨٦). ومما يجدر ذكره أن هذه الصادرات كانت تتجه بشكل شبه كامل إلى الدول العربية. وبالنظر إلى وضع المستوردات الزراعية خلال نفس الفترة نجد أن قيمتها قد وصلت إلى (١٧٩,٣) و(١٩٥,٦) مليون ديناراً على التوالي.

وفي الفترة الممتدة من (١٩٨٩-١٩٩٧)، ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية ارتفاعاً شديداً بلغت نسبته (٤٠٠%)، حيث بلغت هذه القيمة عام (١٩٩٧) ما مقداره (٢٧٣,٩) مليون ديناراً، شكلت الصادرات منها إلى الدول العربية حوالي (٩٤%)، مقارنة بعام (١٩٨٩) إذ بلغت قيمتها الكلية (٥٤,٧) مليون ديناراً، (٩٢%) منها توجهت للدول العربية، وبالنظر إلى إجمالي المستورات الزراعية خلال هذه الفترة نلاحظ ارتفاعها بشكل كبير، إذ بلغت قيمتها عام (١٩٩٧) حوالي (٦٧١,٦) مليون ديناراً، مقارنة مع (٢٢٨,٦) مليون ديناراً عام (١٩٨٩) أي بنسبة ارتفاع مقدارها (١٩٣,٧%).

أما خلال الأعوام (١٩٩٨-٢٠٠٣)، انخفضت قيمة الصادرات الزراعية بالمقارنة مع السنوات السابقة، إذ بلغت عام (١٩٩٨) حوالي (٢٢٩) مليون ديناراً منها (٢١٠,٧) مليون دينار إلى الدول العربية، نتيجة انضمام الأردن لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تستلزم فتح الأسواق الأردنية أمام المنتجات العربية بدون رسوم جمركية أو برسوم جمركية مخفضة، وهذا ما تسبب في تدفق السلع الزراعية من الدول المجاورة وبأسعار أقل من أسعار المنتجات الزراعية الأردنية مما أثر على الإنتاج الزراعي الأردني وهذا ما انعكس على الصادرات الزراعية الأردنية والذي رافقها إلغاء الدعم المقدم للقطاع الزراعي تدريجياً، مما أثر على المنتجات الزراعية المحلية بشكل سلبي سواء على مستوى السوق المحلي أو في الأسواق الخارجية، إضافة إلى ظهور بعض الصعوبات الأخرى التي ساهمت في انخفاض الصادرات إلى الدول العربية ومنها استثناء عدد كبير من المنتجات العربية من الإعفاءات الجمركية، وظهور بعض القيود الفنية والتشدد في تطبيق المواصفات والمقاييس، والقيود الإدارية المتمثلة في تحديد الكمية المستوردة. (الكساسبة، ٢٠٠١).

في حين بلغت قيمة الصادرات الأردنية عام (٢٠٠٣) حوالي (٢٣٨,٩) مليون ديناراً، توجه أكثر من (٩٥%) منها إلى الدول العربية، أما بالنسبة إلى قيمة المستوردات الزراعية فقد ارتفعت عام (٢٠٠٣) إلى (٧٨١,٦) مليون ديناراً مقارنة بحوالي (٦٣٣,٧) مليون ديناراً عام (١٩٩٨) أي بنسبة ارتفاع مقدارها (٢٣,٣%).

أما خلال العامين (١٩٨٧ و ١٩٨٨)، فقد انخفضت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية إلى الدول العربية إلى (٣٧,٦ و ٣٢,١) مليون دينار على التوالي، أي بنسبة انخفاض مقدارها (٢٧,٨%) عام (١٩٨٨) بالمقارنة بعام (١٩٨٦). ومما يجدر ذكره أن هذه الصادرات كانت تتجه بشكل شبه كامل إلى الدول العربية. وبالنظر إلى وضع المستوردات الزراعية خلال نفس الفترة نجد أن قيمتها قد وصلت إلى (١٧٩,٣) و(١٩٥,٦) مليون ديناراً على التوالي.

وفي الفترة الممتدة من (١٩٨٩-١٩٩٧)، ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية ارتفاعاً شديداً بلغت نسبته (٤٠٠%)، حيث بلغت هذه القيمة عام (١٩٩٧) ما مقداره (٢٧٣,٩) مليون ديناراً، شكلت الصادرات منها إلى الدول العربية حوالي (٩٤%)، مقارنة بعام (١٩٨٩) إذ بلغت قيمتها الكلية (٥٤,٧) مليون ديناراً، (٩٢%) منها توجهت للدول العربية، وبالنظر إلى إجمالي المستوردات الزراعية خلال هذه الفترة نلاحظ ارتفاعها بشكل كبير، إذ بلغت قيمتها عام (١٩٩٧) حوالي (٦٧١,٦) مليون ديناراً، مقارنة مع (٢٢٨,٦) مليون ديناراً عام (١٩٨٩) أي بنسبة ارتفاع مقدارها (١٩٣,٧%).

أما خلال الأعوام (١٩٩٨-٢٠٠٣)، انخفضت قيمة الصادرات الزراعية بالمقارنة مع السنوات السابقة، إذ بلغت عام (١٩٩٨) حوالي (٢٢٩) مليون ديناراً منها (٢١٠,٧) مليون دينار إلى الدول العربية، نتيجة انضمام الأردن لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تستلزم فتح الأسواق الأردنية أمام المنتجات العربية بدون رسوم جمركية أو برسوم جمركية مخفضة، وهذا ما تسبب في تدفق السلع الزراعية من الدول المجاورة وبأسعار أقل من أسعار المنتجات الزراعية الأردنية مما أثر على الإنتاج الزراعي الأردني وهذا ما انعكس على الصادرات الزراعية الأردنية والذي رافقها إلغاء الدعم المقدم للقطاع الزراعي تدريجياً، مما أثر على المنتجات الزراعية المحلية بشكل سلبي سواء على مستوى السوق المحلي أو في الأسواق الخارجية، إضافة إلى ظهور بعض الصعوبات الأخرى التي ساهمت في انخفاض الصادرات إلى الدول العربية ومنها استثناء عدد كبير من المنتجات العربية من الإعفاءات الجمركية، وظهور بعض القيود الفنية والتشدد في تطبيق المواصفات والمقاييس، والقيود الإدارية المتمثلة في تحديد الكمية المستوردة. (الكساسبة، ٢٠٠١).

في حين بلغت قيمة الصادرات الأردنية عام (٢٠٠٣) حوالي (٢٣٨,٩) مليون دينار، توجه أكثر من (٩٥%) منها إلى الدول العربية، أما بالنسبة إلى قيمة المستوردات الزراعية فقد ارتفعت عام (٢٠٠٣) إلى (٧٨١,٦) مليون ديناراً مقارنة بحوالي (٦٣٣,٧) مليون ديناراً عام (١٩٩٨) أي بنسبة ارتفاع مقدارها (٢٣,٣%).

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ ان الميزان التجاري الزراعي الأردني فقد تميز بالفائض مع الدول العربية خلال الأعوام (١٩٨٠-٢٠٠٣) لكن بالمقابل تميز بالعجز مع دول العالم خلال الأعوام (١٩٨٠-٢٠٠٣)

١٠-٢- تطور الميزان التجاري بين الأردن والدول العربية، وكذلك بين الأردن ودول العالم:

الجدول رقم (١٠-٢) يوضح تطور الميزان التجاري بين الأردن والدول العربية وبين الأردن ودول العالم خلال الفترة الممتدة بين (١٩٨٠-٢٠٠٣)، فقد بلغت قيمة إجمالي الصادرات الأردنية إلى الدول العربية عام (١٩٨٠) حوالي (٧٢,٩١٣) مليون ديناراً، وبلغت قيمة المستوردات الأردنية من الدول العربية (١٤٩,٢٣٧) مليون ديناراً، حيث قدرت قيمة العجز بالميزان التجاري مع الدول العربية بما مقداره (٧٦,٣٢٤) مليون ديناراً بسبب عدم كفاءة القطاع الزراعي لتغطية حاجات المجتمع الأردني حيث تم تحويل العجز خارجياً وليس داخلياً وذلك عن طريق عوائد العاملين و المساعدات والقروض.

وفيما يتعلق بقيمة الصادرات الأردنية الإجمالية لذلك العام فقد بلغت (١٢٠,١٠٧) مليون ديناراً، وبلغت قيمة المستوردات الأردنية الإجمالية (٧١٥,٩٧٧) مليون ديناراً، مما أدى إلى عجز الميزان التجاري بين الأردن ودول العالم بقيمة (٥٩٥,٨٧) مليون ديناراً.

وبالنظر لوضع الصادرات الأردنية للأعوام (١٩٩٧-١٩٩٩) نلاحظ انخفاض قيمة الصادرات الأردنية الموجهة للدول العربية عام (١٩٩٩)، إذ بلغت حوالي (٤٢٦,٧) مليون ديناراً، كما انخفضت قيمة المستوردات من الدول العربية إلى (٥٢١,٥) مليون ديناراً عام ١٩٩٨، مقارنة بعام (١٩٩٧) حيث بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى الدول العربية (٥٥٤,٢٨) مليون ديناراً، كما بلغت قيمة المستوردات حوالي (٦٨٣,٠٤) مليون ديناراً.

بالمقابل بلغت قيمة الصادرات الأردنية الإجمالية إلى الدول العربية عام (٢٠٠٣) حوالي (٦٩١,٨٧٦) مليون ديناراً، في حين بلغت قيمة المستوردات من الدول العربية حوالي (١١٢١,٨١) مليون ديناراً، حيث قدرت قيمة العجز في الميزان التجاري لذلك العام بما مقداره (٤٢٩,٩٣٤) مليون ديناراً.

وقد بلغت قيمة الصادرات الأردنية الإجمالية لنفس العام حوالي (١٦٧٥,٠٧٥) مليون ديناراً، في حين بلغت قيمة المستوردات الأردنية الإجمالية (٤٠٧٢,٠٠٨) مليون ديناراً، بقيمة عجز مقدارها (٢٣٩٦,٩٣٣) مليون ديناراً.

جدول (٢-١٠)

تطور الميزان التجاري بين الأردن والدول العربية والأردن ودول العالم

مليون دينار

السنة	الصناعات الأرنية الإجمالية إلى الدول العربية	المستوردات الأرنية الإجمالية من الدول العربية	الميزان التجاري (١)	الصناعات الأرنية الإجمالية إلى دول العالم	المستوردات الأرنية الإجمالية إلى دول العالم	الميزان التجاري (١)
١٩٨٠	٧٢,٩	١٤٩,٢	-٧٦,٣	١٢٠,١	٧١٥,٩	-٥٩٥,٨
١٩٨١	١١٤,٤	٢١٣,٠	-٩٨,٥	١٦٩,٠	١٠٤٧,٥	-٨٧٨,٤
١٩٨٢	١٢٣,٣	٢٦٩,٧	-١٤٦,٤	١٨٥,٥	١١٤٢,٤	-٩٥٦,٩
١٩٨٣	٨٧,٠	٢٥٠,٦	-١٦٣,٥	١٦٠,١	١١٠٣,٣	-٩٤٣,٢
١٩٨٤	١٣٢,٥	٢٤٥,٦	-١١٣,١	٢٦١,٠٥	١٠٧١,٣	-٨١٠,٢
١٩٨٥	١٣١,٥	٢٦٣,٥	-١٣٢,٠١	٢٥٥,٣	١٠٧٤,٤	-٨١٩,١
١٩٨٦	١٠٢,٠	١٧٢,٢	-٧٠,١	٢٢٥,٦	٨٥٠,٢	-٦٢٤,٥
١٩٨٧	١٢٩,٨	٢٣٣,٧	-١٠٣,٩	٢٤٨,٧	٩١٥,٥	-٦٦٦,٧
١٩٨٨	١٣٦,١	٢٦١,٦	-١٢٥,٥	٣٢٥,٧	١٠٢١,٦	-٦٩٥,٩
١٩٨٩	٢٤١,٨	٣٢٧,٢	-٩٥,٣	٥٣٤,١	١٢٣٠,١	-٦٩٥,٩
١٩٩٠	٢٥٨,٨	٤٣٨,٤	-١٧٩,٥	٦١٢,٢	١٧٢٥,٨	-١١١٣,٥
١٩٩١	١٧٣,١	٣٣٨,٦	-١٦٥,٥	٥٩٨,٦	١٧١٠,٤	-١١١١,٨
١٩٩٢	٢٢٢,٤	٤٦١,٩	-٢٣٩,٥	٦٣٣,٧	٢٢١٤,٠	-١٥٨٠,٢
١٩٩٣	٢٨٥,٣	٤٩٨,٨	-٢١٣,٤	٦٩١,٢	٢٤٥٣,٦	-١٧٦٢,٣
١٩٩٤	٣٣٦,٩	٥٣٠,٥	-١٩٣,٥	٧٩٣,٩	٢٣٦٢,٥	-١٥٦٨,٦
١٩٩٥	٤٥١,٥	٦٠٨,٥	-١٥٦,٩	١٠٠٤,٥	٢٥٩٠,٢	-١٥٨٥,٧
١٩٩٦	٤٨٥,٣	٧٦١,٨	-٢٧٦,٤	١٠٣٩,٨	٣٠٤٣,٥	-٢٠٠٣,٧
١٩٩٧	٥٥٤,٢	٦٨٣,٠	-١٢٨,٧	١٠٦٧,١	٢٩٠٨,١	-١٨٤٠,٩
١٩٩٨	٤٦٦,٤	٥٢١,٥	-٥٥,١	١٠٤٦,٣	٢٧١٤,٣	-١٦٦٧,٩
١٩٩٩	٤٢٦,٧	٦٥٩,٣	-٢٣٢,٦	١٠٥١,٣	٢٦٣٥,٢	-١٥٨٣,٨
٢٠٠٠	٤٣١,٢	٧٧٣,٧	-٣٤٢,٤	١٠٨٠,٨	٣٢٥٩,٤	-٢١٧٨,٥
٢٠٠١	٦٨٠,٨	٨٢٣,١	-١٤٢,٢	١٣٥٢,٣	٣٤٥٣,٧	-٢١٠١,٣
٢٠٠٢	٧٤٠,٧	٩٠٧,٨	-١٦٧,٠٥	١٥٥٦,٧	٣٥٩٩,١	-٢٠٤٢,٤
٢٠٠٣	٦٩١,٨	١١٢١,٨	-٤٢٩,٩	١٦٧٥,١	٤٠٧٢,١	-٢٣٩٦,٩

- المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

- (١) حسب من قبل الباحث

٢-١١- تطور الصادرات والمستوردات الأردنية:

٢-١١-١- تطور الصادرات الزراعية الأردنية إلى الدول العربية وإلى دول العالم: أظهر الجدول (١١-٢) ارتفاع قيمة الصادرات الزراعية الأردنية للدول العربية خلال الأعوام الممتدة من (١٩٨٠-١٩٩٧)، حيث بلغت عام (١٩٨٠) حوالي (٢٩,٨) مليون ديناراً، وشكلت ما نسبته (٤٠,٩%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الدول العربية، في حين بلغت نسبة الصادرات الزراعية الأردنية إلى الدول العربية (٩٩,٧%) من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية، في حين ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية للدول العربية عام (١٩٩٧) إلى (٢٥٨,٨) مليون ديناراً، شكلت ما نسبته (٤٦,٧%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الدول العربية، كما بلغت نسبة الصادرات الزراعية الأردنية إلى الدول العربية (٩٤,٥%) من إجمالي حجم الصادرات الزراعية الأردنية.

أما خلال عام (١٩٩٨)، انخفضت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية للدول العربية إلى (٢١٠,٧) مليون ديناراً، شكلت ما نسبته (٤٥%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الدول العربية، كما بلغت نسبة الصادرات الزراعية الأردنية إلى الدول العربية (٩٢%) من إجمالي الصادرات الزراعية الأردنية، ويعود هذا الانخفاض نتيجة انضمام الأردن إلى منطقة التجارة الحرة العربية وانخفاض قدرة المنتج الزراعي الأردني على منافسة المنتجات الزراعية الأجنبية نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي في الأردن.

لكنها عاودت ارتفاعها بشكل تدريجي إلى أن وصلت إلى (٢٣٢,٨٣٥) مليون ديناراً عام (٢٠٠٢)، لتشكل ما نسبته (٣١,٤٣%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى الدول العربية، حيث ارتفع معدل نموها السنوي ب(٤,٠٧%) مقارنة بالعام السابق أي بمقدار (٣٨,٣٣) مليون ديناراً، في حين بلغت نسبة الصادرات الزراعية الأردنية إلى الدول العربية (٩٧%) من إجمالي الصادرات الزراعية الأردنية.

تطور الصادرات الزراعية الأردنية الى الدول العربية ودول العالم
جدول (١١-٢)

مليون دينار	نسبة الصادرات الزراعية الأردنية الى الدول العربية (١١%)	الصادرات الأردنية الإجمالية التي للدول العربية	نسبة الصادرات الزراعية الأردنية الى الدول العربية التي الصادرات الزراعية الأردنية الإجمالية (١١%)	الصادرات الزراعية الأردنية الإجمالية	% نمو السنوات (١)	الزيادة السنوية (١)	الصادرات الزراعية الأردنية التي للدول العربية	السنة
٤٠,٩٦	٩٩,٧	٧٢,٩١٣	٩٩,٧	٢١,٩٥٥	-	-	٢١,٩٥٥	١٩٨٠
٣٥,٠٣	٩٨,٦	١١٤,٤٧٣	٩٨,٦	٤٠,٦٧	٣٤,٦٧	١٠٠,٧	٤٠,٦٧	١٩٨١
٣٦,٣٨	٩٩,٤	١٢٣,٣٠٧	٩٩,٤	٤٥,١٢٣	١١,٨١	٤,٧٥	٤٤,٨٥٣	١٩٨٢
٣٧,٤	٧٨,٩	٨٧,٥٥٧	٧٨,٩	٤١,٢٩٢	-١٧,٤	-١٢,٣	٣٢,٥٦١	١٩٨٣
٣٢,١٧	٩٣,٣	١٣٢,٥٦١	٩٣,٣	٤٧,١٤٩	٣٥,٠٤	١١,٤	٤٢,٩٧٢	١٩٨٤
٣٤,٩٦	٩٤,٧	١٣١,٥٦٢	٩٤,٧	٤٦,١١٢	٤,٥٥٥	٧,٠٢	٤٥,٩٨٨	١٩٨٥
٤٢,٠٦	٩٤,٨	١٠٢,٠٥٦	٩٤,٨	٤٥,٢٦١	-٦,٢٧	-٣,٠٧	٤٢,٤٢١	١٩٨٦
٤٨,٤٥	٩٤,٧	١١٩,٨٣٨	٩٤,٧	٣٧,٩٠١	-١٢,٤	-٥,٢٣	٣٧,٥٩٢	١٩٨٧
٢٢,٥٧	٩٨,٢	١٣٦,١١٦	٩٨,٢	٣٢,٦٩٢	-١٤,٦	-٥,٥	٣٢,٠٨٨	١٩٨٨
٧٤,٠٥	٩٢,٥	٢٤١,٨٨	٩٢,٥	٥٤,٧٤٢	٥٧,٧٣	١٨,٥	٥٠,٦١٢	١٩٨٩
٥٢,٩٦	٩٤,٨	٢٥٨,٨٦٨	٩٤,٨	٦٥,٦٤٥	١٣	١١,٦	٦٢,٢٥١	١٩٩٠
٤٢,٤٤	٩٥	١٧٢,١٢٨	٩٥	٩٦,٥٠٩	٤٧,٣	٢٩,٤	٩١,٦٤٥	١٩٩١
٤٨,١٦	٩٤,٦	٢٢٢,٤١٦	٩٤,٦	٩٩,٧٥١	٢,٩٣٧	٧,٦٩	٩٤,٢٨٨	١٩٩٢
٤٤,٦٩	٩٤,٦	٢٨٥,٣٥	٩٤,٦	١٤٦,٤٢٣	٤٥,٥٩	٤,٣	١٣٧,٤٢	١٩٩٣
٥٢,٢٧	٩٤,٦	٣٣٦,٩٧٥	٩٤,٦	١٥٩,٩٥٧	٤,٥٨٢	١٢,٢	١٥٠,٥٨٨	١٩٩٤
٤٤,٦٩	٩٤,٦	٤٥١,٥٧٢	٩٤,٦	٢٥٥,٧٣١	٥٩,٧٣	٨,٩	٢٤٠,٥٣٢	١٩٩٥
٤٤,٦٩	٩٤,٦	٤٥١,٥٧٢	٩٤,٦	٢٢١,١٤٤	-١٠,٦	-٢٥,٤	٢١٥,١٥١	١٩٩٦
٤٤,٦٩	٩٤,٦	٤٥١,٥٧٢	٩٤,٦	٢٧٢,٨٩	٧٠,٣٢	٤٣,٧	٢٥٨,٨٧٢	١٩٩٧
٤٤,٦٩	٩٤,٦	٤٥١,٥٧٢	٩٤,٦	٢٢٩,٠١٨	-١٨,٦	-٤٨,٢	٢١٠,٧٠٥	١٩٩٨
٤٤,٦٩	٩٤,٦	٤٤٦,٤٢٢	٩٤,٦	١٧٩,٧٢٥	-٢٢,٥	-٤٧,٣	١٣٢,٢٧٦	١٩٩٩
٤٤,٦٩	٩٤,٦	٤٤٦,٤٢٢	٩٤,٦	١٦٩,٤٤٧	-٤,١٤	-٣,٧٧	١٥٦,٩١١	٢٠٠٠
٤٤,٦٩	٩٤,٦	٤٤٦,٤٢٢	٩٤,٦	١٦٩,٤٤٧	٢٤,٤٢	٣٨,٧	١٤٤,٨٥٧	٢٠٠١
٤٤,٦٩	٩٤,٦	٤٤٦,٤٢٢	٩٤,٦	٢٣٩,٩٣١	١٤,٤٩	٣٨	٢٢٢,٨٢٥	٢٠٠٢
٤٤,٦٩	٩٤,٦	٤٤٦,٤٢٢	٩٤,٦	٢٣٨,٩٤٢	-٢,١	-٥,١٣	٢٢٧,٧٠٩	٢٠٠٣

- المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.
(١) - حسب من قبل الباحث.

٢-١١-٢- تطور المستوردات الزراعية الأردنية من الدول العربية ومن دول العالم:

نلاحظ من خلال الجدول (٢-١٢) أن قيمة المستوردات الزراعية الأردنية من الدول العربية عام (١٩٨٠) بلغت ما قيمته (١٦,٦) مليون ديناراً، وشكلت ما نسبته (١١,١%) من قيمة المستوردات الأردنية الإجمالية من الدول العربية، في حين بلغت نسبتها (١٢,٩%) من إجمالي المستوردات الزراعية الأردنية.

أما خلال الأعوام (١٩٩١-١٩٩٢)، ارتفعت المستوردات الزراعية الأردنية من الدول العربية من (٢٥,٩) مليون ديناراً عام ١٩٩١ إلى (٤٥,٨) مليون ديناراً عام (١٩٩٢) ويعود السبب في ذلك إلى انتهاء حرب الخليج وعودة الهدوء إلى المنطقة العربية وتحسن العلاقات السياسية بين الأردن والدول العربية .

أما في عام (١٩٩٦)، ارتفعت قيمة المستوردات الزراعية من الدول العربية إلى (١٩٨,٤) مليون ديناراً، شكلت ما نسبته (٢٦%) من قيمة المستوردات الأردنية الإجمالية من الدول العربية، وحوالي (٢٥,١%) من إجمالي المستوردات الزراعية الأردنية.

أما في عام (١٩٩٧)، انخفضت قيمة المستوردات الزراعية من الدول العربية إلى (١٢٧,٧) مليون ديناراً، شكلت ما نسبته (١٨,٧%) من قيمة المستوردات الأردنية الإجمالية من الدول العربية، وحوالي (١٩%) من إجمالي المستوردات الزراعية الأردنية، وتوالت هذه الإلتخفاضات إلى أن وصلت عام (٢٠٠٠) إلى (٨٣,٢) مليون ديناراً شكلت ما نسبته (١٠,٨%) من قيمة المستوردات الأردنية الإجمالية من الدول العربية، وحوالي (١٣,٤%) من إجمالي المستوردات الزراعية الأردنية بسبب وفرة الإنتاج الزراعي بالمملكة.

لكنها عاودت ارتفاعها إلى أن وصلت عام (٢٠٠٣) إلى (١٨٤,١) مليون ديناراً مشكلة ما نسبته (١٦,٤%) من قيمة المستوردات الأردنية الإجمالية من الدول العربية، حيث كان معدل نموها السنوي لذلك العام (٣٦,٥%)، في حين بلغت نسبة المستوردات الزراعية الأردنية من الدول العربية حوالي (٢٣,٦%) من إجمالي المستوردات الزراعية الأردنية، ويرجع السبب في ذلك إلى التسهيلات الجمركية التي أقرتها اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين الأردن والدول العربية.

جدول (١٢-٢) تطور المستوردات الزراعية الأردنية من الدول العربية ودول العالم مليون دينار

نسبة المستوردات الزراعية الأردنية من الدول العربية إلى المستوردات الأردنية الإجمالية % (١)	نسبة المستوردات الزراعية الأردنية من الدول العربية إلى المستوردات الزراعية الأردنية الإجمالية % (١)	المستوردات الأردنية الإجمالية من الدول العربية	نسبة المستوردات الزراعية الأردنية من الدول العربية إلى المستوردات الزراعية الأردنية الإجمالية % (١)	المستوردات الزراعية الأردنية الإجمالية	نمو السنوي % (١)	الزيادة السنوية (١)	المستوردات الزراعية الأردنية الإجمالية	المستوردات الزراعية الأردنية من الدول العربية	السنة
١١,١	١٢,٩	١٤٩,٢٢٧	١٢,٩	١٢٨,٧٦٦	-	-	١٦,٦	١٦,٦	١٩٨٠
٨,٢٢	٩,٩٦	٢١٢,٠٦٦	٩,٩٦	١٧٥,٧٨٨	٥,٤٥٨	٠,٩٦	١٧,٥٠٦	١٧,٥٠٦	١٩٨١
٧,٩٩	١٠,٧	٢٢٩,٧٨٢	١٠,٧	٢٠٩,٠٠٤	٢٢,٢٦١	٤,٠٦	٢١,٥١٩	٢١,٥١٩	١٩٨٢
٨,٠٩	١٠,٥	٢٥٠,٦٢٢	١٠,٥	١٩٢,٦٧١	-٥,٩٩	-١,٢٩	٢٠,٢٧٦	٢٠,٢٧٦	١٩٨٣
٥,٦٢	٦,٢٢	٢٤٥,٦٩٦	٦,٢٢	٢٠٢,٤٧٩	-٣٧,٨	-٧,٦٧	١٢,٦٠٢	١٢,٦٠٢	١٩٨٤
٥,٢٦	٧,٠٧	٢٦٢,٥٧٣	٧,٠٧	١٩٦,٢٤٦	١٠,١١	١,٢٧	١٢,٨٧٦	١٢,٨٧٦	١٩٨٥
١٦,٧	١٥,١	١٧٢,٢٠٨	١٥,١	١٨٩,٥٦٦	١٠,٧	١٤,٨	٢٨,٦٨٥	٢٨,٦٨٥	١٩٨٦
١٢,٨	١٨	٢٢٢,٧٧٤	١٨	١٧٩,٢٠٤	١٢,٦٥	٢,٦٣	٢٢,٢٦٤	٢٢,٢٦٤	١٩٨٧
١٦	٢١,٤	٢٦٦,٦٨١	٢١,٤	١٩٥,٦٥٢	٢٩,٤٥	٩,٥٢	٤٦,٨٢٢	٤٦,٨٢٢	١٩٨٨
٨,٣٤	١٢,٢	٣٢٧,٢٥٧	١٢,٢	٢٢٨,٦٧١	-٣٢,٨	-١٢,٧	٢٨,٦١٥	٢٨,٦١٥	١٩٨٩
٥,٨٦	٥,٦٤	٤٢٨,٤٠٥	٥,٦٤	٤٥٥,٨٤	-٨,٦	-٢,٤٢	٢٥,٦٩٧	٢٥,٦٩٧	١٩٩٠
٧,٦٧	٥,٥٤	٣٣٨,٦٢٨	٥,٥٤	٤٦٨,٥٠٥	١,٠١٦	٠,٢٦	٢٥,٩٥٨	٢٥,٩٥٨	١٩٩١
٩,٩٢	٩,٥٢	٤٦١,٩١٧	٩,٥٢	٤٨٠,٨٠٣	٧٦,٤٦	١٩,٨	٤٥,٨٠٥	٤٥,٨٠٥	١٩٩٢
٧,٤٤	٧,٢٢	٤٩٨,٨٢٥	٧,٢٢	٥٠٦,١٧٢	-١٩	-٨,٦٩	٣٧,١١٢	٣٧,١١٢	١٩٩٣
١٠,٨	١١	٥٢٠,٥١٩	١١	٥١٩,٣٩	٥٤,٠٨	٢,٠١	٥٧,١٨١	٥٧,١٨١	١٩٩٤
١٦,٦	١٤,١	٦٠٨,٥٤٥	١٤,١	٥٤١,٢٨٩	٣٢,٦٥	١٩,٢	٧٦,٤٢٣	٧٦,٤٢٣	١٩٩٥
٢٦,١	٢٥,١	٧٦١,٨١٩	٢٥,١	٧٩٠,٥٤٧	١٥٩,٧	١٢٢	١٩٨,٤٧٢	١٩٨,٤٧٢	١٩٩٦
١٨,٧	١٩	٦٨٢,٠٤	١٩	٦٧١,٦٢٦	-٣٥,٦	-٧,٠٧	١٢٧,٧٩١	١٢٧,٧٩١	١٩٩٧
١٧,٦	١٤,٥	٥٢١,٥٨٩	١٤,٥	٦٢٢,٧١٧	-٢٨	-٣٥,٨	٩١,٩٧٤	٩١,٩٧٤	١٩٩٨
١٢,٤	١٥,٥	٦٥٩,٣٢٥	١٥,٥	٥٦٧,٥٩٥	-٤,٠٨	-٢,٧٥	٨٨,٢٢٣	٨٨,٢٢٣	١٩٩٩
١٠,٨	١٢,٤	٧٧٢,٧٤	١٢,٤	٦٢٢,٨٦٧	-٥,٥٩	-٤,١٢	٨٢,٢٩٤	٨٢,٢٩٤	٢٠٠٠
١٢,٥	١٨	٨٢٢,١٥٧	١٨	٦٦٦,٢٤٧	٣٢,٠٥	٢٧,٥	١١٠,٨١٩	١١٠,٨١٩	٢٠٠١
١٤,٩	٢٠,٧	٩٠٧,٨٤٧	٢٠,٧	٦٥٠,٤٩٨	٢١,٦٩	٢٤	١٢٤,٨٥٤	١٢٤,٨٥٤	٢٠٠٢
١٦,٤	٢٢,٦	١١٢٦,٨١	٢٢,٦	٧٨١,٦٢٧	٢٦,٥٥	٤٩,٣	١٨٤,١٢٦	١٨٤,١٢٦	٢٠٠٣

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

(١) حسب من قبل البحث

٢-١١-٣-١- الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان:

الجدول (٢-١٣) يوضح قيمة الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان خلال الفترة الممتدة من (١٩٨٥-٢٠٠٣)، حيث بلغت عام (١٩٨٥) حوالي (١,٢) مليون ديناراً وشكلت ما نسبته (٤,٦٨%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى لبنان، وحوالي (٦,٢%) من الصادرات الزراعية الأردنية الإجمالية إلى الدول العربية، أما في عام (١٩٨٩) وصلت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان إلى (٣,٠٦) مليون ديناراً وذلك نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار الأردني والذي ساهم إيجابياً في زيادة حجم الصادرات الأردنية بصورة عامة.

أما في عام (١٩٩٩)، انخفضت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان إلى (٩,٩) مليون ديناراً، وشكلت ما نسبته (٣,٤٤%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى لبنان وحوالي (٦%) من الصادرات الزراعية الأردنية الإجمالية إلى الدول العربية نتيجة الجفاف الذي ضرب الأردن في تلك الفترة والذي أثر سلباً على الإنتاج الزراعي بالمملكة بسبب تحكم الأمطار بالصادرات الزراعية.

أما في عام (٢٠٠٣) عاودت ارتفاعها بشكل تدريجي حتى بلغت ما مقداره (١١,٩) مليون دينار، مشكلة ما نسبته (٦,٣٦%) من إجمالي قيمة الصادرات الأردنية إلى لبنان وحوالي (٤,٢٤%) من إجمالي الصادرات الزراعية الأردنية إلى الدول العربية، حيث أصبح النمو سالباً وبما نسبته (٨,٨%) بالمقارنة مع عام (٢٠٠٢) أي بما مقداره (١,١) مليون دينار.

جدول (٢-١٣)
الصادرات الزراعية الأردنية الى لبنان

مليون دينار

نسبة الصادرات الزراعية الأردنية الى لبنان من الصادرات الأردنية الإجمالية الى لبنان % (١)	الصادرات الإجمالية الأردنية الى لبنان	نسبة صادرات الزراعة الأردنية الى لبنان من الصادرات الزراعية الأردنية الإجمالية الى الدول العربية % (١)	الصادرات الزراعية الإجمالية الأردنية للدول العربية	النمو السنوي % (١)	الزيادة السنوية (١)	الصادرات الزراعية الأردنية الى لبنان	السنة
٦٨,٤٤	١,٨٠٢	٦,٦٨	٤٥,٩٨٨	-	-	١,٢٢٤	١٩٨٥
٤٢,٧٢	١,٠٢٢	١,٠٢	٤٢,٩٢١	-١٤,٢	-١٠,٧٩	١,٤٤١	١٩٨٦
٤٧,٠٢	١,٨٥٥	١,٠٧	٣٧,٥٩٢	-٨,٨٤	-١٠,٠٤	١,٤٠٢	١٩٨٧
٤٢,٨٨	١,٠٩٤	١,٤٦	٣٢,٠٨٨	١٦,٧	-١,٠٧	١,٤٦٩	١٩٨٨
٧٧,٨٢	٣,٩٤١	١,٠٦	٥٠,١١٢	٥٥٢,٩	٢,١	٢,٠١٧	١٩٨٩
٧٧,٢٢	٨,٨٢٦	١١	١٢,٢٥١	١٢٢,٧	٢,٧٦	٦,٨٢٢	١٩٩٠
١٤,٤٦	١,٠٢٩	٧,٠٦	٩١,١٤٥	-٥,٢٨	-١١,٢٦	٦,٤٧١	١٩٩١
١٨,١٧	٩,٧٢١	٧,٠٨	٤٤,٢٨٨	٢,٤٥٢	١,٥١	٦,٨٨٢	١٩٩٢
٧٥,٩٤	١٧,٥٢٦	٩,٦٩	١٣٧,٤٢	٩٩,١٨	٦,٦٢	١٢,٢٠٩	١٩٩٣
١٢,٤	١٧,٨٨٨	٧,٥٢	١٥١,٥٥٨	-١٤,٨	-١,١٧	١١,٢٤٢	١٩٩٤
١٢,١٢	٢٤,١٧٢	٦,٢٩	٢٤٠,٥٢٢	٢٥,٦	٤,٠٤	١٥,٢٧٩	١٩٩٥
٥٤,١٥	٢٤,١٧١	٦,١٤	٢١٥,١٥١	-١٤,١	-٢,١٧	١٢,١٠٩	١٩٩٦
٥٩,١٧	٢٨,٤٧٤	٦,١٨	٢٥٨,٨٧٢	٢١,٧	٢,٧٨	١٥,٩٩٢	١٩٩٧
٥٩,٧	٢٩,٩٢٢	٨,٤٩	٢١٠,٧٠٥	١١,٨٤	١,٨٤	١٧,٨٨٧	١٩٩٨
٤٤,٢٥	٢٢,٢٤٤	٦,٠٨	١١٢,٢٧٦	-٤٤,٥	-٧,٩٦	٩,٩٢٦	١٩٩٩
٤٢,٢٨	٢٤,١٢٢	٦,٦٨	١٥٦,٦١	٥,٤١٤	١,٥٤	١٠,٤٢٤	٢٠٠٠
٢٩,١٢	١٧,١٥٦	٥,٥٥	١٩٤,٨٥٧	٢,٤٢٨	-١,٢٦	١٠,٨٢٢	٢٠٠١
٢٧,٧٦	٢٤,٦٥٩	٥,٦٢	٢٢٢,٨٢٥	٢٠,٩٤	٢,٢٧	١٢,٠٨١	٢٠٠٢
٢٦,١١	٢٢,٥٤١	٥,٢٤	٢١٧,٢٠٩	-٨,٨٢	-١,١٦	١١,٩٢٢	٢٠٠٣

- المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، لفترة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

(١) - حسب من قبل الباحث

٢-١١-٣-٢- المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان:

الجدول (٢ - ١٤) يوضح قيمة المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان خلال الفترة الممتدة من (١٩٨٥-٢٠٠٣)، فقد بلغت عام (١٩٨٥) حوالي (٣,٩) مليون ديناراً شكلت ما نسبته (٣٥,٩%) من إجمالي المستوردات الأردنية من لبنان، وحوالي (٢٨,٤%) من المستوردات الزراعية الأردنية الإجمالية من الدول العربية، حتى عام (١٩٩٥)، حيث بلغت قيمة المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان حوالي (١٢,٠٤) مليون دينار، شكلت ما نسبته (٤٠,٤%) من إجمالي المستوردات الأردنية من لبنان، وحوالي (١٥,٧%) من المستوردات الزراعية الأردنية الإجمالية من الدول العربية.

أما الفترة الممتدة بين الأعوام (١٩٩٧ و ٢٠٠٢)، فقد تميزت المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان بالاستقرار النسبي، لكن في عام (٢٠٠٣) ارتفعت بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى (١٧,٢) مليون ديناراً مشكلة ما نسبته (٥٢%) من إجمالي المستوردات الأردنية من لبنان وحوالي (٩,٣%) من إجمالي المستوردات الزراعية الأردنية من الدول العربية، حيث ارتفع معدل النمو السنوي لها بما نسبته (٢٢,٥%) بالمقارنة مع عام (٢٠٠٢)، أي بما مقداره (٣,١) مليون دينار، ويرجع السبب في هذه الزيادة نتيجة انضمام الأردن إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي سهلت بشكل كبير تدفق الصادرات الزراعية اللبنانية إلى الأسواق الأردنية.

كذلك القطاع الزراعي اللبناني أكثر إستقراراً وكفاءة من القطاع الزراعي الأردني وذلك لقدمه، إضافة إلى توفر الحداثة باستخدام وسائل التقدم العلمي ولأن المزارع اللبناني أكثر تحكماً بإنتاجه من هيمنة الأمطار عليه، إلى جانب توفر المياه والمناخ المساعد على ذلك.

جدول (١٤-٢)

المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان

مليون دينار

نسبة للمستوردات الزراعية الأردنية من لبنان إلى المستوردات الأردنية الإجمالية من لبنان (%) (١)	المستوردات الإجمالية الأردنية من لبنان	نسبة المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان إلى المستوردات الزراعية الأردنية الإجمالية من الدول العربية (%) (١)	المستوردات الزراعية الإجمالية الأردنية من الدول العربية	% النمو السنوي (١)	زيادة سنوية (١)	المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان	السنة
٣٥,٩٥	١٠,٩٧١	٢٨,٤٧	١٢,٨٧٦	-	-	٣,٩٤٤	١٩٨٥
١٩,١٢	١٩,٩٧٩	١٢,٣٢	٢٨,٦٨٥	-٣,٠٩	-٠,١٢	٣,٨٢٢	١٩٨٦
١٤,٣٥	١٢,٩٠٧	٦,١٦	٣٦,٣٤١	-٤٧,٨	-١,٨٣	٦,٩٩٥	١٩٨٧
١٥,٣٧	٩,٥٣	٣,٥	٤١,٨٢٢	-٢٦,٦	-٠,٥٣	١,٤٦٥	١٩٨٨
٣١,٣٢	٦,٨٠٤	٧,٥٨	٢٨,١١٥	٤٥,٤٧	١,٦٧	٢,١٣١	١٩٨٩
٣١,٤٤	١١,٠٢	١٣,٤٨	٢٥,٦٩٧	١٢,٥٧	١,٣٣	٣,٤٦٤	١٩٩٠
٣٠,٠٣	٢١,٠٩٩	٢٤,٤١	٢٥,٩٥٨	٨٢,٨٧	٢,٨٧	٦,٣٣٦	١٩٩١
٧٢,٧٦	٣,٣٢	١٤,٧٣	٤٥,٨٠٥	٦,٥٠٨	٠,٤١	٦,٧٤٨	١٩٩٢
٢٥,٤٥	٢٤,١٩٩	١٦,٩٢	٣٧,١١٢	-٦,٩٦	-٠,٤٧	٦,٢٧٩	١٩٩٣
٢٣,٤٢	١٧,٩٩٩	٧,٣٧	٥٧,١٨١	-٣٢,٩	-٢,٥٦	٤,٢١٤	١٩٩٤
٤٠,٤٤	٢٩,٧٧٧	١٥,٧٥	٧٦,٤٢٣	١٨٥,٧	٧,٨٣	١٢,٠٠٤	١٩٩٥
٤٢,٢٢	٣٦,٦٢١	٧,٨	١٩٨,٤٧٣	٢٨,٧٢	٣,٤٦	١٥,٤٩٨	١٩٩٦
٥١,٢	٢٥,١٨٦	١٠,٠٩	١٢٧,٧٩	-١٦,٨	-٢,٦	١٢,٨٩٥	١٩٩٧
٤٦,٠٧	٢٥,٩٠٦	١٢,٩٨	٩١,٩٧٤	-٧,٤٥	-٠,٩٦	١١,٩٣٤	١٩٩٨
٥١,٦٨	٢٥,٣٨٤	١٤,٨٧	٨٨,٢٢٣	٩,٩٦٦	١,١٨	١٢,١١٧	١٩٩٩
٤٩,٤٥	٢٧,٥٧١	١٦,٣٧	٨٢,٢٩٤	٣,٩٣٥	٠,٥٢	١٢,٦٣٣	٢٠٠٠
٤٥,٢٤	٣١,٤٦٥	١٢,٨٤	١١٠,٨١٩	٤,٤١	٠,٦	١٤,٢٣٥	٢٠٠١
٤٦,٣	٢٠,٤١٣	١٠,٤٦	١٢٤,٨٥٤	-٠,٩١	-٠,١٣	١٤,١٠٦	٢٠٠٢
٥٢,٠٦	٣٢,١٩١	٩,٣٨	١٨٤,١٢٩	٢٢,٥١	٣,١٧	١٧,٢٨	٢٠٠٣

- المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

- (١) حسب من قبل الباحث.

٢-١١-٤-١- الصادرات الزراعية الأردنية إلى سورية:

بلغت الصادرات الزراعية الأردنية إلى سورية عام (١٩٨٥) حوالي (١,١) مليون دينار، شكلت ما نسبته (٢٩,٩%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى سورية وحوالي (٢,٥%) من الصادرات الزراعية الأردنية الإجمالية إلى الدول العربية، أما في عام (١٩٨٩)، ارتفعت إلى (٢,١) مليون ديناراً، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض سعر صرف الدينار الأردني والذي ساعد على زيادة حجم الصادرات الزراعية الأردنية بشكل عام.

ولكن عاودت الصادرات الزراعية الأردنية إلى سورية انخفاضها عام (١٩٩٠) والسنوات التي تلتها نتيجة أزمة الخليج، حيث لم تتجاوز (٠,١٤) مليون ديناراً عام (١٩٩١)، ثم عاودت هذه القيمة الارتفاع الطفيف في الأعوام اللاحقة.

وفي عام (١٩٩٨) انخفضت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية إلى سورية إلى (٠,١٨) مليون ديناراً، شكلت ما نسبته (١,٢٢%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى سورية وحوالي (٠,٠٩%) من الصادرات الزراعية الأردنية الإجمالية إلى الدول العربية، نتيجة حالة الجفاف التي مر بها الأردن في تلك الفترة.

أما في الأعوام اللاحقة بدأت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية إلى سورية بالارتفاع إلى أن وصلت عام (٢٠٠٣) إلى (٢٢,١) مليون دينار، مشكلة ما نسبته (٣٤,٧%) من إجمالي قيمة الصادرات الأردنية إلى سورية وحوالي (٩,٧%) من إجمالي الصادرات الزراعية الأردنية إلى الدول العربية، حيث ارتفع معدل النمو السنوي لها بما نسبته (٣٤,٥%) بالمقارنة مع عام (٢٠٠٢)، أي بما مقداره (٥,٧) مليون دينار وذلك لتزايد الطلب المحلي على المنتجات الزراعية وتوسع القاعدة الصناعية السورية المعتمدة على المواد الأولية الزراعية.

جدول (١٥-٢)
الصادرات الزراعية الأردنية الى سورية

مليون دينار

نسبة الصادرات الزراعية الأردنية الى سورية من الصادرات الأردنية الإجمالية الى سورية (%)	الصادرات الزراعية الإجمالية الى سورية	الصادرات الزراعية الإجمالية للأردنية للدول العربية	الصادرات الزراعية الإجمالية للأردنية الى سورية من الصادرات الزراعية الإجمالية الى سورية الدول العربية (%)	نسبة الصادرات الزراعية الأردنية الى سورية من الصادرات الزراعية الإجمالية الى سورية الدول العربية (%)	النمو السنوي % (١)	الزيادة السنوية (١)	الصادرات الزراعية الأردنية الى سورية	السنة
٢٩,٩٢	٣,٩٠١	٤٥,٩٨٨	٢,٥٤	-	-	-	١,١١٧	١٩٨٥
١٩,٩٨	٤,٥٧	٤٢,٩٢١	٢,١٣	-٢١,٧٧	-٢١,٧٧	-٢١,٧٧	٥,٩١٣	١٩٨٦
٤٥,٨٤	٧,٢٠١	٣٧,٥٩٢	٨,٧٨	٢١١,٦	٢١١,٦	٢,٣٨٨	٣,٣٠١	١٩٨٧
٢٥,٨٤	٣,٢٨٩	٣٢,٠٨٨	٢,٦٥	-٧٤,٢٦	-٧٤,٢٦	-٢,٤٥١	٥,٨٥	١٩٨٨
٢٧,٢٩	٧,٩٨٥	٥٠,٦١٧	٤,٣١	١٥٦,٤	١,٣٢٩	١,٣٢٩	٢,١٧٩	١٩٨٩
١١,٢٦	٨,٤٦٥	٢٢,٢٥١	١,٥٢	-٥٦,٥٢	-١,٢٢١	-١,٢٢١	٥,٩٤٧	١٩٩٠
١,٥٦	٩,١١١	٩١,٦٩٥	٥,١٥	-٨٥	-٨٥	-٨٥	٥,١٤٢	١٩٩١
١,٤٥	١٢,٩٢٥	٩٤,٣٨٨	٥,٢	٣١,٨٦	٥,٤٥	٥,٤٥	٥,١٨٧	١٩٩٢
١,٧٦٤	١٩,١٠٨	١٣٧,٤٢	٥,٢٥	٧٩,٨٣	٥,١٥	٥,١٥	٥,٣٣٧	١٩٩٣
٢,٠٩٧	٢٦,٧٠٥	١٥٠,٥٥٨	٥,٥٥	١٤٥,٤	٥,٤٩	٥,٤٩	٥,٨٢٧	١٩٩٤
٢,٩٩٩	٣٩,٣٧١	٢٤٥,٥٣٢	٥,٦٥	٩٠,٣٥	٥,٧٤٧	٥,٧٤٧	١,٥٧٤	١٩٩٥
٣,٢٥٢	٤٠,٩٨٦	٢١٥,١٥١	٥,٦٢	-١٥,٢٤	-٥,٢٤٢	-٥,٢٤٢	١,٣٣٣	١٩٩٦
٢,٩٨١	٢٥,٦٧٩	٢٥٨,٨٧٢	٥,٣٩	-٢٢,٣	-٢٢,٣	-٢٢,٣	١,٥٢٢	١٩٩٧
١,٢٢٩	١٥,٢٨٦	٢١٠,٧٠٥	٥,٠٩	-٨١,٦٢	-٥,٨٢٤	-٥,٨٢٤	٥,١٨٨	١٩٩٨
٣,٤٤١	١٢,٢٢٧	١٦٣,٣٧٦	٥,٢٨	١٤٢,٣	٥,٦١٧	٥,٦١٧	٥,٤٥٥	١٩٩٩
٢,٢٩٨	١٦,٥٤	١٥٦,٦١	٥,٢٤	-١٦,٥١	-١٦,٥١	-١٦,٥١	٥,٣٨	٢٠٠٠
٢٨,٥٥	٢٥,١٣٦	١٩٤,٨٥٧	٣,٧٦	١٨٢,٦	٦,٩٤	٦,٩٤	٧,٣١٩	٢٠٠١
٣٥,٣	٤٦,٧٢١	٢٢٢,٨٣٥	٧,٠٨	١٢٥,٣	٩,١٧٢	٩,١٧٢	١٦,٤٩٢	٢٠٠٢
٢٤,٧	١٣,٩٥٩	٢٢٧,٧٠٩	٩,٧٥	٣٤,٥٩	٥,٧٠٤	٥,٧٠٤	٢٢,١٩٥	٢٠٠٣

- المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

(١) - حسب من قبل الباحث

٢-١١-٤-٢- المستوردات الزراعية الأردنية من سورية:

نلاحظ من خلال الجدول أن المستوردات الزراعية الأردنية من سورية بلغت عام (١٩٨٥) حوالي (٢,٢٩) مليون دينار، وشكلت ما نسبته (٤١,٩%) من إجمالي المستوردات الأردنية من سورية، وحوالي (١٨,٦%) من المستوردات الزراعية الأردنية الإجمالية من الدول العربية، حتى عام (١٩٩٦) حيث بلغت قيمة المستوردات الزراعية الأردنية من سورية (٨٣,٣) مليون ديناراً شكلت ما نسبته (٨٣,٨%) من إجمالي المستوردات الأردنية من سورية وحوالي (٤٢%) من المستوردات الزراعية الأردنية الإجمالية من الدول العربية وذلك نتيجة لانخفاض حجم الإنتاج الزراعي في المملكة نتيجة حالة الجفاف التي مر بها الأردن في تلك الفترة. وهذا ما يعكس تحكم الطبيعة في الإنتاج الزراعي الأردني ولهذا فهو مستورد مستمر للمنتجات الزراعية وهذا ما أثر سلباً على ميزانه التجاري.

في حين انخفضت إلى (٩,٢) مليون ديناراً عام (١٩٩٨)، وشكلت ما نسبته (٣٠%) من إجمالي المستوردات الأردنية من سورية وحوالي (١٠%) من المستوردات الزراعية الأردنية الإجمالية من الدول العربية، نتيجة زيادة حجم الإنتاج الزراعي بالمملكة والذي ساهم في انخفاض حجم المستوردات الزراعية الأردنية بشكل عام.

أما في الأعوام اللاحقة توالى ارتفاعاتها، حتى عام (٢٠٠٣) حيث وصلت إلى (٧٠,٩) مليون دينار، مشكلة ما نسبته (٦٤,٥%) من إجمالي المستوردات الأردنية من سورية وحوالي (٣٨%) من المستوردات الزراعية الأردنية الإجمالية من الدول العربية، حيث ارتفع معدل النمو السنوي لها بما نسبته (١٢٥,٢%) بالمقارنة مع عام (٢٠٠٢)، أي بما مقداره (٣٨,٩) مليون ديناراً. وذلك نتيجة اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي سهلت تدفق المنتجات الزراعية السورية إلى الأسواق الأردنية.

جدول (١٦-٢)
المستوردات الزراعية الأردنية من سورية

مليون دينار

نسبة المستوردات الزراعية الأردنية من سورية إلى المستوردات الأردنية الإجمالية من سورية (١) %	المستوردات الإجمالية الأردنية من سورية	نسبة المستوردات الزراعية الأردنية من سورية إلى المستوردات الزراعية الأردنية الإجمالية من الدول العربية (١) %	المستوردات الزراعية الإجمالية الأردنية من الدول العربية	% النمو السنوي (١)	الزيادة السنوية (١)	المستوردات الزراعية الأردنية من سورية	السنة
٤١,٩٩	٦,١٧٥	١٨,٦٩	١٣,٨٧٦	-	-	٢,٥٩٣	١٩٨٥
٥٦,٦٦	١١,٦٤٧	٢٢,٩٩	٢٨,٦٨٥	١٥٤,٣	٤,٠٠١	٦,٥٩٤	١٩٨٦
٤٩,٠١	٩,٥٥٥	١٤,٤٨	٣١,٢٤١	-٢٩	-١,٩٦١	٤,٦٨٣	١٩٨٧
٥٠	١٠,٣٠٤	١٢,٢٢	٤١,٨٣٢	١٠٠,٢	-٠,٤٧	٥,٦٥٥	١٩٨٨
٦٣,٤٨	٢٠,٠٤٧	٤٥,٢٦	٢٨,١١٥	١٤٧	٧,٥٢٣	١٢,٧٢٥	١٩٨٩
٤٠,٥٥	١١,٩٨٨	١٨,٩٢	٢٥,٦٩٧	-٦١,٨	-٧,٨٦	٤,٨٦١	١٩٩٠
١١,٣٧	٣٩,٠١٢	١٧,٠٩	٢٥,٩٥٨	-٨,٧٤	-٠,٤٤٢	٤,٤٣٦	١٩٩١
٢٢,٩٨	١١,٢٦٦	١٠,٧٢	٤٥,٨٠٥	١٠,٦٧	٠,٤٧٤	٤,٩٠٩	١٩٩٢
٤٤,٣٨	٣٦,١٣٨	٢٩,٠٢	٣٧,١١٢	١٤٥	٩,٥٧٤	١٤,٤٨٤	١٩٩٣
٥٨,٣٩	٤٨,٢٤٧	٤٩,٢٧	٥٧,١٨١	٩٤,٥١	١٣,٦٩	٢٨,١٧٢	١٩٩٤
٦٤,٠١	٥٤,٩٦١	٤٩,٠٣	٧١,٤٢٣	٢٤,٨٧	٧,٠٠٨	٢٥,١٨	١٩٩٥
٨٢,٨	٤٩,٥٠١	٤٢,٠١	١٩٨,٤٧٢	١٢٧	٤٨,٢١	٨٢,٣٨٥	١٩٩٦
٧٣,٢٦	٥٩,٤٦٥	٣٤,١٤	١٢٧,٧٩	-٤٧,٧	-٢٩,٨	٤٢,٦٢٥	١٩٩٧
٣٠,٠٩	٢٠,٧٢٦	١٠,٠٦	٩١,٩٧٤	-٧٨,٨	-٣٤,٤	٩,٢٤٩٦	١٩٩٨
١٧,٠٨	٣٤,٧٨٤	١٠,٦٨	٨٨,٢٢٢	١,٨٤	١,١٧	٩,٤٦٩٨	١٩٩٩
٢٤,٤١	٣١,٨٢٤	١١,٢٤	٨٢,٢٩٤	-٠,٦٤	-٠,٠٦	٩,٢٥٩٥	٢٠٠٠
٣٤,١٩	٤٧,١٢٢	١٢,٦٤	١١٠,٨١٩	٦٢,٠٦	٥,٨٠٨	١٥,١٦٨	٢٠٠١
٤٥,٢٩	٦٨,٧٢٢	٢٢,٠٨	١٢٤,٨٥٤	١٠٥,٢	١٥,٤٦	٣١,١٢٦	٢٠٠٢
٦٤,٥١	١٠٨,٦٥	٢٨,٠٧	١٨٤,١٢٩	١٢٥,٢	٣٨,٩٧	٧٠,٠٩٤	٢٠٠٣

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

(١) - حسب من قبل الباحث

٢-١١-٥-١- الصادرات الزراعية الأردنية إلى سلطنة عمان:

الجدول (١٧-٢) يبين قيمة الصادرات الزراعية الأردنية إلى سلطنة عمان خلال الفترة الممتدة من (١٩٨٥-٢٠٠٣)، فقد بلغت عام (١٩٨٥) حوالي (٣٥٧) ديناراً شكلت ما نسبته (٠,٩%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى سلطنة عمان وحوالي (٠,٠٠٧%) من الصادرات الزراعية الأردنية الإجمالية إلى الدول العربية، وبقيت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية إلى عمان منخفضة إلى غاية عام ١٩٩٧، حيث بدأت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية إلى عمان بالارتفاع الملحوظ، حيث وصلت في عام ١٩٩٨ إلى (٧,٢٦) مليون ديناراً شكلت ما نسبته (٧٣%) من إجمالي الصادرات الأردنية إلى سلطنة عمان، وحوالي (٣,٤%) من الصادرات الزراعية الأردنية الإجمالية إلى الدول العربية، وذلك نتيجة تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى والتي سهلت عملية تدفق المنتجات الزراعية الأردنية إلى سلطنة عمان. في حين ارتفعت عام (٢٠٠٣)، إلى (٧,٥٧٧) مليون ديناراً مشكلة ما نسبته (٦٧,٥%) من قيمة الصادرات الأردنية الإجمالية إلى سلطنة عمان، وحوالي (٣,٣%) من إجمالي الصادرات الزراعية الأردنية إلى الدول العربية، حيث ارتفع معدل النمو السنوي لها بما نسبته (١٠,٩%) بالمقارنة مع عام (٢٠٠٢)، أي بما مقداره (٧٤٨) ألف ديناراً. ويرجع السبب في ضعف الصادرات الزراعية الأردنية إلى عمان إلى البعد الجغرافي بين الأردن وعمان والذي أثر بشكل سلبي على حركة الصادرات الزراعية الأردنية.

مليون دينار
الصادرات الزراعية الأردنية إلى سلطنة عمان
جدول (١٧-٢)

نسبة الصادرات الزراعية الأردنية إلى عمان من الصادرات الأردنية الإجمالية إلى عمان % (١)	الصادرات الإجمالية الأردنية إلى عمان	نسبة لصادرات الزراعة الأردنية إلى عمان من الصادرات الزراعية الأردنية الإجمالية إلى الدول العربية % (١)	الصادرات الزراعية الإجمالية الأردنية للدول العربية	النمو السنوي % (١)	الزيادة السنوية (١)	الصادرات الزراعية الأردنية إلى عمان	السنة
٠,٩	٠,٢١٣	٠,٠١٧	٤٥,٨٨٨	-	-	٠,٠٠٣٥٧	١٩٨٥
٣,١	٠,١٨٨	٠,٠١٣	٤٩,٤٢١	٦٥,٨٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٥٩٢	١٩٨٦
٤,٠٢	٠,٣٥	٠,٠٣	٣٧,٥٩٢	١٣٨,٢	٠,٠٠٨	٠,٠١٤١	١٩٨٧
١,٠١	٠,٢٢٢	٠,٠٠٧	٢٢,٠٨٨	-٨٤	-٠,٠٠١	٠,٠٠٠٢٥	١٩٨٨
٢,١	٠,٤٣٦	٠,٠١٨	٥٠,١١٢	٢٠٨,٢	٠,٠٠٧	٠,٠٠٩١٨٤	١٩٨٩
٠,٠٨	٠,٨١٢	٠,٠٠١١	٦١,٢٥١	-٩٢,٨	-٠,٠٠١	٠,٠٠٠٦٦٣	١٩٩٠
٠,٥	٠,٧٥٢	٠,٠٠٤٤	٩١,٦١٥	٥١٥,٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤٠٨	١٩٩١
٧,٥	١,١١٨	٠,٠٩٥	٩٤,٣٨٨	٢٠٩٧	٠,٠٨٦	٠,٠٠٨٩٦٨	١٩٩٢
١٠,٧	٢,١٨٣	٠,١٧	١٣٧,٤٢	١٧٦,٥	٠,١٥٥	٠,١٤٤٦٧٦	١٩٩٣
١٢,١	١,٩٠٤	٠,١٥	١٥٠,٥٥٨	-٥,٤٢	-٠,٠٠١	٠,١٣١٠٣٨	١٩٩٤
٨,٦	٢,٩٢٧	٠,١	٤٤,٥٣٣	٦,٥٢	٠,٠٢٢	٠,١٥٣٠٦١	١٩٩٥
١٠,٠٩	٢,٨٩١	٠,٣٢	٦١٥,١٥١	١٧٤,٨	٠,٤٤٢	٠,١٦٥٥٢٩	١٩٩٦
٣,٠٧	٥,٨٢٢	٠,٦٦	٢٥٨,٨٧٣	١٥٧	١,٠٩٢	١,٧٨٧٣٨١	١٩٩٧
٧٣,١	٩,٩٤٣	٢,٤	٢١٠,٧٠٥	٣٠٦,٧	٥,٤٨١	٧,٢١٨٦٦٨	١٩٩٨
٦٣,٩	٨,٨١٣	٢,٤	١٢٣,٣٧٦	-٢٢,٤	-١,٦٣	٥,١٣٧٩٦٨	١٩٩٩
٥٩,٦	٨,٠٧١	٢,٠٧	١٥٩,٦١	-١٤,٦	-٠,٨٢	٤,٨١٦٣٧	٢٠٠٠
٦٥,٥	٩,٥٥١	٢,٢	١٤٤,٨٥٧	٣٠,٠٢	١,٤٤٦	٦,٢٦١٨٨٨	٢٠٠١
٦٦	١٠,٢٢٧	٢,٩٣٣	٢٢٢,٨٣٥	٦,٠٥٨	٠,٥٦٧	٦,٨٢٩٠٨٨	٢٠٠٢
١٧,٥	١١,٢١١	٣,٢	٢٢٧,٧٠٩	١٠,٩٥	٠,٧٤٨	٧,٥٧٧,٨٣	٢٠٠٣

- المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

- (١) حسب من قبل الباحث

جدول (١٨-٢) المستوردات الزراعية الأردنية من سلطنة عمان
مليون دينار

نسبة المستوردات الزراعية الأردنية من عمان التي للمستوردات الأردنية الإجمالية (١) %	نسبة المستوردات الزراعية الأردنية من عمان التي للمستوردات الزراعية الأردنية الإجمالية من الدول العربية (١) %	المستوردات الزراعية الإجمالية الأردنية من عمان	نسبة المستوردات الزراعية الأردنية من عمان التي للمستوردات الزراعية الأردنية الإجمالية من الدول العربية (١) %	المستوردات الزراعية الإجمالية الأردنية من الدول العربية	النمو السنوي (١) %	الزيادة السنوية (١)	المستوردات الزراعية الأردنية من عمان	السنة
٩٧,٧٥	٣,٧٦	١,٥٣٤	١٣,٨٧٦	-	-	-	١,٥٢٢	١٩٨٥
٩٦,٣٦	١,٠١	١,٣٠٢	١٨,١٨٥	-٤٤,٢٥	-٤٤,٢٥	-٤٤,٢٥	١,٢٩١	١٩٨٦
٤٢,١١	٠,٩	١,٦٩٦	٣٢,٢٤١	٠	٠	٠	١,٢٩١	١٩٨٧
٧٢,٤٢	٢,٥١	١,٤٥١	٤١,٨٢٢	٢١١,٠٨	٢١١,٠٨	٢١١,٠٨	١,٠٥١	١٩٨٨
٩٢,٩	٢,٠١	١,٦٠٨	٢٨,١١٥	-٤٦,٢٥	-٤٦,٢٥	-٤٦,٢٥	١,٠٦٥	١٩٨٩
٩٧,٥٩	١,٦٨	١,١٧٨	٢٥,١١٧	-٢٩,٢٥	-٢٩,٢٥	-٢٩,٢٥	١,١٧٤	١٩٩٠
٩,٠٨١	٢,٥٤	٧,٢٧١	٢٥,٩٥٨	٢٨٠,١١	٢٨٠,١١	٢٨٠,١١	١,٦٦	١٩٩١
٥٩,٤٨	١,٢٩	١,٩٩٢	٤٥,٨٠٥	-١٠,٦٤	-١٠,٦٤	-١٠,٦٤	١,٥٩	١٩٩٢
٢١,٤٩	٠,٨٧	١,٥٠٧	٣٧,١١٢	-٤٥,١١	-٤٥,١١	-٤٥,١١	١,٣٢٤	١٩٩٣
٣,٠٤٢	١,١٦	٣,٠٧٥	٥٧,١٨١	-٧١,١٢	-٧١,١٢	-٧١,١٢	١,٠٩٤	١٩٩٤
٢٠,١٢	١,٠٤	٣,٩٣٨	٧٦,٤٢٣	٧٤٧,٦٦	٧٤٧,٦٦	٧٤٧,٦٦	١,٧٩٣	١٩٩٥
٣٥,٨٤	٠,٩	٥,٠٠٩	١٩٨,٤٧٣	١٢٦,٤٣	١٢٦,٤٣	١٢٦,٤٣	١,٧٤٥	١٩٩٦
٢٨,٩٥	١,٥٣	١,٧٤٨	١١٧,٧٩	٨,٨٠٧٣	٨,٨٠٧٣	٨,٨٠٧٣	١,٩٥٣	١٩٩٧
٢٣,٤٣	١,٨	٧,٠٥٦	٩١,٩٧٤	-١٥,٢٥	-١٥,٢٥	-١٥,٢٥	١,٦٥٣	١٩٩٨
٢٥,٥	١,٤٤	٤,٩٨٨	٨٨,٢٢٣	-٣٢,٠٧	-٣٢,٠٧	-٣٢,٠٧	١,٢٧٧	١٩٩٩
٢٥,٤٥	١,٥٥	٦,٣٦٨	٨٣,٢٩٤	٢٧,٤٢٥	٢٧,٤٢٥	٢٧,٤٢٥	١,٦٦١	٢٠٠٠
٣٩,٠٢	٢,٥٨	٧,٣٢٣	١١٠,٨١٩	٧٦,٣٢٤	٧٦,٣٢٤	٧٦,٣٢٤	٢,٨٥٨	٢٠٠١
٢٨,٥٦	١,٢٩	٦,١٠١	١٣٤,٨٥٤	-٣٩,٠٢	-٣٩,٠٢	-٣٩,٠٢	١,٧٤٣	٢٠٠٢
٢٦,٤٢	١,٨١	٥,٦٤٦	١٨٤,١٢٩	-١٤,٤٤	-١٤,٤٤	-١٤,٤٤	١,٤٤١	٢٠٠٣

- المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.
- (١) حسبها من قبل الباحث

ومن خلال ما سبق نذكره عن العلاقات التجارية الأردنية مع الدول العربية عامة وعن الدول: (لبنان، سورية، وسلطنة عمان) بشكل خاص، نلاحظ أن الميزان التجاري الأردني في المجال الزراعي مع كل من هذه الدول قد تطور خلال الفترة الممتدة من (١٩٨٥-٢٠٠٣) كما يوضحه الجدول (١٩-٢):

جدول (١٩-٢)

تطور الميزان التجاري الأردني مع كل من: سورية، لبنان و عمان

خلال الفترة (١٩٨٥-٢٠٠٣) بالمليون دينار

السنة	الميزان التجاري مع سورية في المجال الزراعي (١)	الميزان التجاري مع لبنان في المجال الزراعي (١)	الميزان التجاري مع عمان في المجال الزراعي (١)	الميزان التجاري مع العلم مع سورية (١)	الميزان التجاري مع لبنان في المجال الزراعي (١)	الميزان التجاري مع العلم مع عمان (١)
١٩٨٥	-١,٤	-٢,٧	-٩,١	-٢,٢	-٩,١	-٠,١
١٩٨٦	-٥,٦	-٣,٣	-١٨,٩	-٧,٠٧	-١٨,٩	-٠,١
١٩٨٧	-١,٣	-١,٥	-١٣,٠٥	-٢,٣	-١٣,٠٥	-٠,٣
١٩٨٨	-٤,٣	-٠,٩	-٨,٤	-٧,٠١	-٨,٤	-١,٢
١٩٨٩	-١٠,٥	+٠,٩	-٢,٨	-١٢,٠٦	-٢,٨	-٠,١
١٩٩٠	-٣,٩	+٣,٣	-٢,١	-٣,٥	-٢,١	٠,٦
١٩٩١	-٤,٢	٠,١	-١١,٠٦	-٢٩,٩	-١١,٠٦	-٦,٥
١٩٩٢	-٤,٧	-٠,٦	-٢٠,٥	-٨,٤	-٢٠,٥	+٠,١
١٩٩٣	-١٤,١	+٧,٠٣	-٦,٦	-١٣,٥	-٦,٦	+٠,٧
١٩٩٤	-٢٧,٣	+٧,١	-٠,١	-٢١,٥	-٠,١	-١,١
١٩٩٥	-٣٣,٦	+٣,٣	-٥,٦	-١٥,٥	+٣,٣	-١,٠
١٩٩٦	-٨٢,٠٥	-٢,٢	-١٢,٤	-٥٨,٥	-١٢,٤	+١,٨
١٩٩٧	-٤٢,٦	+٣,٠٩	٣,٢	-٣٣,٧	٣,٢	-٠,٩
١٩٩٨	-٩,٠٦	+٥,٩	٤,٠٥	-١٥,٤	٤,٠٥	+٢,٨
١٩٩٩	-٨,٩	-٣,١	-٣,٠	-٢١,٥	-٣,١	+٣,٨
٢٠٠٠	-٨,٩	-٣,١	-٣,٤	-١٥,٢	-٣,٤	+١,٧
٢٠٠١	-٧,٨	-٣,٤	-٣,٨	-٢١,٤	-٣,٤	+٢,٢
٢٠٠٢	-١٤,٦	-١,٠١	+٤,١	-٢٢,٠	+٤,١	+٤,٢
٢٠٠٣	-٤٧,٨	-٥,٣	-٠,٦	-٤٤,٦	-٠,٦	+٥,٥

- المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة.

- (١) حسب من قبل الباحث.

ونلاحظ من خلال الجدول أن الميزان التجاري بين الأردن وسورية تميز بالعجز بسبب قلة الأمطار والموارد المائية في الأردن، ففي المجال الزراعي وصل العجز في الميزان التجاري بين الأردن وسورية عام (١٩٨٦) إلى (٥,٦٨) مليون دينار، وواصل الميزان التجاري في العجز إلى أن بلغ ذروته عام ١٩٩٦، حيث وصل على (٨٢) مليون دينار، ويرجع السبب في ذلك إلى موجة الجفاف التي اجتاحت المملكة، كذلك لم يختلف الحال بالنسبة للميزان التجاري العام بين الأردن وسوريا حيث وصل العجز فيه إلى (٥٨,٥) مليون دينار.

وواصل العجز في الميزان التجاري بين الأردن وسورية، ولكن بصورة أقل بجانبه الزراعي والعام وصولاً إلى عام ٢٠٠٣، حيث ارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي إلى (٤٧,٨) مليون دينار، أما العجز في الميزان التجاري العام فقد وصل إلى (٤٤,٦) مليون دينار. أما بالنسبة للميزان التجاري بين الأردن ولبنان، فقد تذبذب بين العجز تارة والفائض تارة أخرى، بسبب قلة الموارد المائية وتذبذب الأمطار في المملكة. حيث وصل العجز في الميزان التجاري الزراعي عام (١٩٨٦) إلى (٣,٣) مليون دينار، و(١٨,٩) مليون دينار كعجز في الميزان التجاري العام، والذي بقي في حالة عجز إلى غاية عام ١٩٩٧، حيث حدث فائض في الميزان التجاري العام وصل إلى (٣,٢) مليون دينار، لكنه عاد إلى العجز في الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠١)، لكن في عام (٢٠٠٢) حدث فائض في الميزان التجاري وصل إلى (٤,١) مليون دينار، أما بالنسبة للميزان التجاري الزراعي فقد اتسم بالفائض في الأعوام (١٩٩٣-١٩٩٨)، وبالعجز في الأعوام (١٩٩٩-٢٠٠٣)، حيث وصل العجز في عام ٢٠٠٣ إلى (٥,٣) مليون دينار.

أما بالنسبة للميزان التجاري العام والزراعي بين الأردن وعمان، فقد تميز بالعجز في الأعوام (١٩٨٥-١٩٩٧) بسبب قلة الموارد المائية في المملكة، أما في عام ١٩٩٨ تحول الميزان التجاري بجانبه العام والزراعي نحو الفائض، حيث وصل الفائض في الميزان التجاري العام إلى (٢,٨) مليون دينار، وصولاً إلى عام ٢٠٠٣ حيث بلغ الفائض (٥,٥) مليون دينار، كذلك هو الحال بالنسبة للميزان التجاري الزراعي، حيث وصل الفائض فيه عام ١٩٩٨ إلى (٥,٦) مليون دينار، واستمر في حالة الفائض إلى أن وصل إلى (٦,٠٨) مليون ديناراً عام ٢٠٠٣. بسبب اختلاف نمط الإنتاج الزراعي بين البلدين حيث تميزت المنتجات الزراعية الأردنية على مثيلاتها العمانية بسبب تحسن طرق الإنتاج الزراعي في الأردن. ونلاحظ من خلال الجدول أن إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم تساهم في تخفيف العجز في الميزان التجاري بين الأردن وسورية، وبين الأردن ولبنان، بينما ساهمت في تحويل الميزان التجاري الأردني بشقيه الزراعي والعام مع عمان إلى الفائض.

٢-١٢-١- السياسات الزراعية في الأردن:

إن الحالة الراهنة للقطاع الزراعي الأردني تؤكد الحاجة إلى صياغة سياسة زراعية مناسبة تشكل جزءاً لا يتجزأ من سياسة التنمية في المجتمع الأردني ككل، وتأخذ بعين الاعتبار الاعتماد المتبادل بين التنمية الريفية والحضرية والمتطلبات الخاصة لكل منهما.

٢-١٢-١-١- أهداف السياسة الزراعية:

- ١- زيادة الاعتماد على الذات وتوفير الغذاء.
- ٢- زيادة وتحسين الدخل والأرباح الناتجة عن الزراعة ومستويات المعيشة.
- ٣- توجيه الإنتاج الزراعي والغذائي لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والدولية. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٧).
- ٤- تعظيم القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للنشاطات الزراعية كافة خاصة المتعلقة بالإنتاج، وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.
- ٥- تنمية الصادرات من المنتجات الزراعية للمساهمة في تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات. (وزارة الزراعة، ١٩٩٦).
- ٦- وقف تفتت الأراضي الزراعية.
- ٧- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة. (المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٨).
- ٨- التوزيع المناسب والعادل لمصادر الثروة والدخل.
- ٩- تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية للحصول على أعلى ناتج اجتماعي بأقل جهد اجتماعي ممكن. (وزارة الزراعة، ١٩٩١).

٢-١٢-٢- مجالات السياسات الزراعية في الأردن:

أصبحت السياسة الزراعية ضرورية لتحديد مسارات الزراعة المستقبلية، وقد تبلورت مجموعة من السياسات الزراعية أثناء تنفيذ خطط التنمية في المملكة في المجالات التالية:

أ- السياسات السعرية:

تتميز سياسة الأسعار في الأردن بخضوعها للتقلبات العنيفة في ظل المنافسة التامة، وبالتالي يخضع دخل المزارعين لتغيرات عنيفة، وقد ساد الاعتقاد أن السياسة السعرية والحوافز السعرية للمزارعين سوف تساهم بدور رئيسي في تنمية قطاع الزراعة في الدول النامية. (أبو فودة، ١٩٩٧).

وتتطوي السياسة السعرية على مجموعة من السياسات التي تؤثر بشكل أساسي على العلاقة بين أسعار الموارد الإنتاجية وقيمة الاستهلاك الأسري للمزارع من ناحية، وبين أسعار المنتجات الزراعية من ناحية أخرى، وبذلك تختص السياسة السعرية بمجموعة من الإجراءات التي تؤثر على الأسعار الزراعية بما في ذلك السياسة الضريبية والجمركية والمالية. (وزارة الزراعة، ١٩٩١).

لذلك تسعى الحكومة الأردنية الى تشجيع إنتاج الحبوب والخضر والفواكه حيث تقوم الحكومة بشراء الحبوب بأسعار مدعمة من أجل دعم أسعار الخبز للمستهلك وسعيها منها لتحفيز المزارعين على زيادة الإنتاج الزراعي. (وزارة الزراعة ، ١٩٩٦).

ب- السياسات التسويقية:

وتهدف هذه السياسات إلى تحقيق مجموعة من الآليات المناسبة والتي تضمن كفاءة السوق وزيادة فعاليته ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

- ١- زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية وأسواق التصدير، وذلك بالتركيز على المنتجات التي تتمتع الأردن فيها بميزة نسبية.
- ٢- تخفيض نفقات الإنتاج عن طريق إعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة من الضرائب والجمارك.
- ٣- تنظيم وظائف التسويق وإيجاد إطار قانوني وتنظيمي فعال، وذلك عن طريق ضبط جودة مدخلات الإنتاج والتأكد من مطابقتها للموصفات القياسية والعالمية.
- ٤- تشجيع القطاع الخاص على زيادة الصادرات الزراعية، ومعالجة العقبات القانونية والإدارية التي تحد من كفاءة التصدير للخارج. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٥)

ج- سياسة التجارة الخارجية:

نظرا لاعتماد الأردن على روابط تجارية في مجال تصدير واستيراد المنتجات الزراعية، اهتمت الحكومة بمعالجة المعوقات القانونية والإدارية التي تؤثر على هذا النشاط، أخذاً بعين الاعتبار إجراءات التدخل في السوق وسياسات الدعم والتي تؤثر على المنافسة الحرة في الأسواق.

وتقوم الحكومة عبر مؤسسات القطاع العام تحت مظلة وزارة الزراعة بالإشراف والرقابة والمتابعة للإطار العام والقواعد التي تدار بها دفة التجارة الزراعية والالتزام بتطبيقها، والمساعدة في استكشاف ودخول أسواق جديدة. فقد قامت الحكومة بوضع مواصفات قياسية للمنتجات

الزراعية والالتزام بتطبيقها، وإصدار القرارات والتعليمات الخاصة بتنظيم العملية التسويقية ومتابعة تنفيذها وضمان حرية السوق والمنافسة العادلة، حيث تم وضع برنامج متكامل لتشجيع الصادرات الزراعية اشتركت في وضعه وتنفيذه مؤسسات القطاعين الخاص والعام. (وزارة الزراعة، ١٩٩٦).

د- سياسة الأمن الغذائي:

وتشمل الأهداف الرئيسية لهذه السياسة على ما يلي:

- ١- زيادة الاعتماد على الذات في توفير الغذاء.
- ٢- اعتماد مبدأ الكفاءة الاقتصادية في إدارة واستغلال عناصر الإنتاج الزراعي من مياه، وأرض زراعية، ورأس مال، وأيدي عاملة.
- ٣- زيادة الدخل والأرباح الناتجة عن الزراعة وتحسين مستوى معيشة المزارعين والعاملين في الزراعة.
- ٤- تعظيم القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي للنشاطات الزراعية كافة، وخاصة المتعلقة بالإنتاج وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- ٥- تحسين الميزان التجاري وذلك بزيادة حجم الصادرات الزراعية. (صلاح والعيسى، ٢٠٠٠).

هـ - سياسة الري:

تعتمد الزراعة الأردنية على الأمطار، إذ تقدر المساحة المعتمدة عليها بين (٧٨ إلى ٨٠) بالمئة من المساحة المزروعة، لذلك اتخذت الحكومة العديد من السياسات الخاصة بالري والتي تتمثل في مشاريع بناء السدود المائية الضخمة، وذلك لزيادة حجم الثروة المائية بالمملكة مثل مشروع سد الكرامة في منطقة الأغوار، ومشروع سد الوحدة والذي يمثل أكبر مشاريع تخزين المياه بالمملكة وتقدر القدرة الاستيعابية له بنحو ٢٥٠ مليون متر مكعب، وسد الملك طلال، وسد وادي العرب، وسد كفرين، إلى جانب ذلك قامت الحكومة بإنشاء العديد من السدود الصحراوية وذلك لأغراض سقي المزروعات وسقاية الأغنام في البادية. (رحمة، ٢٠٠٠).

ونظراً لمحدودية المياه المتاحة للري بالمملكة، عملت الحكومة على المحافظة على هذه الثروة عبر الإجراءات التالية:

- ١- تطوير بنى مناسبة لتخزين المياه في المزارع.
- ٢- التحول إلى استخدام أنظمة الأنابيب المقفلة بدلاً من قنوات الري المكشوفة في نقل المياه.
- ٣- مشاركة القطاع الخاص في تصميم وتنفيذ مشاريع الري.

٤- تحديد أثمان مياه الري بشكل يمنع هدر المياه وتبذيرها وبشكل يعكس أهمية وندرة المياه في الأردن. (وزارة الزراعة، ١٩٩٦).

و- السياسة التمويلية:

يساهم القطاع العام في الخطط الزراعية بين (٤٠ - ٦٠) بالمنة من إجمالي الاستثمارات الزراعية، على الرغم من تدني هذه الاستثمارات الحكومية مقارنة مع الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويجري تمويل القطاع الزراعي من ثلاث مؤسسات أساسية وهي مؤسسة الإقراض الزراعي، والمنظمة التعاونية، وإتحاد المزارعين في وادي الأردن، بالإضافة إلى البنوك التجارية. (المعهد العربي للتخطيط، ١٩٨٨).

٢-١٣- المعوقات التي يعاني منها القطاع الزراعي الأردني:

- ١- الندرة الشديدة للموارد المائية واعتماد الزراعة إلى حد كبير على الأمطار.
- ٢- ازدياد الهجرة الريفية إلى المدن مما أدى إلى انخفاض عنصر العمل الزراعي الأردني. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٥).
- ٣- عدم استخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي على نطاق واسع كالمكننة الزراعية والتسميد والمعقمات الزراعية والبذار المحسن.
- ٤- عدم تقيد المزارعين بالدورة الزراعية المناسبة والمتوافقة مع كميات الأمطار الهاطلة.
- ٥- عدم توفر القروض الزراعية الموسمية المعفاة من الفوائد للمزارعين الغير مقتدرين.
- ٦- الزحف الصحراوي وتعطيل الأراضي الزراعية وتفتيت الملكية وصغر الحيازات الزراعية. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ١٩٩٦).
- ٧- ارتفاع أسعار الأعلاف أدى إلى انخفاض أعداد الثروة الحيوانية ومنتجاتها.
- ٨- ارتفاع تكاليف الإنتاج لوحدة المساحة المزروعة، مما أثر سلباً على زراعة الحبوب.
- ٩- عدم تطوير قنوات ومنافذ تسويقية لصغار المزارعين، وعدم تنظيم أنفسهم في إتحادات تجعلهم أكثر تنظيماً وإنتاجاً ونفوداً فيما يتعلق بقضاياهم. (فلاح والدخقان، ٢٠٠٣).

الفصل الثالث

لمحات عن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي المشترك

يعتبر التكامل الاقتصادي بين الدول العربية من الأهداف الأساسية للتعاون العربي منذ إنشاء جامعة الدول العربية قرب نهاية الحرب العالمية الثانية و قد بدأت الدول العربية مسيرتها في هذا الاتجاه منذ الخمسينات عندما أبرمت الدول العربية أول اتفاقية في إطار التكامل عام ١٩٥٣، وهي اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية و منذ ذلك الوقت كان هناك الكثير من المحاولات الهادفة إلى تفعيل و تطوير التكامل الاقتصادي العربي والذي لم يحقق الكثير مما هو مؤمل منه. و يتجلى ذلك في ضآلة التجارة العربية البينية بين الدول العربية و التي لم تتجاوز ١٠% من إجمالي تجارتها مع العالم. رغم المحاولات الجادة بإقامة السوق العربية المشتركة و المناطق الحرة. وذلك بسبب تشابه البناء الهيكلي لاقتصاديات الدول العربية سواء الزراعية أو الصناعية، حيث لازالت تقليدية تتحكم بها العوامل الطبيعية و السياسية. وهي بعيدة عن المؤثرات و العوامل الاقتصادية.

لقد شهد مطلع عام ١٩٩٨ تحولا إيجابيا في مسيرة العمل العربي المشترك، حيث كان ذلك تاريخ بداية تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ولقد تظافرت العديد من العوامل و المستجدات العربية و الدولية التي أفرزت مناخا جديدا يفرض أكثر من أي وقت مضى ضرورات العمل الجاد في مسيرة التكامل العربي على كافة الأصعدة، و التكامل الزراعي العربي على وجه الخصوص.

٣-٢- مفاهيم أساسية حول التكامل الاقتصادي العربي:

٣-٢-١- مفهوم التكامل الاقتصادي:

التكامل الاقتصادي (Economic Integration) يعني تجميع وحدات منفصلة لتصبح كلا واحدا، هذا المعنى العام ينطبق على المعنى في الاقتصاد حيث يمثل التكامل الاقتصادي عملية تجميع وحدات اقتصادية منفصلة في كيان اقتصادي واحد تتجمع عدد من المصانع لتصبح تحت إدارة واحدة في بلد واحد، كما قد يكون تجميع قطاعات في بلدان مختلفة لتصبح وحدة كاملة أو قد يكون تجميع إقتصادات بلدان مختلفة في اقتصاد واحد. (الصادق: ١٩٩٥).

٣-٢-٢- صيغ التكامل الاقتصادي:

أ- منطقة التجارة الحرة:

في هذه المرحلة تلغى كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع بين كل الدول داخل التجمع غير أن لكل دولة الحق في أن تظل محتفظة بتعريفاتها الجمركية في مواجهة الأقطار الأخرى خارج المنطقة. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ١٩٩٢).

ب- الاتحاد الجمركي:

تلتزم الدول الأعضاء بتعريفه جمركية موحدة يتم تطبيقها على السلع المستوردة من دول العالم الخارجي وهذا يتطلب تطبيق حد أدنى لتعريفه جمركية موحدة مع العالم الخارجي. (عبد الحميد: ٢٠٠٣).

ج- السوق المشتركة:

ويعد من أكثر أنواع التكامل تقدماً ويتم الوصول إليها بعد الوفاء بمتطلبات إنشاء المنطقة الحرة والاتحاد الجمركي ومن ثم الانتقال إلى تحرير حركة عوامل الإنتاج وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ١٩٩٢).

د- الاتحاد الاقتصادي:

بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى المفروضة على انتقال السلع والخدمات بين أعضاء الاتحاد، يتضمن هذا الاتحاد قدراً من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ١٩٩٢).

هـ - الاندماج الاقتصادي:

حيث تتضمن هذه المرحلة توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية بين البلدان الأعضاء في الاندماج الاقتصادي الكامل، بالإضافة إلى حرية انتقال السلع وعوامل الإنتاج وتتضمن إقامة سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لهذه البلدان الأطراف. (الصادق: ١٩٩٥).

٣-٣- لمحات عن مسيرة التكامل الاقتصادي العربي:

إن الأقطار العربية على تعددها تشترك فيما بينها بعدد من المصالح العليا من أمنية واجتماعية واقتصادية والعمل الاقتصادي العربي المشترك أحد أهم العوامل التي تحقق هذه الغاية، والذي من أهدافه وأولوياته السعي صوب التكامل فالاندماج الاقتصادي العربي عن طريق بذل الجهود في تنمية وحسن استخدام القوى البشرية والمؤسسات العلمية والاقتصادية وذلك عن طريق توسيع القدرات الذاتية العربية من علمية وتكنولوجية وإنتاجية وتشجيع التبادل التجاري والتدفقات العمالية والمالية من الدول العربية، والعمل على تحقيق توجه إنتاجي عربي مشترك وترابط عضوي فيما بين مختلف الاقتصادات العربية، وفيما يلي أهم المحطات التي مرت بها الدول العربية نحو تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود: (صايغ: ١٩٩٣).

٣-٣-١- جامعة الدول العربية:

معلوم أن جامعة الدول العربية تأسست في اليوم الثاني والعشرين من شهر آذار (مارس) سنة ١٩٤٥، وقد وقع على ميثاقها مندوبو الدول العربية السبع التي كانت مستقلة في ذلك التاريخ وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية السورية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العراقية، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية المصرية، والجمهورية اليمنية. (الحصري: ١٩٨٥). وقيام الجامعة في حد ذاته يشكل اعترافاً لا لبس فيه بأن المطامع العربية إلى الوحدة هي مطامع مشروعة وواقعية وتفصح عن إرادة الأمة، وقد استقر الحال بالدول الأعضاء في الجامعة العربية على الرضا بالتعاون المشترك. (الحديثي: ٢٠٠١).

وتعد جامعة الدول العربية منظمة إقليمية لأنها تضم الدول العربية فقط والتي ترتبط بينها وحدة جغرافية ووحدة المصالح والأهداف والتعاون المؤسس على الجوار والمحافظة على السلم والأمن في المنطقة التي توجد فيها هذه الدول وتقوية أواصر التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بينها. (شهاب: ١٩٧٨).

إن هذا التعاون أخذ بعين الاعتبار اختلاف النظم السياسية العربية. (عبد المنعم سعيد: ١٩٨٦).

وقد جاء تأسيس جامعة الدول العربية لتكون نواة لنظام عربي أخذ بالتشكيل وتلا ذلك قيام (٢١) منظمة متخصصة، و (٩٥) اتحاداً إقليمياً تعمل كلها على تدعيم أركان هذا النظام. (الحسن بن طلال: ١٩٩٧).

وهذا يعكس مدى تمسك الدول العربية بسيادتها وعن رغبة تلك الدول في الاحتفاظ بذاتها واستقلالها ولهذا لم تفكر الدول العربية في أن تجعل من جامعة الدول العربية سلطة سياسية عليها أن تباشر سلطاتها من المجتمع العربي، لذلك اتفقت فقط على إنشاء منظمة دولية إقليمية تقوم على التعاون الاختياري بين الدول الأعضاء. (غانم: ١٩٦٠).

٣-٢-٣ - اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية:

أنشأ مجلس الوحدة الاقتصادية عام ١٩٧٥ وقد ازدوجت نشاطاته أحيانا مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد كانت الاتفاقية تعبر عن نيات أكثر من كونها تخطيطاً لوحدة اقتصادية ولم تصدق عليها ولم ينظم إليها إلا عدد قليل من الدول لم يتجاوز ال (١٣) دولة، وأختلف المشاركون حول مراحل الوحدة الاقتصادية وفضلت بعض الدول العمل على المستوى دون الإقليمي أو القومي بدلا من الاستفادة من السوق المشتركة التي وفرها المجلس، وهكذا تحول المجلس إلى مجلس وزراء وتقلص من (٢٤) إدارة في أواخر السبعينات إلى (٤) إدارات بعد حرب الخليج الثانية. (السيد علي: ٢٠٠١).

كما تقلصت ميزانيته من ٣,٢١٠ مليون دولار عام ١٩٨٣، إلى مجرد ٨٥٩ ألف دولار في الوقت الحالي. (الامام: ١٩٩٥).

وقد اتفقت هذه الدول على قيام وحدة اقتصادية كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية، دون الإضرار بمصالحها الأساسية وقد كانت رغبة هذه الدول هي تنظيم العلاقات الاقتصادية بينها على أسس ثلاث الصلات التاريخية القائمة بينها وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها. (شهاب: ١٩٧٨).

وكان هدف الاتفاقية هو جعل البلدان العربية منطقة جمركية واحدة وتوحيد أنظمة التجارة والنقل والنفط والغاز وتيسير السياسات الزراعية والصناعية والتجارية وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال. (عبد الحميد: ٢٠٠٣).

٣-٣-٣- معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي:

وقعت المعاهدة من طرف الأردن، والعراق، والسعودية، ومصر، واليمن، ولبنان في ١٧ يونيو ١٩٥٠، ودخلت المعاهدة في دور التنفيذ في ٢٥ أغسطس ١٩٥٢.

وسعت هذه الاتفاقية إلى توفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها والعمل على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل المنتجات الوطنية الزراعية والصناعية. (غانم: ١٩٦٠).

وقد سعت هذه الدول إلى ضم الصفوف لتعزيز الاستقرار والازدهار الاقتصادي في بلادها، وعزمها فض جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى. (شهاب: ١٩٧٨).

وتعتبر الدول العربية المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة عربية اعتداء عليها جميعاً، ولذلك فإنها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدول المعتدى عليها جميعاً بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء وذلك حرصاً منها على الأمن والسلام. (شكري: ١٩٧٥).

٣-٣-٤- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت:

وقد وافق عليها مجلس الجامعة العربية في (٧-٩-١٩٥٣)، وقد تضمنت هذه الاتفاقية إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية العربية من رسوم الاستيراد الجمركية، وأن تخفض التعريفات الجمركية والمنتجات الصناعية العربية بنسبة ٢٥%، وأن تتعامل البلدان العربية فيما بينها على أساس المعاملة التفضيلية من حيث تراخيص الاستيراد والتصدير، وأن تتعهد هذه الدول بتسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها وفقاً للأنظمة والقواعد الجمركية في البلد الذي تعبر فيه تجارة الترانزيت. (شهاب: ١٩٧٨).

٣-٣-٥- اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

وافق مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١١ آذار ١٩٧٠ على إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي كان وزراء الزراعة العرب قد قرروا إقامتها ومقر المنظمة مدينة الخرطوم، وقد هدفت هذه الاتفاقية المساهمة في تنمية الروابط بين الدول العربية وذلك بتنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في القطاع الزراعي، ورفع الكفاية الإنتاجية الزراعية والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية. (شكري: ١٩٧٥).

وقد سعت الاتفاقية للتنسيق بين الخطط الزراعية وتوفير سبل الدراسة المشتركة للإسراع في حل المشكلات الزراعية للوصول إلى التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية. (شهاب: ١٩٧٨).

٣-٣-٦- السوق العربية المشتركة:

وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على إنشاء السوق العربية المشتركة في ١٣ آب ١٩٦٤ بالقاهرة، وقد جاء إنشاء السوق العربية المشتركة تنفيذاً لأحكام اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية. (الصادق: ١٩٩٥).

وتقوم الاتفاقية على عدد من المبادئ المهمة مثل الربط بين الجوانب الإنتاجية والتبادلية والخدمية، والتدرج في إزالة القيود والرسوم المفروضة على التبادل التجاري، ومبدأ التوزيع العادل للمنافع والتكاليف بين الدول الأعضاء، وتوفير الحوافز المالية لتسيير تنفيذ أحكام الاتفاقية في مجالات الإنتاج والتبادل والخدمات والابتعاد عن اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية، وإنشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع التي يجري انتقاؤها سنوياً وفقاً لأولويات وضوابط معينة مثل حجم الإنتاج والتبادل والطبيعة الإستراتيجية للسلع، ومنتجات المشروعات العربية المشتركة. (المنذري: ١٩٩٣).

وتعتبر اتفاقية السوق العربية المشتركة في نظر المحللين الاقتصاديين أنها خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية العربية الطموح، ذلك لأنه اقتصر على إنشاء منطقة تجارة حرة ومحاولة تكوين إتحاد جمركي فقط. (براهيمي: ١٩٩١).

لذلك لم تحقق شيء من بنود اتفاقية ١٩٦٢ الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية وتوحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية. (عبد الحميد: ٢٠٠٣).

وكانت النتائج متواضعة حتى أن نسبة التجارة البينية لم تتجاوز ١٠% من حجم التجارة الخارجية للدول العربية. (المنذري: ١٩٩٩).

والسبب الرئيسي في ذلك هو التباين في التشريعات من دولة عربية إلى أخرى وخاصة فيما يخص الضرائب الجمركية ومعاملة الاستثمارات العربية البينية. (عزمي: ٢٠٠٢).

٣-٣-٧- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية:

تم إبرام الاتفاقية سنة ١٩٨١، وتتضمن مجموعة من الإعفاءات والأفضليات التي تتمتع بها السلع والمنتجات العربية إضافة إلى ما توفره من حماية للسلع العربية في مواجهة السلع الأجنبية المثيلة لها، ومواجهة كافة سياسات الدعم وحالات الإغراق التي تمارسها الدول الأجنبية والمصدرة للأسواق العربية. (عبد الحميد: ٢٠٠٢).

وترتكز الاتفاقية على عدد من المبادئ المهمة مثل الربط بين الجوانب الإنتاجية والتبادلية والتدرج الانتقائي في تحرير التبادل التجاري من القيود والرسوم المفروضة، وتوفير عدد من الحوافز المالية في مجالات الإنتاج والخدمات واستبعاد اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية، ومبدأ التوزيع العادل للمنافع والتكاليف بين أطراف العلاقات التبادلية، أما المبدأ الأخير والهام الذي جاءت به الاتفاقية هو إنشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع يتم تحديدها سنويا وفقا لأولويات وضوابط معينة. ويمكن لهذه السلع أن تتمتع بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والقيود الإدارية وبالحماية الجمركية الخارجية ضد السلع الأجنبية المماثلة مع تمتع هذه السلع بحرية التسويق في السوق العربية. (المنذري: ١٩٩٣).

٣-٣-٨- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

وافق المجلس الاقتصادي العربي بتاريخ ١٦-أيار-١٩٨٦، على إنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. ويقوم الصندوق بالمساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بقروض ذات شروط ميسرة للحكومات والمؤسسات والهيئات الخاصة والعامّة وتشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة وتوفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية (الصادق: ١٩٩٥).

٣-٤- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

٣-٤-١- منطلقات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

كان صدور قرار القمة العربية رقم ١٩٧ في ٢٣-٦-١٩٩٦ وبتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة العربية باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفق برنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما. (عبد الحميد: ٢٠٠٢). وبالفعل انعقدت أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في القاهرة في ١٩ فبراير ١٩٩٧، واتخذ القرار عن إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات ابتدأت من ١-١-١٩٩٨ وحتى ٣١-١٢-٢٠٠٧.

إن الدور الأساسي لهذه المنطقة هو فيما تمثله من بداية هامة لنوع من التكامل بين البلاد العربية، والذي أنطلق مع بداية تنفيذها كما أن أهمية المنطقة في أنها تعهد لمزيد من الترتيبات التجارية والاقتصادية عن طريق الوحدة الاقتصادية العربية. (سرحال: ٢٠٠٢).

٣-٤-٢- مقومات نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يتطلب نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عدد من المقومات يمكن تقسيمها إلى مقومات أساسية ومقومات موضوعية وكما يلي:

أ- المقومات الأساسية:

وهي المقومات الضرورية غير الاقتصادية والتي تتطلبها إقامة المنطقة وتشمل:

- ١- ضرورة وجود قرار سياسي من الدول الراغبة في عضوية المنطقة.
- ٢- ضرورة وجود إطار قانوني محدد لإقامة المنطقة وقد تم الاستناد إلى اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.
- ٣- وجود برنامج زمني واضح ومحدد لإقامة المنطقة وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرنامج التنفيذي كمنهج لإقامة هذه المنطقة ومدته عشر سنوات. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ١٩٩٩، أ).
- ٤- ضرورة وجود إطار مؤسسي مؤثر يشرف على متابعة هذه الاتفاقية، حيث يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإشراف على العمل العربي المشترك في إطار المنطقة. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ٢٠٠٠، أ).

ب- المقومات الموضوعية:

وهي المقومات الاقتصادية الواجب توفرها في الدول الأعضاء حتى يمكن إقامة المنطقة وتمثل هذه المقومات:

- ١- ارتفاع مستوى التبادل السلعي بين الدول العربية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك من خلال إزالة الحواجز أمام المبادلات التجارية فيما بينها.
- ٢- ضرورة امتلاك الدول العربية الأعضاء بالمنطقة قواعد إنتاجيتها سواء كانت صناعية أو زراعية تنتج بكميات تفوق الطلب المحلي لكل دولة، وذلك لإعطاء فرصة لتصدير المنتج الفائض عن الحاجة مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة أن تتمتع هذه المنتجات بالجودة المطلوبة والأسعار التنافسية التي تمكنها من مواجهة مثيلاتها الأجنبية.
- ٣- التطور الاقتصادي المتقارب للدول ضروري لنجاح عملية التكامل الاقتصادي ويتجسد ذلك عن طريق تخصيص الموارد وفقا لمتطلبات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي المشترك وذلك لرفع مستوى دخل الفرد في هذه الدول. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ١٩٩٩، ١).

٣-٤-٣- الإطار المؤسسي والقانوني والبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

أ) الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

استنادا إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي تم التوقيع عليها في السعودية عام ١٩٨١، حيث تضمنت الاتفاقية في مادتها السادسة إحكاما تؤدي إلى إنشاء منطقة تجارة حرة عربية بين الدول العربية الأعضاء فيها، وقد تم الاتفاق بين الدول العربية ما عدا الجزائر وجزر القمر وجيبوتي على وضع البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بحيث يكون ملزما للدول الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بعد مرور شهر من تاريخ إقراره من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (عبد الحميد: ٢٠٠٣).

وبالتالي فإن الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية والذين يصل عددهم إلى ١٦ دولة عربية كلهم أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وملتزمين بتنفيذ البرنامج الخاص بها، وعلى الدول غير الأعضاء الانضمام إلى الاتفاقية أولا لكي يصبحوا طرفا في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويلتزموا بتطبيق البرنامج عند تطبيق الاتفاقية بشكل كامل يتم إنشاء إتحادا جمركيا بين الدول العربية، وتجدر الإشارة إلى أنه مع التحضير للإعلان عن اتفاقية منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى أنضمت كل من سلطنة عمان ومصر إلى الاتفاقية وبذلك أصبح عدد الدول المكونة لهذه المنطقة ١٨ دولة عربية حيث لم تنظم الجزائر وجيبوتي وجزر القمر إلى المنطقة إلى يومنا هذا. (عبد الحميد: ١٩٩٩).

ب) الإطار المؤسسي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهة الإشراف الرئيسية على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويساعده في أداء المهمة لجنة التنفيذ والمتابعة والتي ترفع تقريراً دورياً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول السياسات التجارية في الدول الأعضاء وتعمل على معالجة حالات الدعم والإغراق وخلل ميزان المدفوعات، ووضع برنامج التطبيق السنوي لتحقيق الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل، ووضع جداول المواسم الزراعية لكل دولة عضو وتحديد تاريخ بدء وانتهاء الموسم لكل سلعة زراعية، وتعد اللجنة اجتماعها كجهاز لفض النزاعات بين الدول الأعضاء، إلى جانب ذلك هناك لجنة المفاوضات التجارية التي تتولى مهمة إلغاء القيود غير الجمركية على السلع العربية المتبادلة في المنطقة ومتابعة تطبيق قواعد المنشأ العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار السلع المحظور استيرادها وتداولها في أي دولة لأسباب أمنية أو فنية أو دينية. (عبد الحميد: ٢٠٠٣).

ويتولى جهاز الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويساعد الأمانة الفنية في أداء مهامها المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المالية العربية المشتركة والإتحادات العربية النوعية وإتحادات القطاع الخاص. (عبد الحميد: ١٩٩٩).

ويقوم أيضاً مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأمانته العامة بالسعي لتحرير التجارة العربية، لذلك يطالب البعض بأن يتولى مجلس الوحدة الاقتصادية الإشراف على إقامة السوق العربية المشتركة وأن يختص عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المجالات التي لا تتعارض مع عمل مجلس الوحدة والمؤسسات العاملة التي تحت إشرافه، ويقضي هذا وضع أسس واضحة لعملة، وذلك لتجنب الازدواجية القائمة بين أجهزة العمل الاقتصادي العربي المشترك. (الإمام: ١٩٩٧).

ج) البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط ١٩٩٧، هذا البرنامج وجدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ويرتكز هذا البرنامج على النقاط التالية: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ٢٠٠٠، أ).

أولاً: القواعد والأسس:

- ١- يعتبر هذا البرنامج إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.
- ٢- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من ١-١٩٩٨.
- ٣- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية.
- ٤- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم ومعالجة خلل ميزان المدفوعات.
- ٥- تتبع معالجة حالات الإغراق الأسس الفنية المتبعة دولياً فيما يخص مكافحة الإغراق. (أبوجاموس: ٢٠٠٠).

ثانياً: تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف:

- ١- يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ للتحرير التدريجي الذي يبدأ تطبيقه من تاريخ ١-١-١٩٩٨ وذلك بتخفيض الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل والسارية في كل دولة طرف مع بداية تطبيق الاتفاقية بنسب مئوية متساوية. (الاقتصادي الأردني: ٢٠٠٤).
- ويتم إنجاز التحرير الكامل للسلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ ٣١-١٢-٢٠٠٧ ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، كما ينطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية التالية:

أ- السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقا لأحكام الفقرتين (٢٠١) من المادة السادسة من أحكام اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ب- السلع العربية التي أقر إعفائها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ انتهاء البرنامج.

٢- تحديد مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ١٩٩٩، ب).

٣- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار إليها في الفقرة السابقة، وترفع إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإطلاع عليها.

٤- لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب دينية، أو صحية، أو بيئية، أو لقواعد الحجز البيطري، وتلتزم الدول الأطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أي تعديلات تطرأ عليها.

٥- تتبع الدول الأطراف النظام المنسق (HS) في تصنيف السلع الواردة في البرنامج. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ٢٠٠١).

ثالثاً: القيود غير الجمركية:

وهي الإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات، وتشمل هذه القيود على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض في الاستيراد وتعامل على النحو التالي:

السلع العربية التي يتم تبادلها لا تخضع إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان، وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم ٤٣-١٠٣٧ بتاريخ ٢-٩-١٩٨٧ متابعة تطبيق ذلك في الدول الأطراف. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ٢٠٠٠، ب).

رابعاً: قواعد المنشأ:

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنه يشترط في السلع العربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ، وتنفيذاً لذلك فإن كافة السلع التي تدخل التبادل الحر والتي منشؤها إحدى الدول العربية الأطراف تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة قواعد المنشأ التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيلول ١٩٩٥ (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ١٩٩٩، أ).

خامساً: تبادل المعلومات والبيانات:

تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية وتزويد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمعلومات والبيانات واللوائح الخاصة بالتبادل التجاري بما يضمن التنفيذ الحسن لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ١٩٩٩، ب).

سادساً: تسوية المنازعات:

يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك أي خلاف حول تطبيق هذا البرنامج. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ١٩٩٩، ب).

سابعاً: المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً:

تماشياً مع أحكام اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الخاصة بمبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً فإنه يتم منح معاملة تفضيلية لهذه الدول في إطار هذا البرنامج على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ٢٠٠١).

ثامناً: الأنشطة الأخرى المرتبطة بتحرير التجارة:

إن عملية تحرير التجارة ترتبط بعدد من النشاطات الاقتصادية الأخرى لذلك يتطلب من الدول الأطراف التشاور حول:

- التعاون التكنولوجي والبحث العلمي.
- حماية حقوق الملكية الفكرية.

- تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية.
- الخدمات المرتبطة بالتجارة. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ٢٠٠٠، ب).

تاسعا: آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات:

- يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الجهة الإشرافية على تطبيق البرنامج ويقوم بما يلي:
- إجراء مراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي.
 - فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج التنفيذي.
 - تشكيل اللجان التنفيذية والفنية التي يفوضها المجلس في بعض اختصاصاته وصلاحياته في المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج.
 - اتخاذ القرارات الملزمة لمواجهة أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي.
- ويساعد المجلس في أداء مهامه الأجهزة واللجان التنفيذية التالية:

١- لجنة التنفيذ والمتابعة:

وتتكون من ممثلي الدول العربية، كما يمكن للجنة دعوة جهات غير حكومية ذات العلاقة بصفة مراقب إذا ارتأت ذلك.

٢- لجنة المفاوضات التجارية:

تقوم اللجنة بتصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية وتعقد اجتماعاتها على مستوى خبراء.

٣- لجنة قواعد المنشأ العربية:

تضع هذه اللجنة قواعد المنشأ للسلع العربية لأغراض تطبيق اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتطبيق برنامجها التنفيذي.

٤- الأمانة الفنية:

تتولى الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية مهام الأمانة الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ للبرنامج التنفيذي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ١٩٩٩، أ).

٣-٤-٤- مهام لجان منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى وأمانتها الفنية:

أ- لجنة التنفيذ والمتابعة:

تعد اجتماعاتها على مستوى وكلاء وزارات و مندوبين دائمين وهي مكلفة بمتابعة تنفيذ البرنامج التنفيذي في الدول العربية، والتحقق من تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية المتبادلة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من حيث قواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشترطات الوقاية الصحية والمعاملة الضريبية، كذلك تقوم بمعالجة حالات الإغراق، الدعم، خلل ميزان المدفوعات، الناتجة عن تطبيق البرنامج التنفيذي كما تقوم الدول العربية الأعضاء بإخطار اللجنة بأي اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تعقد فيما بينها، كما يتم وضع البرنامج السنوي لتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية، كما يتم وضع جداول المواسم الزراعية لكل دولة عضو في المنطقة وتعد اللجنة اجتماعاتها كجهاز لفض المنازعات بناء على طلب دولة عضو أو أكثر أو بطلب من الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية ٢٠٠٠، ١).

ب- اللجنة الوزارية السباعية:

تواصل اللجنة الوزارية السباعية أعمالها لمعالجة أي عقبات تعترض تطبيق البرنامج التنفيذي وذلك وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بإقرار البرنامج التنفيذي وذلك خلال المراحل الأولى من تطبيقه، من ثم تكون مهمتها النظر في تقارير لجنة التنفيذ والمتابعة وفي تقارير لجنة المفاوضات التجارية الخاصة بتصفية القيود غير الجمركية ومعاملة منتجات المناطق الحرة والسلع الممنوع استيرادها بين الدول العربية، كما تقوم بالنظر في تقرير جهاز فض المنازعات كما تعقد اللجنة اجتماعين سنويين، ويمكن للجنة أن تعقد اجتماعا استثنائيا بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء، أو بطلب من الأمانة الفنية للنظر في موضوع يكون قد حدد مسبقا. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ١٩٩٩، ب).

ج- لجنة المفاوضات التجارية:

وهي مكلفة بتصفية القيود غير الجمركية على السلع المتبادلة، ومعاملة السلع الممنوع استيرادها في الدول العربية، ومتابعة تطبيق قواعد المنشأ العربية في الدول العربية.

د- لجنة قواعد المنشأ:

وهي مكلفة بوضع قواعد منشأ عامة وخاصة بالسلع العربية لإغراض تطبيق اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وترفع توصياتها إلى لجنة التنفيذ والمتابعة تمهيدا لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها واتخاذ ما يراه مناسباً. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ٢٠٠١).

هـ الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

وتكون مهامها إعداد مشاريع جدول الأعمال للجان المنبثقة عن البرنامج التنفيذي للمنطقة وإعداد تقرير سنوي عن سيرة التجارة بين الدول العربية من حيث اتجاهاتها ومعدلات نموها والتعاون مع المنظمات العربية والمؤسسات المالية العربية وفق طبيعة عمل كل منها. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ٢٠٠٠، ب).

٣-٥- الرزنامة الزراعية العربية:

نصت اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على تحرير السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكل مواد أولية أو مواد مصنعة. وقد بلغ عدد السلع الزراعية المدرجة في الرزنامة الزراعية لعام ٢٠٠١ ثلاثين سلعة زراعية عربية. ولا تجيز قواعد الرزنامة الزراعية منع استيراد أي سلعة زراعية وإنما يتم فقط حجب تطبيق التخفيض المتدرج للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل خلال فترة الرزنامة. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: ٢٠٠٢).

٣-٥-١- أهداف الرزنامة الزراعية:

لقد عالج البرنامج التنفيذي قضية مواسم الإنتاج الزراعية وهي ما تعرف بالرزنامة الزراعية بأن أتاح للدول الأعضاء الاحتفاظ بالرسوم الجمركية المطبقة على استيراد السلع الزراعية خلال فترة الرزنامة الزراعية، وأن تطبق الإعفاءات خارج هذه الفترة الزمنية على أن تنتهي كافة الرزنامات الزراعية بنهاية مدة إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٣-٥-٢- الأسس والمعايير لإعداد الرزنامة الزراعية العربية:

قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالدور الرئيسي في تحديد الجوانب الفنية الواردة في الرزنامة بحيث قام فريق فني زراعي تابعاً لها بوضع أسس ومعايير جاء نتيجة للتفاوض بين الدول الأطراف والتي أخذت بعين الاعتبار ما يلي:

١- إن الرزنامة الزراعية تهدف إلى إعطاء الفرصة للدول العربية للتكيف في إنتاجها الزراعي مع عملية التحرير المتدرج للسلع الزراعية العربية وتداولها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٢- تهدف المعايير إلى تقليص عدد السلع الزراعية المدرجة في الرزنامة الزراعية مع تقليص الفترات الزمنية لمواسم الإنتاج الزراعي التي سيطبق فيها الرسم الحمائي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ١٩٩٩، أ).

٣-٦- الوضع الحالي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

التزمت جميع الدول الأعضاء بالمنطقة والتي عددها ١٨ دولة عربية، عام ٢٠٠٣ بتطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، في حين لم تنظم بعد الجزائر وجيبوتي وجزر القمر الى المنطقة، إلا أنه لا يزال استكمال بعض الجوانب القانونية وخاصة تلك المتعلقة بالاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية، وإزالة بعض القيود والحواجز غير الجمركية، وقد تم التغلب على العديد من المعوقات مثل إزالة الاستثناءات التي منحت لعدد من الدول العربية الأعضاء عند بداية التطبيق لتمكينها من تصحيح أوضاعها الاقتصادية. وقد أوقفت جميع الدول المعنية العمل بتلك الاستثناءات مع نهاية ٢٠٠٣. وقد تم أيضاً الانتهاء من إعداد لائحة فض المنازعات والاتفاق على الإجراءات التي يتم إتباعها في إطار المنطقة. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد: ٢٠٠٤).

٣-٧- المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مجال السلع الزراعية:

تتمثل أهم المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة فيما يلي:

١- القيود غير الجمركية:

ففي جميع الحالات فإن القيود غير الجمركية Non - Tariff Barriers تشكل من الناحية الفعلية العقبة الرئيسية والأكثر تعقيدا أمام تحرير المبادلات التجارية الزراعية بين البلدان العربية وذلك لأن التحرير الشامل للتجارة العربية البينية لا يقتصر على إزالة التعريف الجمركية وإلغاء الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل وحسب ولكن أيضا وبنفس الدرجة من الأهمية يتم عن طريق إزالة كافة القيود الفنية والإدارية والنقدية والكمية وغيرها من القيود غير الجمركية. (المنذري: ١٩٩٩).

٢ - العوائق الإدارية:

وتتمثل في وجود بعض القوانين والقرارات أو الإجراءات والأنظمة الإدارية القطرية غير المتوافقة مع متطلبات إقامة المنطقة، كذلك نجد مخاوف بعض الدول العربية الأقل نموا من الآثار السلبية المحتملة لقيام المنطقة على اقتصادياتها الضعيفة وذلك بسبب غياب آلية ملموسة لتعويضها عن تلك الخسائر والتي قد تتجم بسبب فتح أسواقها أمام السلع والمنتجات العربية خصوصا في ظل الخطوات والمراحل الأولى من تنفيذ المنطقة. (العفوري: ٢٠٠٤).

٣- تطبيق القوائم السلعية للرزنامات الزراعية المدرجة في الاتفاقيات الثنائية:

أعطى البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الدول الأعضاء حق تبادل إعفاءات وإمميزات فيما بينها تفوق ما ورد في البرنامج التنفيذي، وهذا يعني إن الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق تجارة حرة بين الدول العربية، عليها الأثقل في معاملاتها التفضيلية عما توفره منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وألا اعتبر الاتفاق الثنائي مقيدا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ١٩٩٩، ب).

٤- التعقيدات الحدودية:

حيث تؤدي إلى تهميش الإعفاءات والامتيازات الممنوحة للسلع العربية وتؤدي إلى نقص قدراتها التنافسية فيما بينها. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ٢٠٠٠، ج).

٥- إن الدول العربية الموقعة على اتفاقية تحرير التجارة الدولية ملتزمة بتنفيذ نصوص اتفاقية الجات لتحرير التجارة من القيود الكمية والنقدية والإدارية، وهذا سيؤدي ببعض الدول العربية

لربط تعريفاتها بمستويات أعلى من المستويات السائدة فعلا، مما يعني أنه قد لا يطرأ أي تخفيض ملموس على معدلات التعريفات في هذه الدول. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ١٩٩٩، أ).
٦- ضعف آليات المتابعة:

إن وجود آلية متابعة ذاتية نابعة من إبداع الدول العربية لأهمية نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تعتبر مرحلة أساسية من مراحل التكامل الاقتصادي العربي أصبح ضرورة ملحة، مثل هذه الآلية لا تزال غائبة ولا وجود لها، على نحو أو آخر ويمكن على سبيل المثال أن تكون على هيئة مكاتب في الغرف التجارية تخصصها الأقطار العربية فضلا عن أهمية وجود آلية متخصصة للمتابعة والتقويم لمتابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. (Zarrouk: ١٩٩٨).

من الجدير بالذكر أن هذه الآليات لا تزال غائبة حيث لم يتم بعد وضع آليات موحدة بين الدول العربية وخاصة في المجال الجمركي من أجل تسهيل مرور السلع بين الدول الأعضاء في المنطقة.

٧- ضعف مشاركة القطاع الخاص:

وذلك بسبب غياب آليات التنسيق بين القطاع الخاص والعام في الدول الأعضاء، مما أدى إلى ضعف فاعلية مؤسسات القطاع الخاص وغرفها وإتحاداتها في عمليات اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية الخاصة بإقامة المنطقة. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: ٢٠٠٠، ج).

الفصل الرابع

تحليل مدى توافق الصادرات والمستوردات الزراعية بين الأردن وبعض
الدول العربية لعينة من السلع الزراعية

٤-١- مقدمة:

يتناول هذا الفصل استشراف سبل تنمية التبادل التجاري بالسلع الزراعية، في ظل حرية التجارة بين الأردن والدول قيد الدراسة (سورية، لبنان، عمان)، وهي دول تربطها علاقات تجارية مع الأردن خاصة في المجال الزراعي، وذلك عن طريق دراسة مدى التوافق بين صادرات الأردن وواردات هذه الدول، لمجموعة مختارة من السلع الزراعية الهامة والأساسية. كذلك سيتم دراسة مدى التوافق بين واردات الأردن وصادرات الدول قيد الدراسة في مجال هذه السلع الزراعية المختارة، كذلك سيتم التطرق للفرص المتاحة أمام زيادة حجم الصادرات الزراعية الأردنية إلى هذه الدول عن طريق إجراء مقارنة بين صادرات الأردن وواردات كل دولة من هذه الدول، و واردات الأردن وصادرات كل دولة من هذه الدول لعام ٢٠٠٢ في مجال هذه السلع الزراعية المختارة، وذلك لوضع تصور لحجم أكبر من الصادرات الزراعية الأردنية إلى هذه الدول.

٤-٢- مؤشر التوافق:

يقيس هذا المؤشر مدى تطابق صادرات الدولة (أ) مع واردات الدولة (ب) لمجموعة من السلع الزراعية، أو مدى تطابق واردات الدولة (أ) مع صادرات الدولة (ب) لمجموعة معينة من السلع. (العارضة، ٢٠٠٠).

وعندما تتساوى قيم صادرات الدولة (أ) مع قيم واردات الدولة (ب) لمجموعة معينة من السلع فإن الفروقات المطلقة تكون تقريبا مساوية للصفر، وهذه هي الحالة المثلى، لكن إذا ما وصلت هذه الفروقات إلى الواحد صحيح سينعدم تطابق أي جزء من الصادرات والواردات، في كلا الدولتين، وبالتالي تصبح كل دولة في هذه الحالة إما مصدرة فقط أو مستوردة فقط لهذه المجموعة من السلع وبالكمية نفسها. (مسيف، ٢٠٠٠).

والصيغة الرياضية لهذا المؤشر كما يلي:

$$\text{COS } X_{a,t} \text{ Mb,t} = \frac{\sum_{i=1}^n X_{it} M_{it}}{\sqrt{\sum_{i=1}^n X_{it}^2 \sum_{i=1}^n M_{it}^2}}$$

$$0\% \leq \text{Cos } X_{a,t} \text{ Mb,t} \leq 100\%$$

$$0 \leq \cos X_{a,t} M_{b,t} \leq 1$$

حيث أن:

$$\cos 0 = 1$$

$$\cos 90 = 0$$

$\cos X_{a,t} M_{b,t}$: مؤشر التوافق بين صادرات البلد a ، و واردات البلد b خلال الفترة t .

X_{it} : مجمل صادرات البلد الأول من السلعة i في الفترة t .

M_{it} : مجمل واردات البلد الثاني من السلعة i في الفترة t .

n : عدد السلع.

t : الزمن بالسنوات.

يوضح هذا المؤشر بأن هناك متغيرين: M_t ، و X_t ، حيث يمثل X_t عرض صادرات البلد الأول من أنواع السلع (n سلعة)، و يمثل M_t الطلب على واردات البلد الثاني، ويمكن اعتبار هذان المتغيران كشعاعان بينهما زاوية (α) .

لذلك فإن مؤشر التوافق ($\cos \alpha$) تتراوح قيمته بين الصفر والواحد صحيح، فعندما يقترب هذا المؤشر من الصفر تكبر الزاوية (α) مقتربة من الزاوية القائمة ويكون التوافق بين M_t و X_t في أدنى مستوياته، أما عندما يقترب هذا المؤشر من الواحد صحيح تصغر الزاوية (α) مقتربة من الصفر ويكون التوافق بين X_t و M_t في أعلى مستوياته. (Finger & Kreinin, 1976) لذلك فإنه كلما زاد مؤشر التوافق و اقترب من الواحد الصحيح كلما دل ذلك على وجود فرصة أكبر لزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول. (الجعفري، ١٩٩٥).

فهو معيار مشابه لمعامل الارتباط حيث:

$$0 < r < 1$$

$$r = 1 \text{ حالة توافق مثلى}$$

$$r = 0 \text{ حالة انعدام التوافق}$$

ويمكن استخدام مؤشر التوافق لتحديد مدى إمكانات التبادل التجاري بين دولة ومجموعة من الدول، خلال مدة زمنية معينة. (Arnon & Spivak & Weinblatt, 1996).

* كذلك سيتم التطرق لمفهوم الحد الأعلى لتدفق السلع الزراعية بين الأردن والدول المختارة، ونقصد بالحد الأعلى بالقيمة القصوى التي يمكن للبلد (أ) استيرادها من البلد (ب) في مجال سلعة معينة.

٤-٣- تقييم إمكانيات التبادل بالسلع الزراعية بين الأردن ولبنان:

٤-٣-١- مقارنة الصادرات الزراعية الأردنية والمستوردات الزراعية اللبنانية:

يشير الملحق (١) إلى معدل التوافق والحد الأعلى بين صادرات الأردن وواردات لبنان للأعوام (١٩٩٥-٢٠٠٢) لمجموعة من السلع الزراعية المختارة، ويلاحظ من خلال تطور هذا المعدل أنه قد تميز بصورة عامة بالضعف، ويرجع سبب ذلك إلى قلة التتطابق بين السلع المتشابهة التي تقوم الأردن بتصديرها من جهة والسلع التي تقوم لبنان باستيرادها من جهة أخرى، ونلاحظ أن معدل التوافق لعام ١٩٩٥ كان يساوي ٥,٦٪، وهو توافق ضعيف ويرجع السبب في ذلك إلى تدني قيمة الحد الأعلى لتدفق السلع الزراعية بين الأردن ولبنان في ذلك العام إلى ١٥,٦ مليون دولار، حيث لا يمثل سوى ٣,٩٪ من الصادرات الأردنية الإجمالية من السلع الزراعية المعنية، و ٢٦,٦٪ من المستوردات اللبنانية الإجمالية من هذه السلع في عام ١٩٩٥.

وقد تأرجح هذا المعدل بالارتفاع الطفيف تارة، والانخفاض تارة أخرى، فقد ارتفع إلى ١٥,٦٪ عام ١٩٩٧، ثم انخفض إلى ٧,١٪ عام ١٩٩٨، ثم عاود الارتفاع الطفيف عام ١٩٩٩، ثم عاود الانخفاض والتذبذب خلال الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، وهذا راجع إلى ضعف التتطابق في صادرات الأردن وواردت لبنان في هذه السلع، والذي يعكسه تدني قيمة الحد الأعلى مقارنة بحجم الصادرات الإجمالية الأردنية والواردات الإجمالية اللبنانية لهذه السلع، ويشير الجدول رقم (٤-١) إلى أن قيمة الحد الأعلى الذي كان من الممكن أن تبلغه تدفق السلع الزراعية الأردنية إلى لبنان عام ٢٠٠٢ يصل إلى ٢٠,٧٩ مليون دولار، وهذه القيمة تمثل ٢٠,٠٦٪ فقط من الصادرات الأردنية الإجمالية من هذه السلع والتي بلغت ١٠٣,٦٣ مليون دولار، بينما تشكل ٥,٦٩٪ فقط من إجمالي المستوردات اللبنانية من هذه السلع والتي بلغت ٣٦٤,٩٨ مليون دولار، وهذا ما يعكسه بصورة واضحة معدل التوافق الضعيف بين الصادرات الأردنية والمستوردات اللبنانية لهذه السلع والذي بلغ ٨,٢٪.

أما الصادرات الأردنية الفعلية إلى لبنان لعام ٢٠٠٢ من هذه السلع ومن خلال الملحق رقم (٣)، نجد أن قيمتها وصلت إلى ٥,٨٨ مليون دولار، وهذه القيمة لا تمثل سوى ٢٨,٢٨٪ مما يمكن أن تصل إليه الصادرات الأردنية إلى لبنان من هذه السلع، ولا تمثل هذه القيمة إلا ٥,٦٧٪ من إجمالي الصادرات الأردنية، و ١,٦١٪ فقط من إجمالي المستوردات اللبنانية من هذه السلع.

أما على مستوى التبادل السلعي بين البلدين، فتعتبر سلعة الطماطم من أهم السلع التي تم تصديرها إلى لبنان، فقد استوردت لبنان ما قيمته ١,٦٢ مليون دولار من الأردن في عام ٢٠٠٢، في حين كان إجمالي مستوردات لبنان ١,٨١ مليون دولار من هذه السلعة، وهذا يبين أن استيراد

لبنان من الأردن يشكل ما نسبته ٨٩,٥٪ من إجمالي مستورداته من هذه السلعة، للعلم أن قدرة الأردن التصديرية لهذه السلعة عالية وتصل إلى ٥٩,٢٣ مليون دولار.

أما سلعة الفاصوليا الخضراء فقد استوردت لبنان من الأردن ما قيمته ١,٩٣ مليون دولار، في حين كان إجمالي ما استوردته لبنان من هذه السلعة ٢,٣١ مليون دولار، وبالتالي فإن نسبة ما استوردته لبنان من الأردن من هذه السلعة تصل إلى ٨٣,٨٪، للعلم أن صادرات الأردن الإجمالية من هذه السلعة تصل إلى ٥,٦ مليون دولار.

أما سلعة البطيخ والشمام فقد قامت الأردن بتصدير ما قيمته ١,٢٣ مليون دولار إلى لبنان، في حين كان إجمالي ما استوردته لبنان من هذه السلعة ١,٦٣ مليون دولار، ومنه فإن نسبة ما استوردته لبنان من الأردن من هذه السلعة يصل إلى ٧٥,٤٦٪.

أما بالنسبة لسلعة البطاطس فقد استوردت لبنان من الأردن ما قيمته ٠,٠٠٥٥ مليون دولار، وهذه القيمة لا تمثل إلا ٠,٠٢٪ من إجمالي مستوردات لبنان من هذه السلعة، و ٠,٠٩٪ فقط من إجمالي صادرات الأردن من البطاطس والتي تصل إلى ٦,٤٤ مليون دولار. وهناك سلع أخرى تقوم الأردن بتصديرها إلى لبنان ولكنها ذات أهمية تصديرية قليلة مثل سلعة البصل، واللحوم الحمراء، والألبان ومنتجاتها، والخيار والقناء.

جدول (٤-١)
الصادرات الأردنية الإجمالية والمستوردات اللبنانية الإجمالية لمجموعة من السلع الزراعية لعام ٢٠٠٢

السلع الزراعية	الصادرات الأردنية	المستوردات اللبنانية	الحد الأعلى لتدفق السلع الزراعية من الأردن إلى لبنان (١)
القمح	٠	٥,٦٥	٠
الشعير	٠	٧,١	٠
الذرة	٠	٣٦,٧١	٠
الأرز	٠	١٧,٢٦	٠
البطاطس	٦,٤٤	٢٠,٦٦	٦,٤٤
العدس	٠,٠٤	٣,٣٥	٠,٠٤
الحمص	٠	٥,٩٤	٠
الفول السوداني	٠	٤,٨٤	٠
السمسم	٠,١٤	٨,٣٢	٠,١٤
زيت الزيتون	٠,٩	٠,٠٢	٠,٠٢
الفول الجاف	٠	٢,٤٧	٠
الطماطم	٥٩,٢٣	١,٨١	١,٨١
البصل	٠,٢٦	٢,٣	٠,٢٦
الفاصوليا الخضراء	٥,٦	٢,٣١	٢,٣١
البطبخ والشمام	٥,٥٧	١,٦٣	١,٦٣
الخيار والقتاء	١٣,٥٣	٠,٨٨	٠,٨٨
البرتقال واليوسفي	١,٨٦	٠,٠٣	٠,٠٣
الليمون	٢,٧٤	٠	٠
الموز	٠	٠,٠٦	٠
التفاح	٠,٥٤	٠,٥٤	٠,٥٤
المانجو	٠	١,٧٣	٠
التمور	٠,٠٧	٢,٠٨	٠,٠٧
الألبان ومنتجاتها	٣,٣٤	١٥٨,٥١	٣,٣٤
العسل الطبيعي	٠,٠٢	٠,٤٧	٠,٠٢
البن الأخضر	٠	١١,٢٤	٠
القطن الشعير	٠	٠,٠٧	٠
التبغ الخام	٠	٢,٨٦	٠
اللحوم الحمراء	٢,٩٧	٢١,١٧	٢,٩٧
لحوم الدواجن	٠	٠,٨٤	٠
البيض	٠,١٤	٠,٠٥	٠,٠٥
جملة الأسماك	٠,٢٤	٤٤,٠٨	٠,٢٤
المجموع	١٠٣,٦٣	٣٦٤,٩٨	٢٠,٧٩

*المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم ٢٣، الخرطوم ٢٠٠٣.

* (١) حسب من قبل الباحث.

٤-٣-٢- مقارنة المستوردات الزراعية الأردنية والصادرات الزراعية اللبنانية:

يبين الملحق رقم (٢) أن تطور معدل التوافق والحد الأعلى بين واردات الأردن وصادرات لبنان لمجموعة من السلع الزراعية المختارة، تميز بالارتفاع خلال الأعوام (١٩٩٥-١٩٩٨)، حيث ارتفع من ٥,٥٪ عام ١٩٩٥، إلى ١٢٪ عام ١٩٩٨، إلا أنه عاد وانخفض إلى ٨٪ عام ١٩٩٩، ويرجع السبب لهذا التذبذب والضعف في معدل التوافق خلال هذه السنوات إلى عدم تطابق السلع المتشابهة التي تصدرها لبنان والتي تستوردها الأردن، وهذا ما يعكسه انخفاض قيمة الحد الأعلى مقارنة بقيم الصادرات والمستوردات الإجمالية للبنان والأردن من هذه السلع. أما خلال الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، حدث تطور متذبذب لمعدل التوافق إلى أن وصل إلى ٣١٪ سنة ٢٠٠٢.

ويرجع هذا التحسن إلى ازدياد تطابق صادرات لبنان ومستوردات الأردن في السلع المتشابهة. ويبين الجدول (٤-٢)، أن الحد الأعلى الذي كان من الممكن أن تصله الصادرات اللبنانية من هذه السلع إلى الأردن يصل إلى ٤٢,١٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، وهذه القيمة تمثل ٧٨,٧٪ من إجمالي الصادرات اللبنانية إلى العالم، و ١١,٠٤٪ من إجمالي المستوردات الأردنية من هذه السلع، وهذا ما انعكس إيجابيا على معدل التوافق بين المستوردات الأردنية والصادرات اللبنانية لهذه السلع عام ٢٠٠٢ والذي وصل إلى ٣١٪.

أما الصادرات اللبنانية الفعلية إلى الأردن من هذه السلع ومن خلال الملحق رقم (٣)، نجد أن قيمتها وصلت إلى ١٠,٠٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢، وهذه القيمة تمثل ٢٤,٢٪ مما يمكن أن تصل إليه الصادرات اللبنانية إلى الأردن، و ١٩٪ من إجمالي الصادرات اللبنانية، و ٢,٧٪ فقط من إجمالي مستوردات الأردن من هذه السلع، وهذه النسبة ضعيفة إذا ما قيست مع المستوردات الأردنية الإجمالية من هذه السلع والبالغة ٣٨١,٩ مليون دولار.

أما على مستوى التبادل السلعي بين البلدين لعام ٢٠٠٢، فقد وصلت صادرات لبنان من سلعة البطاطس إلى الأردن بما قيمته ٥,٢٩ مليون دولار، للعلم أن المستوردات الأردنية الإجمالية من هذه السلعة يصل إلى ٥,٧٦ مليون دولار، وهذا يشكل ما نسبته ٩١,٨٪ من إجمالي المستوردات الأردنية من هذه السلعة.

أما بالنسبة لسلعة التفاح فتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية التصديرية للبنان إلى الأردن، حيث قامت لبنان بتصدير ما قيمته ٢,٦ مليون دولار إلى الأردن، وهذه القيمة تمثل ما نسبته ٦٢,٦٪ من إجمالي مستوردات الأردن، و ٣٤,١٪ من إجمالي صادرات لبنان من هذه السلعة.

أما سلعة البرتقال واليوسفي فقد بلغ إجمالي صادرات لبنان من هذه السلعة ٨,٧٩ مليون دولار، أما إجمالي مستوردات الأردن منها فقد بلغت ١١,٩ مليون دولار، لذا تعتبر مهمة ويجب التركيز عليها إذا ما علمنا أن مستوردات الأردن الفعلية من لبنان من هذه السلعة لا يتجاوز ١,١ مليون دولار.

إضافة إلى أن هناك سلعا تصدورها لبنان والأردن يقوم باستيرادها، ولكن الأردن لا يستورد هذه السلع فعليا من لبنان مثل سلعة التبغ الخام، والألبان ومنتجاتها، والعنب، والعدس، والبطيخ والشمام، والبصل، لذلك يجب التنسيق بين البلدين في مجال تسويق هذه السلع.

٤-٣-٣- الفرص المتاحة أمام زيادة حجم الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان:

بالاعتماد على الجدولين (٤-١) و (٤-٢)، ومن خلال التحليل السابق، نجد بأن الأردن أثبت كفاءة في تصدير سلعة البطاطس، والطماطم، والفاصوليا الخضراء، والبطيخ والشمام، والخيار والقنا. كذلك ومن خلال التحليل السابق أثبتت لبنان كفاءة في تصدير سلعة البطاطس، والبرتقال واليوسفي، والتفاح، والعنب، والتبغ الخام.

لذا وبدلا من التبادل غير المخطط بين البلدين، والذي قد يؤدي إلى حدوث تنافس في السلع المتشابهة، وبافتراض ثبات وانتظام الأمطار بالأردن، ومن أجل الوصول إلى حجم أكبر من الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان نقترح ما يلي:

ترصد قيمة كل سلعة من السلع التي يركز عليها الأردن والتي يتمتع بكفاءة في تصديرها، وذلك بالاعتماد على قيمة الحد الأعلى للسلع المتوافقة بين البلدين. وبذلك يكون حجم الصادرات الأردنية إلى لبنان من هذه السلع كما يلي:

٦,٤٤ مليون دولار من سلعة البطاطس، و ١,٨١ مليون دولار من سلعة الطماطم، و ٢,٣١ مليون دولار من سلعة الفاصوليا الخضراء، و ١,٦٣ مليون دولار من سلعة البطيخ والشمام، و ٠,٨٨ مليون دولار من سلعة الخيار والقنا. وبالتالي يصبح المجموع ١٣,٠٧ مليون دولار. في السابق كانت صادرات الأردن الفعلية من هذه السلع لا تتجاوز ٥,٤٥ مليون دولار، ومنه نلاحظ أنه عندما تركز الأردن على هذه السلع سترتفع صادراتها إلى لبنان بما قيمته ٧,٦٢

مليون دولار، ويمكن للأردن في هذه الحالة استيراد احتياجاتها من السلع الزراعية اللبنانية والتي تتمتع لبنان بكفاءة في تصديرها بهذا المبلغ، مثل سلعة البرتقال واليوسفي، والتفاح والتبغ الخام.

٤-٤-٤-٤- تقييم إمكانيات التبادل التجاري بالسلع الزراعية بين الأردن وعمان:

٤-٤-٤-٤-١- مقارنة الصادرات الزراعية الأردنية والمستوردات الزراعية العمانية:

يشير الملحق (١) إلى معدل التوافق والحد الأعلى بين صادرات الأردن وواردات عمان لمجموعة مختارة من السلع الزراعية، ويظهر من خلال تطور هذا المعدل أنه تميز بالاستقرار نوعاً ما في الأعوام (١٩٩٥-١٩٩٧)، حيث تراوحت قيمته بين ١٣٪ في عام ١٩٩٥، و ١١٪ في عام ١٩٩٧. وهذا المعدل ضعيف ويرجع السبب في هذا الضعف إلى تدني قيمة الحد الأعلى مقارنة مع قيمة الصادرات الإجمالية الأردنية والمستوردات الإجمالية العمانية من هذه السلع، حيث وصلت قيمة الحد الأعلى لعام ١٩٩٥ إلى ٢٩,٢١ مليون دولار، وهذه القيمة لا تمثل إلا ما نسبته ٨,٧٨٪ من إجمالي المستوردات العمانية من هذه السلع والبالغة ٣٣٢,٦ مليون دولار. أما في الفترة الزمنية الممتدة بين (١٩٩٨-٢٠٠٢) فقد إتصف معدل التوافق بالضعيف جداً، حيث انخفض إلى ٨٪ سنة ١٩٩٨، ثم ارتفع ارتفاعاً بسيطاً إلى ١٤٪ عام ١٩٩٩، ثم عاد إلى التدني وصولاً إلى عام ٢٠٠٢، حيث وصل إلى ٩٪، ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف التطابق بين السلع المتشابهة التي يقوم الأردن بتصديرها والسلع التي تقوم عمان باستيرادها، وهذا ما تعكسه بشكل واضح قيمة الحد الأعلى المتدنية مقارنة بالصادرات الأردنية الإجمالية والمستوردات العمانية الإجمالية من هذه السلع، ونلاحظ من خلال الجدول (٤-٣) أن الحد الأعلى الذي كان من الممكن أن يبلغه تدفق السلع الزراعية الأردنية إلى عمان لعام ٢٠٠٢ وصل إلى ٢٤,٦٢ مليون دولار، وهذه القيمة تمثل نسبة ٢٣,٦٤٪ من الصادرات الأردنية الإجمالية من هذه السلع والتي بلغت ١٠٤,١١ مليون دولار، بينما لا تمثل سوى ٥,٩٧٪ من المستوردات العمانية الإجمالية من هذه السلع والتي بلغت ٤١٢,١١ مليون دولار. وهذا ما انعكس بشكل واضح على معدل التوافق الضعيف جداً بين الصادرات الأردنية والمستوردات العمانية من هذه السلع لعام ٢٠٠٢ والذي بلغ ٩,٢٪.

أما الصادرات الأردنية الفعلية من هذه السلع إلى عمان في عام ٢٠٠٢ ومن خلال الملحق (٣)، نجد أن قيمتها وصلت إلى ٤,٥٣ مليون دولار، وهذه القيمة لا تمثل سوى ٤,٣٥٪ من الصادرات الأردنية الإجمالية، و ١,٠٩٪ من المستوردات الإجمالية العمانية من هذه السلع.

وفيما يخص التبادل السلعي بين البلدين نجد أن سلعة الطماطم هي من أهم السلع التي تم تصديرها إلى عمان، فقد قامت الأردن بتصدير ما قيمته ٣,٠٢ مليون دولار إلى عمان خلال عام

الصادرات الأردنية الإجمالية والمستوردات العمانية الإجمالية لمجموعة من السلع الزراعية لعام ٢٠٠٢
جدول (٤-٣)

السلع الزراعية	الصادرات الأردنية	المستوردات العمانية	الحد الأعلى لتدفق السلع الزراعية بين الأردن وعمان (١)
القمح	٠	٢٨,٧١	٠
الشعير	٠	١,٢	٠
الذرة	٠	١,٣٤	٠
الأرز	٠	٥١,٢	٠
البطاطس	٦,٤٤	٦,٣٢	٦,٣٢
العدس	٠,٠٤	١,٢٤	٠,٠٤
الحمص	٠	٠,١١	٠
الفول السوداني	٠	٠,٢١	٠
السهم	٠,١٤	٠,٥٢	٠,١٤
زيت الزيتون	٠,٩	٠,٨٦	٠,٨٦
الفول الجاف	٠	٠,٠٢	٠
الطماطم	٥٩,٢٣	٣,٢٥	٣,٢٥
البصل	٠,٢٦	٦,٦٦	٠,٢٦
الفاصوليا	٠	٠	٠
الخضراء	٥,٦	٠	٠
البطيخ والشمام	٥,٥٧	٢,٦١	٢,٦١
الخيار والقنا	١٣,٥٣	٠,٦٢	٠,٦٢
البرتقال واليوسفي	١,٨٦	١٤,٤٧	١,٨٦
الليمون	٢,٧٤	٠,٨٧	٠,٨٧
الموز	٠	٢,٠٥	٠
المانجو	٠	٦,٢٣	٠
التفاح	٠,٥٤	٨,٠١	٠,٥٤
العنب	٠,٤٨	٥,٨٩	٠,٤٨
التمور	٠,٠٧	٠,٠٦	٠,٠٦
الألبان ومنتجاتها	٣,٣٤	١٥١,٨٦	٣,٣٤
العسل الطبيعي	٠,٠٢	٠,١٩	٠,٠٢
البن الأخضر	٠	١,٨١	٠
القطن الشعر	٠	٠	٠
التبغ الخام	٠	٠,١٩	٠
اللحوم الحمراء	٢,٩٧	٨٦,٦٨	٢,٩٧
لحوم الدواجن	٠	١٢,٥٣	٠
البيض	٠,١٤	١١,٦٤	٠,١٤
جملة الأسماك	٠,٢٤	٤,٧٦	٠,٢٤
المجموع	١٠٤,١١	٤١٢,١١	٢٤,٦٢

*المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، للمجلد رقم ٢٣، الخرطوم ٢٠٠٣.
* (١) حسب من قبل الباحث.

٤-٤-٢- مقارنة المستوردات الزراعية الأردنية والصادرات الزراعية العمانية:

يشير الملحق رقم (٢) إلى معدل التوافق والحد الأعلى بين واردات الأردن وصادرات عمان لمجموعة من السلع الزراعية المختارة للأعوام (١٩٩٥-٢٠٠٢)، ونلاحظ من خلال تطور هذا المعدل خلال الأعوام (١٩٩٥-١٩٩٩)، أنه انخفض من ٣٧٪ في عام ١٩٩٥ إلى ٢٢٪ في عام ١٩٩٦، وقد تآرجح هذا المعدل بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، وصولاً إلى عام ٢٠٠١، حيث حقق هذا المعدل نمواً ملحوظاً حيث وصل إلى ٥٧٪، ويرجع السبب في هذا النمو إلى حدوث تطابق في عدد كبير من السلع الزراعية المتشابهة التي تقوم الأردن باستيرادها و عمان بتصديرها، وهذا ما يعكسه بشكل واضح قيمة الحد الأعلى في عام ٢٠٠١ حيث بلغ ١٠٣,٤٤ مليون دولار، وهذا القيمة تمثل نسبة ٦٦,٤٪ من إجمالي الصادرات العمانية من هذه السلع والتي وصلت إلى ١٥٥,٦٢ مليون دولار، و ٣٠,٨٪ من إجمالي المستوردات الأردنية من هذه السلع والتي وصلت إلى ما قيمته ٣٣٥,٥ مليون دولار.

ويشير الجدول (٤-٤) إلى أن قيمة الحد الأعلى لتدفق السلع الزراعية بين عمان والأردن لعام ٢٠٠٢ وصل إلى ٤٦,٩٧ مليون دولار، أي ما نسبته ٣٥,٥٦٪ من إجمالي الصادرات الزراعية العمانية من هذه السلع والتي تساوي ١٣٢,٠٥ مليون دولار، بينما لا تتجاوز ١٣,١١٪ من إجمالي المستوردات الزراعية الأردنية من هذه السلع والتي تصل إلى ٣٥٨,٢٣ مليون دولار، وهذا ما انعكس سلباً على معدل التوافق لعام ٢٠٠٢، والذي كان يساوي ٢٦٪ وهو توافيق ضعيف نسبياً.

أما بالنسبة للصادرات العمانية الفعلية إلى الأردن من هذه السلع، ومن خلال الملحق رقم (٣)، نجد أن قيمتها وصلت إلى ١,٧٣ مليون دولار. وهذه القيمة تشكل ما نسبته ٣,٦٨٪ مما كان من الممكن ان تصل إليه الصادرات العمانية إلى الأردن من هذه السلع، في حين لم تتجاوز نسبة ١,٣١٪ من إجمالي الصادرات العمانية، و ٠,٤٨٪ فقط من إجمالي المستوردات الأردنية من هذه السلع.

أما فيما يخص التبادل السلعي بين البلدين، يشير الجدول (٤-٤) أن أهم صادرات عمان هي سلعة الأسماك، حيث تصل إلى ٦٩,٣٣ مليون دولار، في حين كانت الصادرات العمانية الفعلية إلى الأردن من هذه السلعة لا تتجاوز ١,٦٦ مليون دولار، أي أنها لم تتجاوز نسبة ٨,٥١٪ من إجمالي مستوردات الأردن من هذه السلعة، و ٢,٣٩٪ من الصادرات العمانية الإجمالية من هذه السلعة. للعلم أنه بإمكان الأردن تلبية كافة احتياجاتها من هذه السلعة من عمان.

أما بالنسبة لسلعة الألبان ومنتجاتها، فقد قامت عمان بتصدير ما قيمته ٠,٠٦٤ مليون دولار إلى الأردن، وهذه القيمة لا تمثل سوى ١,٢٪ من إجمالي صادرات عمان، و ٠,٠٩٪ من إجمالي المستوردات الأردنية من هذه السلعة.

إضافة إلى أن هناك سلعا زراعية تقوم عمان بتصديرها ويقوم الأردن باستيرادها، ولكن الأردن لا يستوردها فعليا من عمان مثل سلعة القمح، والأرز، والتمور، واللحوم الحمراء. لذلك يجب التنسيق بين البلدين لزيادة حجم المبادلات التجارية بينهما في مجال هذه السلع.

جدول (٤-٤)
المستوردات الأردنية الإجمالية والصادرات العمانية الإجمالية لمجموعة من السلع الزراعية لعام ٢٠٠٢

السلع الزراعية	المستوردات الأردنية	الصادرات العمانية	الحد الأعلى لتدفق السلع الزراعية بين عمان والأردن (١)
القمح	١,٨٩	٢٩,٤٧	١,٨٩
الشعير	٣١,٥	٠,٩	٠,٩
الذرة	٥٧,٣٨	٠,٠١	٠,٠١
الأرز	٣٨,٩	٦,٢٦	٦,٢٦
البطاطس	٥,٧٦	٠,١٦	٠,١٦
العدس	٢,٩٣	٠	٠
الفول السوداني	٢,٨٤	٠	٠
زيت الزيتون	٠	٠	٠
الطماطم	٠	٠,٦٢	٠
البصل	٣,٢١	٠	٠
الفاصوليا الخضراء	٠	٢,٤٦	٠
البطيخ والشمام	٠,٢٧	٢,٩٥	٠,٢٧
الخيار والقنا	٠	٠,٥٨	٠
البرتقال واليوسفي	١١,٩	٠,١	٠,١
الليمون	١,٧٨	٠,٩٢	٠,٩٢
الموز	٠,٩	٠,٤٢	٠,٤٢
التفاح	٧,٦٢	٠,٠١	٠,٠١
المانغو	٠,٢٥	٠,٠٦	٠,٠٦
التمور	٣,٧١	٢,٣٢	٢,٣٢
الألبان ومنتجاتها	٧٢,٦٩	٥,٣٨	٥,٣٨
البن الأخضر	١٠,٣٥	٠,٠٤	٠,٠٤
القطن الشعر	١,٢	٠	٠
التبغ الخام	٢٩,٧٣	٠,٥١	٠,٥١
اللحوم الحمراء	٥١,١٨	٧,٣١	٧,٣١
لحوم الدواجن	٢,٦٩	٠,٤١	٠,٤١
البيض	٠,٠٦	١,٨٣	٠,٠٦
جملة الأسماك	١٩,٤٩	٦٩,٣٣	١٩,٩٤
المجموع	٣٥٨,٢٣	١٣٢,٠٥	٤٦,٩٧

*المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم ٢٣، الخرطوم ٢٠٠٣.
* (١) حسب من قبل الباحث.

٤-٤-٣- الفرص المتاحة أمام زيادة حجم الصادرات الزراعية الأردنية إلى عمان:

بالاعتماد على الجدولين (٤-٣) و (٤-٤)، ومن خلال التحليل السابق نجد بأن الأردن تتمتع بالكفاءة في تصدير سلعة الطماطم، والفاصوليا الخضراء، والبطيخ والشمام، والخيار والقناء، والبطاطس.

أما عمان فتنتمتع بالكفاءة بتصدير سلعة القمح، والأرز، والتمور، والألبان ومنتجاتها، واللحوم الحمراء، والأسماك، لذا وتقاديا للتبادل التجاري الغير مخطط بين البلدين، ومن أجل زيادة حجم الصادرات الزراعية الأردنية إلى عمان نقترح ما يلي:

ترصد قيمة كل سلعة من السلع التي يعتبر الأردن كفاءة بتصديرها إلى عمان وذلك بالاعتماد على قيمة الحد الأعلى للسلع المتوافقة بين البلدين، وبذلك تكون حجم الصادرات الزراعية الأردنية المقترحة إلى عمان كما يلي:

٦,٣٢ مليون دولار من سلعة البطاطس، و ٣,٢٥ مليون دولار من سلعة الطماطم، و ٢,٦١ مليون دولار من سلعة البطيخ والشمام، و ٠,٦٢ مليون دولار من سلعة الخيار والقناء، و ٠,٨٧ مليون دولار من سلعة الليمون. و المجموع الكلي لقيم هذه السلع يصل إلى ١٣,٦٦ مليون دولار. بينما في السابق كانت صادرات الأردن الفعلية من هذه السلع لا تتجاوز ٣,٨٧ مليون دولار، ومنه فإنه بالإمكان زيادة حجم الصادرات الزراعية الأردنية إلى عمان من هذه السلع بما قيمته ٩,٧٩ مليون دولار. ويمكن للأردن استيراد احتياجاتها من السلع الزراعية العمانية والتي تتمتع عمان بكفاءة في تصديرها بهذا المبلغ، مثل سلعة الألبان ومنتجاتها، وسلعة الأسماك، والأرز، والقمح.

٤-٥- تقييم إمكانات التبادل التجاري بالسلع الزراعية بين الأردن وسورية:

٤-٥-١- مقارنة الصادرات الزراعية الأردنية والمستوردات الزراعية السورية:

يشير الملحق رقم (١) إلى معدل التوافق والحد الأعلى بين صادرات الأردن ومستوردات سورية لمجموعة من السلع الزراعية المختارة خلال الأعوام (١٩٩٥-٢٠٠٢)، ونلاحظ من خلال تطور هذا المعدل بأنه كان ضعيفا جدا خلال هذه الأعوام.

ونلاحظ أنه خلال عام ١٩٩٧، ارتفع ارتفاعا طفيفا إلى ١٢,٦٪، ثم عاد للانخفاض عام ١٩٩٨ إلى ٢,٩٪، وصولا إلى عام ٢٠٠٢ حيث وصل إلى ٦,٩٪. ويرجع السبب في هذا الضعف إلى عدم تطابق أغلب السلع المشابهة التي تقوم الأردن بتصديرها والسلع التي تقوم سورية باستيرادها، ويظهر هذا واضحا من خلال تدني قيمة الحد الأعلى طيلة هذه الأعوام مقارنة

بقيمة الصادرات الأردنية الإجمالية، والمستوردات السورية الإجمالية من هذه السلع، فقد وصلت قيمة الحد الأعلى لسنة ١٩٩٥ إلى ٠,٩ مليون دولار، وهذه القيمة لا تمثل سوى ١,٣٪ من الصادرات الأردنية الإجمالية من هذه السلع والتي وصلت إلى ٦٩,١٣ مليون دولار، و ٠,٧٤٪ فقط من المستوردات السورية الإجمالية من هذه السلع، والتي وصلت إلى ١٢٠,٩٢ مليون دولار. ويشير الجدول (٤-٥) إلى أن قيمة لحد الأعلى لتدقق السلع الزراعية بين الأردن وسورية لعام ٢٠٠٢ وصل إلى ١٤,٢١ مليون دولار، وهذه القيمة لا تشكل سوى ما نسبته ١٣,٦٤٪ من إجمالي الصادرات الأردنية من هذه السلع، و ٤,٢٥٪ فقط من إجمالي المستوردات السورية من هذه السلع، وهذا ما انعكس سلباً على معدل التوافق والذي لم يتجاوز ٦,٩٪ وهو توافق ضعيف جداً.

أما بالنسبة للصادرات الأردنية الفعلية إلى سورية من هذه السلع، ومن خلال الملحق رقم (٣)، نجد أن قيمتها وصلت إلى ٧,٢٣ مليون دولار، وهذه القيمة تشكل ما نسبته ٥٠,٨٧٪ مما كان من الممكن أن تصل إليه الصادرات الأردنية إلى سورية من هذه السلع، في حين لم تتجاوز نسبة ٢,١٦٪ من إجمالي المستوردات السورية من هذه السلع.

أما بالنسبة للتبادل السلعي بين البلدين، تعد سلعة الطماطم من أهم السلع التي تم تصديرها إلى سورية، حيث استوردت سورية ما قيمته ٥,٠٢ مليون دولار من الأردن، وهذه القيمة تمثل ما نسبته ٨,٤٧٪ من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلعة والتي تصل إلى ٥٩,٢٣ مليون دولار، و ٨٠,٤٤٪ من إجمالي مستوردات سورية من هذه السلعة.

أما بالنسبة لسلعة البطاطس، فقد قامت الأردن بتصدير ما قيمته ١,٥٢ مليون دولار إلى سورية، وهذه القيمة تمثل ما نسبته ٢٣,٦٪ من إجمالي الصادرات الأردنية، و ٨٤,٩٪ من إجمالي المستوردات السورية من هذه السلعة. للعلم أنه كان بإمكان الأردن تلبية كافة مستوردات سورية من هذه السلعة والبالغة ١,٧٩ مليون دولار.

أما بالنسبة لسلعة الليمون، فقد وصلت قيمة الصادرات الأردنية إلى سورية من هذه السلعة إلى ٠,٠٠٩ مليون دولار، وهذه القيمة لا تمثل سوى ٣,٢٨٪ من إجمالي الصادرات الأردنية، و ٩,٢٧٪ من إجمالي المستوردات السورية من هذه السلعة. للعلم أنه كان بإمكان الأردن تزويد كافة احتياجات سورية من هذه السلعة.

وهناك سلعا أخرى تقوم الأردن بتصديرها إلى سورية ولكنها أقل أهمية من السلع السابقة مثل سلعة البطيخ والشمام، والفاصوليا الخضراء، والبرتقال واليوسفي، والخيار والقنء. حيث لم تتجاوز الصادرات الأردنية إلى سورية من هذه السلع ٠,٦٧ مليون دولار.

جدول (٤-٥)
الصادرات الأردنية الإجمالية والمستوردات السورية الإجمالية لمجموعة من السلع الزراعية لعام
٢٠٠٢

السلع الزراعية	الصادرات الأردنية	المستوردات السورية	الحد الأعلى لتدفق السلع الزراعية بين الأردن وسوريا (١)
القمح	٠	٠,٣	٠
الشعير	٠	٣١,١٩	٠
الذرة	٠	١٠٠,٩٣	٠
الأرز	٠	٤٩,٥٨	٠
البطاطس	٦,٤٤	١,٧٩	١,٧٩
العدس	٠,٠٤	٠,٦٤	٠,٠٤
الحمص	٠	٢,٧٥	٠
الفول السوداني	٠	٢,٣٨	٠
السمسم	٠,١٤	٢٠,٢١	٠,١٤
زيت الزيتون	٠,٩	٠	٠
الفول الجاف	٠	٠,٣١	٠
الطماطم	٥٩,٢٣	٦,٢٤	٦,٢٤
البصل	٠,٢٦	١,٠٥	٠,٢٦
الفاصوليا الخضراء	٥,٦	٠,١١	٠,١١
البطيخ والشمام	٥,٥٧	٠,٢٦	٠,٢٦
الخيار والقتاء	١٣,٥٣	٠,٤٣	٠,٤٣
البرتقال واليوسفي	١,٨٦	٠,١٤	٠,١٤
الليمون	٢,٧٤	٠,٩٧	٠,٩٧
الموز	٠	٢٠,٤٨	٠
المانجو	٠	٠,١	٠
التفاح	٠,٥٤	٠	٠
العنب	٠,٤٨	٠	٠
التمور	٠,٠٧	٢,٤	٠,٠٧
الألبان ومنتجاتها	٣,٣٤	٥٣,٢٩	٣,٣٤
العسل الطبيعي	٠,٠٢	٠	٠
البن الأخضر	٠	١٨,٦٢	٠
التبغ الخام	٠	٠	٠
اللحوم الحمراء	٢,٩٧	٠,٠٤	٠,٠٤
لحوم الدواجن	٠	٠	٠
البيض	٠,١٤	٠,٤١	٠,١٤
جملة الأسماك	٠,٢٤	١٩,٦٣	٠,٢٤
المجموع	١٠٤,١١	٣٣٤,٢٥	١٤,٢١

* المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد
رقم ٢٣، الخرطوم ٢٠٠٣.

* (١) حسب من قبل الباحث.

٤-٥-٢- مقارنة المستوردات الزراعية الأردنية والصادرات الزراعية السورية:

يشير الملحق رقم (٢) إلى معدل التوافق والحد الأعلى بين واردات الأردن وصادرات سورية لمجموعة مختارة من السلع الزراعية، ونلاحظ من خلال تطور هذا المعدل أنه وخلال الأعوام (١٩٩٥-١٩٩٧)، ارتفع من ٢٤٪ عام ١٩٩٥، إلى ٤٨٪ عام ١٩٩٧، وهو توافق متوسط، ويرجع السبب في ذلك إلى تطابق عدد كبير من السلع المتشابهة التي تقوم الأردن باستيرادها والسلع التي تقوم سورية بتصديرها، وهذا ما تعكسه بشكل واضح نسبة الحد الأعلى إلى إجمالي الصادرات السورية والمستوردات الأردنية من هذه السلع، حيث وصلت قيمة الحد الأعلى لعام ١٩٩٧، إلى ٢٤٤,٤٥ مليون دولار، وهذه القيمة تمثل ما نسبته ٤٩,٥٧٪ من إجمالي المستوردات السورية، و ٣٢,١٪ من إجمالي الصادرات الأردنية من هذه السلع. أما خلال الأعوام (١٩٩٨-٢٠٠٢)، أخذ هذا المعدل بالانخفاض والتذبذب، فقد تآرجح هذا المعدل بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، فانخفض إلى ٢٧٪ عام ١٩٩٨ ثم أخذ بالانخفاض والتذبذب في الأعوام اللاحقة وصولاً إلى عام ٢٠٠٢، حيث وصل إلى ١٥٪، ويشير الجدول (٤-٦) إلى أن الحد الأعلى لتدفق السلع الزراعية بين سورية والأردن لعام ٢٠٠٢ وصل إلى ١٠٥,٨٥ مليون دولار، وهذه القيمة تشكل ما نسبته ٢٨,٣٥٪ من إجمالي المستوردات الأردنية، و ٢٥,٠١٪ من إجمالي الصادرات السورية من هذه السلع، وهذا ما انعكس سلباً على معدل التوافق الضعيف لذلك العام والذي لم يتجاوز ١٥٪.

أما الصادرات الزراعية السورية إلى الأردن من هذه السلع، ومن خلال الملحق رقم (٣)، نجد أن قيمتها وصلت إلى ٢٥,٥٦ مليون دولار، وهذه القيمة تمثل ما نسبته ٢٤,١٤٪ مما كان من الممكن أن تبلغه هذه الصادرات إلى الأردن من هذه السلع، و ٦,٨٤٪ من إجمالي المستوردات الأردنية، و ٦,٠٤٪ فقط من إجمالي الصادرات السورية من هذه السلع.

أما بالنسبة للتبادل السلعي بين البلدين، فقد وصلت مستوردات الأردن من سلعة البرتقال واليوسفي من سورية إلى ما قيمته ٧,٢٧ مليون دولار، وهذه القيمة تمثل ما نسبته ٦١,٠٩٪ من إجمالي مستوردات الأردن من هذه السلعة والتي وصلت إلى ١١,٩ مليون دولار، و ٤٨,٣٦٪ من إجمالي صادرات سورية من هذه السلعة والتي وصلت إلى ١٥,٠٣ مليون دولار. ومنه فإنه كان بإمكان الأردن استيراد كافة احتياجاتها من هذه السلعة من سورية.

أما بالنسبة لسلعة اللحوم الحمراء، فقد بلغت المستوردات الأردنية من سورية ٥,٥٦ مليون دولار، وهذه القيمة لا تمثل سوى ١٠,٨٦٪ من إجمالي المستوردات الأردنية، و ١٠,٧٨٪ من إجمالي الصادرات السورية من هذه السلعة.

جدول (٦-٤)

المستوردات الأردنية الإجمالية والصادرات السورية الإجمالية لمجموعة من السلع الزراعية لعام ٢٠٠٢

السلع الزراعية	المستوردات الأردنية	الصادرات السورية	الحد الأعلى لتدفق السلع الزراعية بين سوريا والأردن (١)
القمح	١,٨٩	٠,٥٣	٠,٥٣
الشعير	٣١,٥	٧,٥٣	٧,٥٣
الذرة	٥٧,٣٨	٠,١٢	٠,١٢
الأرز	٣٨,٩	٠	٠
البطاطس	٥,٧٦	٥,٥٥	٥,٥٥
العدس	٢,٩٣	٢١,٩٩	٢,٩٣
الحمص	٩,٦	٠,٤١	٠,٤١
الفول السوداني	٢,٨٤	٠	٠
زيت الزيتون	٠	١١,١٦	٠
الفول الجاف	٢,٢٥	٢,٦٥	٢,٢٥
الطماطم	٠	٥٩,٨٥	٠
البصل	٣,٢١	٠,٦٢	٠,٦٢
الفاصوليا	٠	١,٤	٠
الخضراء	٠	١,٤	٠
البطيخ والشمام	٠,٢٧	٦,٨٧	٠,٢٧
الخيار والقناء	٠	٠,٠٨	٠
البرتقال واليوسفي	١١,٩	١٥,٠٣	١١,٩
الليمون	١,٧٨	٠,٢٥	٠,٢٥
التفاح	٧,٦٢	٧,٢١	٧,٢١
العنب	٢,٩١	١٨,٦٤	٢,٩١
التمور	٣,٧١	٠,١٩	٠,١٩
الألبان ومنتجاتها	٧٢,٦٩	٨,٦٤	٨,٦٤
العسل الطبيعي	١,٤٤	٠,٠٩	٠,٠٩
البن الأخضر	١٠,٣٥	٠,٠١	٠,٠١
القطن الشعير	١,٢	١٩٩,٤٥	١,٢
التبغ الخام	٢٩,٧٣	٢,١٣	٢,١٣
اللحوم الحمراء	٥١,١٨	٥١,٠٢	٥١,٠٢
لحوم الدواجن	٢,٦٩	٠,٠٣	٠,٠٣
البيض	٠,٠٦	١,٧٢	٠,٠٦
جملة الأسماك	١٩,٤٩	٠	٠
المجموع	٣٧٣,٢٨	٤٢٣,١٧	١٠٥,٨٥

*المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم ٢٣، الخرطوم ٢٠٠٣.

* (١) حسب من قبل الباحث.

أما بالنسبة لسلعة الشعير، فقد بلغت قيمة المستوردات الأردنية من سورية ٣,٠٥ مليون دولار، في حين كانت المستوردات الأردنية الإجمالية منها ٣١,٥ مليون دولار، أما الصادرات الإجمالية السورية منها فقد وصلت إلى ٧,٥٣ مليون دولار. ومنه كان بإمكان الأردن استيراد ما نسبته ١٦,٠٣٪ من هذه السلعة من سورية.

أما بالنسبة لسلعة التفاح، فقد بلغت مستوردات الأردن من سورية ٣,٢٨ مليون دولار، وهذه القيمة تمثل ما نسبته ٤٣,٠٤٪ من إجمالي المستوردات الأردنية من هذه السلعة، والتي وصلت إلى ٧,٦٢ مليون دولار، في حين كان إجمالي صادرات سورية من هذه السلعة يصل إلى ٧,٢١ مليون دولار، ومنه كان بإمكان الأردن استيراد ما نسبته ٩٤,٦١٪ من هذه السلعة من سورية.

أما بالنسبة لسلعة العنب، فقد بلغت الصادرات السورية إلى الأردن بما قيمته ٢,٠٣ مليون دولار، وهذه القيمة تمثل ما نسبته ٦٩,٧٥٪ من إجمالي المستوردات الأردنية من هذه السلعة والتي وصلت إلى ٢,٩١ مليون دولار، للعلم أن القدرة التصديرية لسوريا من هذه السلعة عالية وتصل إلى ١٨,٦٤ مليون دولار، ومنه فإنه كان بإمكان الأردن استيراد كافة احتياجاته من هذه السلعة من سورية.

أما بالنسبة لسلعة العدس، فقد وصلت الصادرات السورية إلى الأردن من هذه السلعة ١,٨ مليون دولار، وهذه القيمة تمثل ٦١,٤٪ من إجمالي المستوردات الأردنية، و ٨,١٨٪ فقط من إجمالي الصادرات السورية من هذه السلعة. ومن الملاحظ أيضا أنه كان بإمكان الأردن تلبية كافة مستورداته من هذه السلعة من سورية.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك سلعا أخرى تقوم الأردن باستيرادها من سورية ولكنها ذات أهمية أقل من السلع السابقة مثل سلعة البطاطس، والبصل، والحمص، والفول الجاف، والبطيخ والشمام، والقمح، والألبان ومنتجاتها. حيث لم تتجاوز قيمة المستوردات الأردنية من هذه السلع ٢,٧٥ مليون دولار.

٣-٥-٤- الفرص المتاحة أمام زيادة حجم الصادرات الأردنية إلى سورية:

من خلال الجدولين (٤-٥) و (٤-٦)، ومن خلال التحليل السابق نجد بأن الأردن تتمتع بالكفاءة في تصدير سلعة الطماطم، والفاصوليا الخضراء، والبطيخ والشمام، والخيار والقنا، والبطاطس، والليمون.

أما سورية فقد أثبتت الكفاءة في تصدير سلعة الشعير، والعدس، واللحوم الحمراء، والفول الجاف، والبرنقال واليوسفي، والتفاح، والبطيخ والشمام، والقطن الشعير.

وتفاديا للتبادل التجاري غير المخطط، ومن أجل زيادة حجم الصادرات الزراعية الأردنية إلى سورية نقترح ما يلي:

ترصد قيمة كل سلعة من السلع التي يعتبر الأردن كفوءا بتصديرها إلى سورية وذلك بالاعتماد على قيمة الحد الأعلى للسلع المتشابهة والمتوافقة بين البلدين، وبذلك تكون حجم الصادرات الزراعية الأردنية المقترحة إلى سورية كما يلي:

١,٧٩ مليون دولار من سلعة البطاطس، و ٦,٢٤ مليون دولار من سلعة الطماطم، و ٠,١١ مليون دولار من سلعة الفاصوليا الخضراء، و ٠,٢٦ مليون دولار من سلعة البطيخ والشمام، و ٠,٤٣ مليون دولار من سلعة الخيار والقناء، و ٠,٩٧ مليون دولار من سلعة الليمون. ومنه يصبح المجموع الكلي من هذه السلع ٩,٨ مليون دولار، في حين كانت صادرات الأردن إلى سورية من هذه السلع ٧,٢ مليون دولار. ومنه فإنه بالإمكان زيادة حجم الصادرات الزراعية الأردنية إلى سورية من هذه السلع بما قيمته ٢,٦ مليون دولار. ويمكن للأردن استيراد احتياجاتها من السلع الزراعية السورية والتي تتمتع سورية بكفاءة في تصديرها بهذا المبلغ، مثل سلعة الشعير، والبرنقال واليوسفي، والفول الجاف، والتفاح.

الفصل الخامس

أثر تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الصادرات
والمستوردات الزراعية الأردنية مع دول عربية مختارة

١-٥ مقدمة:

تناولت الفصول السابقة تقديم نبذة عن خصائص القطاع الزراعي الأردني وتطوره خلال السنوات الماضية، حيث تناولت تطور الإنتاج الزراعي في الأردن، والعمالة في القطاع الزراعي الأردني، وتطور الصادرات والمستوردات الزراعية الأردنية، وتطور الصادرات والمستوردات الزراعية مع الدول العربية، كذلك تطور المساحات المزروعة، وتطور رأس المال في القطاع الزراعي الأردني، والمشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي الأردني، كذلك تم التطرق إلى مفهوم التوافق بين الصادرات والمستوردات الزراعية الأردنية، والصادرات والمستوردات الزراعية للدول قيد الدراسة، كذلك تم التطرق لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من حيث برنامجها التنفيذي وأسسها ومعاييرها.

سيتناول هذا الفصل تقديم تفصيل لأثر تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الصادرات والمستوردات الزراعية الأردنية، وذلك من خلال بناء نماذج لكل من الصادرات والواردات الزراعية الأردنية مع الدول العربية المتمثلة في عمان، ولبنان، وسورية.

٢-٥- النموذج القياسي المستخدم:

تم تطوير النماذج القياسية لكل من دالة الصادرات ودالة المستوردات في هذه الدراسة استناداً إلى النظرية الاقتصادية وطرق القياس الاقتصادي، وتم صياغة هذه النماذج على النحو الآتي:

١-٢-٥- دالة الصادرات الزراعية:

تم تطوير دالة الصادرات استناداً إلى النماذج المستخدمة من قبل (Goldstein & Khan, 1978)، و(Khan, 1974)، و(Bond, 1982)، والتي تقيس دالة الصادرات والتي تعتمد على الأسعار النسبية، و الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة، و سعر الصرف، وهذه الدالة يمكن عرضها رياضياً كما يلي:

$$X_t = \beta_0 + \beta_1 (P_x/P_w) + \beta_2 (W_t) + \beta_3 (S_t) + D_t$$

حيث أن:

X_t = قيمة الصادرات الزراعية الأردنية إلى الدول قيد الدراسة (لبنان، عُمان، سوريا)، في الفترة t .

P_x = الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات الزراعية الأردنية.

PW = الرقم القياسي للأسعار في الدول قيد الدراسة.

Wt = الناتج المحلي الإجمالي في الدول قيد الدراسة، والمعبر عنه بالرقم القياسي للإنتاج الزراعي في هذه الدول كمتغير تقريبي.

St = سعر صرف الدينار الأردني (عدد الوحدات من عملات الدول قيد الدراسة مقابل وحدة واحدة من الدينار الأردني).

Dt : المتغير التأشير (الوهمي) المتمثل في تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى بين الدول العربية. حيث يشير الصفر إلى ما قبل تطبيق الاتفاقية، وهي الفترة الزمنية الممتدة بين الأعوام (١٩٨٨-١٩٩٧) و(١) إلى ما بعد تطبيق الاتفاقية، وهي الفترة الزمنية الممتدة بين الأعوام (١٩٩٨-٢٠٠٣).
t: الزمن.

إن ارتفاع النسبة (Px/Pw) ، أي ارتفاع قيمة الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات الزراعية الأردنية إلى الرقم القياسي للأسعار في الدول قيد الدراسة، تؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات الزراعية الأردنية، أي أن العلاقة بينهما علاقة عكسية وإشارتها سالبة. وذلك لأنها تعني أن الأسعار النسبية في الأردن أعلى من الأسعار النسبية في الدول الأخرى.

أما العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي في الدول قيد الدراسة وقيمة الصادرات الزراعية الأردنية إلى هذه الدول، فهي طردية وإشارتها موجبة، لأنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول كلما زادت قدرة الأردن على زيادة الصادرات الزراعية إليها. أما علاقة سعر الصرف S بالصادرات الزراعية الأردنية فهي علاقة عكسية، فعند زيادة سعر الصرف ترتفع أسعار الصادرات الزراعية الأردنية في الأسواق الخارجية، وبالتالي ينخفض الطلب عليها. ولقياس معاملات هذه المتغيرات، نأخذ اللوغاريتم لطرفي الدالة لتصبح كما يلي:

$$\log X_t = \beta_0 + \beta_1 \log(Px/Pw) + \beta_2 \log(Wt) + \beta_3 \log(St) + Dt$$

٥-٢-٢- دالة الطلب على المستوردات:

تم تطوير دالة الطلب على المستوردات استناداً إلى دراسات قام بها (Arize and Afifi 1987) و(Khan 1974). حيث أن الطلب على المستوردات يعتمد على الأسعار النسبية، والناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة، وسعر صرف العملة للدولة المستوردة، والتي يمكن عرضها رياضياً كما يلي:

$$M_t = \beta_0 + \beta_1 (Pm/Pd) + \beta_2 (Y_t) + \beta_3 (S_t) + Dt$$

حيث أن:

M_t = قيمة المستوردات الزراعية الأردنية من الدول قيد الدراسة (البنان، عُمان، سوريا)، في الفترة t .

P_m = الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات الزراعية الأردنية.

P_d = الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن.

Y_t = الناتج المحلي الإجمالي GDP في الأردن، والمعبر عنه بالرقم القياسي للإنتاج الزراعي في الأردن كمتغير تقديري.

S_t = سعر صرف الدينار الأردني (عدد الوحدات من عملات الدول قيد الدراسة مقابل وحدة واحدة من الدينار).

D_t : المتغير التأثيري (الوهمي) المتمثل في تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى بين الدول العربية.

فعند ارتفاع النسبة (P_m/P_d) ، تؤدي إلى انخفاض المستوردات الزراعية الأردنية من الدول قيد الدراسة، لأن هذا معناه أن الأسعار النسبية في الدول الأخرى أعلى من الأسعار النسبية في الأردن، ومنه فإن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.

أما العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي في الأردن والواردات الزراعية الأردنية هي علاقة طردية، فعند زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأردن تزداد القدرة الإستيرادية الأردنية من الدول الأخرى.

أما علاقة سعر الصرف بالمستوردات الزراعية الأردنية فهي طردية، لأنه عند ارتفاع سعر صرف الدينار الأردني مقارنة بأسعار صرف العملات الأخرى، تزداد المستوردات الأردنية من الخارج، بسبب انخفاض أسعار السلع في الخارج مقارنة بأسعارها داخل الأردن. ولقياس معاملات المتغيرات، نأخذ اللوغاريتم لطرفي الدالة لتصبح كما يأتي:

$$\log M_t = \beta_0 + \beta_1 \log (P_m/P_d) + \beta_2 \log (Y_t) + \beta_3 \log (S_t) + D_t$$

* تم استخدام الرقم القياسي للإنتاج الزراعي كبديل عن الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن الصادرات والمستوردات الزراعية الأردنية لا تساهم إلا بنسبة قليلة جدا في الناتج المحلي الإجمالي الأردني.

٣-٥- تقدير النماذج القياسية المعدة للدراسة:

لتقدير معاملات دالة الصادرات الزراعية بين الأردن من جهة، والدول قيد الدراسة من جهة أخرى، والمتمثلة في لبنان، وعمان، وسوريا، وتأثير تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى على هذه الصادرات والمستوردات الزراعية الأردنية، استخدمنا أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، (Multiple Linear Regression)، والذي يتم تقديره وفق طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (OLS)، لكن عند ملاحظة النتائج ومن خلال علاقات الارتباط (Var) ومصفوفة الارتباط، تبين أن هناك علاقة ارتباط قوية جداً بين متغير سعر الصرف النسبي الحقيقي للدينار الأردني أمام عملات الدول قيد الدراسة والرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات والمستوردات الزراعية الأردنية، ويرجع السبب في ذلك كون الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات والمستوردات الزراعية الأردنية يعكس سعر الصرف، بالإضافة إلى أن كل من لبنان وعمان والأردن لديهم سعر صرف ثابت أمام الدولار الأمريكي، وبناءً على ما سبق استنتجت الدراسة إلى أنه لا بد من حذف إحدى متغيرات نموذج الدراسة، لتفادي المشكلات الإحصائية، مثل الارتباط الذاتي والارتباط الخطي المتعدد، كون المتغيران يمثلان نفس الهدف حسب النظرية الاقتصادية، ونظراً لأهمية الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات والمستوردات الزراعية الأردنية، كان لا بد من حذف متغير سعر صرف الدينار الأردني أمام العملات الأخرى. وكانت النتائج كما يلي:

٣-٥-١- دالة عرض الصادرات الزراعية إلى سورية:

$$\log X_t = -17.642 + 4.418 \log(P_x/P_w) + 8.884 \log(W_t) + 0.564 D$$

tc:	(1.716)	(2.417)	(1.145)
S.E	0.125	0.042	0.285
Fc = 5.075	DW = 1.903	R ² = 0.656	

يلاحظ من التقدير السابق مايلي:

أ- من الناحية الإحصائية:

النموذج معنوي ككل وهذا ما تعكسه قيمة اختبار F، والقوة التفسيرية مقبولة وبنسبة

٦٥,٦٪، من خلال قيمة معامل التحديد R².

أما بالنسبة لمعنوية المعالم المقدرة في النموذج، فقد كانت متفاوتة حسب اختبار t، وكما يلي:

المتغير الوهمي: موجب الإشارة وغير معنوي عند مستوى دلالة ٥%. وهذا معناه أن لا تأثير له.

الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات الزراعية الأردنية نسبة للرقم القياسي للأسعار في سورية: موجب الإشارة وغير معنوي عند مستوى دلالة ٥%.
الرقم القياسي للإنتاج الزراعي في سورية: موجب الإشارة ومعنوي عند مستوى دلالة ٥%.

ب- من الناحية الاقتصادية:

جاء النموذج السابق متناسق مع النظرية الاقتصادية والواقع العملي، حيث لم يكن هناك تأثير فعلي للمتغير الوهمي الذي يمثل تطبيق الاتفاقية، أي أنها لم يكن لها تأثير على عرض الصادرات الزراعية الأردنية إلى سورية، وهذا متناسب مع الواقع العملي القائم في هذا المجال.

في حين زيادة الدخل في سورية، والذي يعبر عنه الرقم القياسي للإنتاج الزراعي في سورية، جاء معنوي وموجب وموافق للنظرية الاقتصادية، أي ذو تأثير طردي، أي أن زيادته بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة الصادرات الزراعية الأردنية إلى سورية بنسبة ٨,٨٨٤٪. أما متغير الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات الزراعية الأردنية نسبة للرقم القياسي للأسعار في سورية فقد أعطى الإشارة الموجبة التي هي مخالفة للنظرية الاقتصادية، فقد جاء غير معنوي بسبب:

- الإشارة موجبة وهو مخالف للنظرية الاقتصادية.
- بسبب كون أسعار السلع في سورية بشكل مطلق أرخص من الأسعار في الأردن، لذلك فإن تأثير ارتفاع السعر أو انخفاضه لم يكن ذو تأثير واضح على حجم التجارة الزراعية بين البلدين، مما أفقده الأهمية والمعنوية.

٥-٣-٢- دالة طلب المستوردات الزراعية من سورية:

$$\log M_t = -5.752 - 4.307 \log (P_m/P_d) + 3.601 \log (Y_t) + 0.595 D$$

tc	(-2.499)	(3.319)	(2.583)
S.E	0.031	0.008	0.027
Fc = 7.30	DW = 2.226	R ² = 0.687	

يلاحظ من التقدير السابق مايلي:

أ- من الناحية الإحصائية:

- النموذج معنوي بصورة كاملة من خلال اختبار F، والقوة التفسيرية عالية وبنسبة ٦٨,٧٪، من خلال معامل التحديد R^2 .
- وقد جاءت معنوية المعالم المقدرة في النموذج حسب اختبار t كمايلي:
- المتغير الوهمي: موجب الإشارة ومعنوي عند مستوى دلالة ٥٪.
 - الرقم القياسي للإنتاج الزراعي في الأردن: موجب الإشارة ومعنوي عند مستوى دلالة ٥٪.
 - الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات الزراعية الأردنية نسبة للرقم القياسي للأسعار في الأردن: سالب الإشارة ومعنوي عند مستوى دلالة ٥٪.

ب- من الناحية الاقتصادية:

- جاءت جميع المتغيرات موافقة للنظرية الاقتصادية وذات دلالة إحصائية.
- فقد أظهرت النتائج أن زيادة الدخل في الأردن والمتمثل بالرقم القياسي للإنتاج الزراعي كمتغير تقديري بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة المستوردات الزراعية الأردنية من سورية بنسبة ٣,٦٠١٪، والإشارة كانت موجبة وذات دلالة إحصائية.
 - أظهرت النتائج أن معلمة المتغير الوهمي كانت موجبة الإشارة وذات دلالة إحصائية، أي أن الاتفاقية أثرت بشكل إيجابي على المستوردات الزراعية الأردنية من سورية، وأدت إلى زيادتها. أي أن الصادرات الزراعية الأردنية ليست ذات قيمة بل أن الصادرات السورية للأردن هي أكثر أهمية.
 - أما بالنسبة لإشارة الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات الزراعية الأردنية نسبة للرقم القياسي للأسعار في الأردن، فقد جاءت إشارته سالبة وذات دلالة إحصائية، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية. أي أن زيادته بنسبة ١٪، ستؤدي إلى انخفاض المستوردات الزراعية الأردنية من سورية بنسبة ٤,٣٠٧٪.

٣-٥-٣- دالة عرض الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان:

$$\log X_t = -9.239 + 0.420 \log(P_x/P_w) + 5.288 \log(W_t) - 0.219 D$$

$$t_c \quad (0.793) \quad (5.527) \quad (-2.158)$$

$$S.E \quad 0.443 \quad 0.000 \quad 0.051$$

$$F_c = 11.836 \quad DW = 2.054 \quad R^2 = 0.747$$

نلاحظ من التقدير السابق مايلي:

أ- من الناحية الإحصائية:

النموذج ككل معنوي وهذا وما تعكسه قيمة F، والقوة التفسيرية للنموذج عالية وبنسبة ٧٤,٧٪، من خلال قيمة معامل التحديد R^2 .

أما بالنسبة لمعنوية المعامل المقدرة في النموذج، فقد كانت متفاوتة حسب اختبار t: المتغير الوهمي: سالب الإشارة ومعنوي عند مستوى دلالة ٥٪.

الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات الزراعية الأردنية نسبة للرقم القياسي للأسعار في لبنان: موجب الإشارة وغير معنوي عند مستوى دلالة ٥٪.

الرقم القياسي للإنتاج الزراعي في لبنان: موجب الإشارة ومعنوي عند مستوى دلالة ٥٪.

أما من الناحية الاقتصادية:

- جاء الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات الزراعية الأردنية نسبة للرقم القياسي للأسعار في لبنان ليس له تأثير على الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان، وذلك بسبب خضوع الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان في أغلب الأحيان الرزنامة الزراعية، لذلك جاءت إشارته موجبة وغير معنوية.

- أما بالنسبة لمعلمة المتغير الوهمي، كانت معنوية وسالبة الإشارة، وهذا معناه أن تأثير الاتفاقية على الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان هو تأثير سلبي. وهذا ما تعكسه إشارة المتغير الوهمي. ويرجع السبب في ذلك إلى نوعية السلع المصدرة والتي تخضع للرزنامة الزراعية التي تطبقها لبنان على السلع الزراعية الأردنية.

- كما أظهرت النتائج أن زيادة الدخل في لبنان والذي يمثله الرقم القياسي للإنتاج الزراعي، بنسبة ١٪ ستؤدي إلى زيادة الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان بنسبة ٥,٢٨٨٪. والإشارة جاءت موجبة والعلاقة طردية وموافقة للنظرية الاقتصادية.

٣-٥-٤- دالة طلب المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان:

$$\log M_t = -2.487 + 2.009 \log (Pm/Pd) + 1.896 \log (Y_t) - 0.420 D$$

tc	(1.718)	(2.938)	(-2.509)
S.E	0.111	0.012	0.027
Fc = 8.410	DW = 1.833	R ² = 0.678	

يلاحظ من التقدير السابق مايلي:

أ- من الناحية الإحصائية:

اختبار F يعكس وبشكل واضح معنوية النموذج، ومن خلال معامل التحديد R² نلاحظ أن القوة التفسيرية عالية وبنسبة ٦٧,٨٪. وقد جاءت معنوية المعالم المقدرة في النموذج حسب اختبار t كما يلي: المتغير الوهمي: سالب الإشارة ومعنوي عند مستوى دلالة ٥%. الرقم القياسي للإنتاج الزراعي في الأردن: موجب الإشارة ومعنوي عند مستوى دلالة ٥%. الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات الزراعية الأردنية نسبة للرقم القياسي للأسعار في الأردن: موجب الإشارة وغير معنوي عند مستوى دلالة ٥%.

ب- أما من الناحية الاقتصادية نلاحظ مايلي:

- يعزى عدم معنوية معلمة الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات الزراعية الأردنية نسبة إلى الرقم القياسي للأسعار في الأردن، كون إشارتها موجبة وهي مخالفة للنظرية الاقتصادية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن معظم المنتجات الزراعية التي يستوردها الأردن من لبنان تكون غير متوفرة في الأردن أو في غير موسمها الزراعي، وكون المنتجات الزراعية اللبنانية المستوردة من طرف الأردن تخضع إلى الرزنامة الزراعية في أغلب الأحيان. وعليه فإن تأثير هذا المتغير يعد ضعيفا جدا على حجم المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان.

- كما أظهرت النتائج أن زيادة الدخل في الأردن والمتمثل بالرقم القياسي للإنتاج الزراعي قد جاء موجبا ومعنويا وموافقا للنظرية الاقتصادية، ومعنى ذلك أن زيادته بنسبة ١٪ ستؤدي إلى زيادة المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان بنسبة ١,٨٩٦٪. وهذا موافق للنظرية الاقتصادية.

- أما بالنسبة لمعلمة المتغير الوهمي، فقد جاءت معنوية وسالبة الإشارة وقليلة التأثير، أي ان الاتفاقية أثرت بشكل سلبي على المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان. ويعزى ذلك إلى تأثير الرزنامة الزراعية على المستوردات الزراعية من لبنان.

٣-٥-٥- دالة عرض الصادرات الزراعية الأردنية إلى عمان:

$$\log X_t = -17.447 + 1.749 \log(Px/Pw) + 9.211 \log(Wt) - 0.0724 D$$

$$t_c \quad (1.907) \quad (2.503) \quad (-0.148)$$

$$S.E \quad 0.086 \quad 0.031 \quad 0.885$$

$$F_c = 40.559 \quad DW = 2.180 \quad R^2 = 0.924$$

يلاحظ من التقدير السابق مايلي:

أ- من الناحية الإحصائية:

النموذج معنوي بصورة كاملة من خلال اختبار F، والقوة التفسيرية عالية وبنسبة ٩٢,٤٪، من خلال معامل التحديد R^2 .

وقد جاءت معنوية المعالم المقدره في النموذج حسب اختبار t كمايلي:

- المتغير الوهمي: سالب الإشارة وغير معنوي عند مستوى دلالة ٥٪.

- الرقم القياسي للإنتاج الزراعي في عمان: موجب الإشارة ومعنوي عند مستوى دلالة ٥٪.

- الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات الزراعية الأردنية نسبة للرقم القياسي للأسعار في

عمان: موجب الإشارة وغير معنوي عند مستوى دلالة ٥٪.

ب- من الناحية الاقتصادية:

- أظهرت النتائج أن معلمة المتغير الوهمي غير معنوي وسالب الإشارة، وهذا ما يظهر أن

الاتفاقية لم تؤثر على الصادرات الزراعية الأردنية إلى عمان، وذلك بسبب عدم تنوع المنتجات

الزراعية التي تقوم الأردن بتصديرها إلى عمان، إلى جانب ذلك ساهم إنضمام عمان إلى منظمة

التجارة العالمية على فتح باب المنافسة بوجه السلع الزراعية الأردنية في السوق العماني.

- كما أشارت النتائج إلى أن الصادرات الزراعية الأردنية لا تتأثر بالرقم القياسي لسعر وحدة

الصادرات الزراعية الأردنية نسبة للرقم القياسي للأسعار في عمان، وهذا ما تعكسه الإشارة

الموجبة لهذا المتغير والتي جاءت بدون دلالة إحصائية، ويعزى ذلك إلى كون السوق العمانية في

حاجة للمنتجات الزراعية الأردنية والتي يكون سعرها منخفضا مقارنة بمثيلاتها في عمان، لذلك

فعند ارتفاع سعر المنتجات الزراعية الأردنية تبقى هذه المنتجات بالنسبة للسوق العماني أقل سعرا وأكثر منافسة.

- أما بالنسبة لمدى استجابة الصادرات الزراعية الأردنية لتغيرات الدخل في عمان والذي يمثلها

الرقم القياسي للإنتاج الزراعي في عمان، فعند زيادته بنسبة ١٪ فإن الصادرات الزراعية الأردنية

إلى عمان تزداد بنسبة ٩,٢١١٪، وهذا ما تعكسه معلمة الرقم القياسي للإنتاج الزراعي، حيث جاءت موجبة ومعنوية وموافقة للنظرية الاقتصادية.

٣-٥-٦- دالة طلب المستوردات الزراعية الأردنية من عمان:

$$\log M_t = -2.659 + 5.476 \log (Pm/Pd) + 1.517 \log (Yt) - 1.207 D$$

tc	(1.644)	(0.761)	(-2.929)
S.E	0.135	0.466	0.017
Fc = 4.641	DW = 1.971	R ² = 0.607	

أ- من الناحية الإحصائية:

من خلال اختبار F نلاحظ أن النموذج ككل جاء معنوي، ومن خلال معامل التحديد R²، نلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج عالية وبنسبة ٦٠,٧٪. وقد جاءت معنوية المعالم المقدرة في النموذج حسب اختبار t كما يلي: المتغير الوهمي: سالب الإشارة ومعنوي عند مستوى دلالة ٥٪. الرقم القياسي للإنتاج الزراعي في الأردن: موجب الإشارة وغير معنوي عند مستوى دلالة ٥٪. الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات الزراعية الأردنية نسبة للرقم القياسي للأسعار في الأردن: موجب الإشارة وغير معنوي عند مستوى دلالة ٥٪.

ب- أما من الناحية الاقتصادية نلاحظ مايلي:

- تعزى معنوية المتغير الوهمي وإشارته السالبة، إلى أن تطبيق الاتفاقية يؤثر على طلب المستوردات الزراعية الأردنية من عمان وبشكل سلبي، ويعزى السبب في ذلك إلى أن الاتفاقية حددت معايير جديدة فيما يخص المنتجات الزراعية التي تقوم الأردن باستيرادها من عمان، وهذا ما أثر سلباً على حجم المستوردات الزراعية الأردنية منها، للعلم أن أغلب السلع الزراعية التي تستوردها الأردن من عمان تتمثل بالأسمك، والتمور، والألبان ومنتجاتها.

- كما أظهرت النتائج إلى أن إشارة معلمة الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات الزراعية الأردنية نسبة للرقم القياسي للأسعار في الأردن، جاءت موجبة وغير معنوية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المنتجات الزراعية التي تقوم الأردن باستيرادها من عمان مهمة وضرورية للسوق الأردني، وكون هذه المنتجات لا تنتج بكميات كبيرة في الأردن، ومنه لا بد من استيرادها من عمان لأن سعرها في عمان أقل بكثير من سعرها في الدول المجاورة.

- تعزى عدم معنوية معلمة الدخل في الأردن والذي يمثلها الرقم القياسي للإنتاج الزراعي في الأردن، إلى أن هذا المتغير يمثل كافة مكونات الناتج الزراعي في الأردن، في حين أن المستوردات الزراعية الأردنية من عمان تختص في منتجات زراعية معينة وليست كافة أنواع المنتجات الزراعية، حيث يقوم الأردن باستيرادها حسب حاجة السوق الأردني لهذه المنتجات الزراعية.

*- وفيما يلي ملخص توضيحي عن أثر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الأردن:

جدول (١-٥)

عمان	لبنان	سورية	
لا تأثير	تأثير سلبي	لا تأثير	الصادرات الزراعية الأردنية إلى:
تأثير سلبي	تأثير سلبي	لها تأثير	المستوردات الزراعية الأردنية من:

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

٦-١- النتائج:

١. أظهرت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع الزراعي الأردني في الناتج المحلي الإجمالي في تراجع مستمر، فقد تراجعت في عام ١٩٨٩ إلى ٥,٨٩% بعد أن كانت ٧,٣% عام ١٩٨٠، واستمر هذا التراجع وصولاً إلى عام ٢٠٠٣ حيث لم تتعدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ٢,٥%. وقد يعود سبب ذلك إلى تزايد عدد السكان في المملكة بصورة أسرع من الدخول و تزايد مساحات الأراضي المزروعة، مما أدى إلى زيادة الطلب المحلي.

٢. تميز الميزان التجاري الزراعي الأردني مع الدول العربية بالفائض، بينما تميز بالعجز مع دول العالم. بينما تميز الميزان التجاري الأردني العام بالعجز سواء مع الدول العربية أو مع دول العالم طيلة سنوات الدراسة. ويرجع السبب في ذلك إلى توسع المشاريع التنموية والتي أدت إلى تزايد الطلب المحلي والذي رافقه قلة الموارد لسد حاجات الطلب المحلي بالسلع الأجنبية. أما الميزان التجاري الأردني مع سورية ولبنان، بشقيه الزراعي والعام فقد تميز كذلك بالعجز طيلة فترة الدراسة، أما مع عمان فقد تميز بالعجز إلى غاية عام ١٩٩٧، لكنه تحول إلى الفائض خلال الأعوام (١٩٩٨، ٢٠٠٣).

٣. توصلت الدراسة إلى وجود توافق بين الواردات الزراعية الأردنية والصادرات الزراعية السورية، فقد وصل معدل التوافق عام ١٩٩٧ إلى ٤٨%، ووصلت قيمة الحد الأعلى إلى ٢٤٤,٤٥ مليون دولار. لكنه عاود الانخفاض في السنوات اللاحقة إلى أن وصل معدل التوافق عام ٢٠٠٢ إلى ١٥%، ووصلت قيمة الحد الأعلى في ذلك العام إلى ١٠٥,٥٨ مليون دولار بسبب العوامل الطبيعية كالتذبذب وقلة الأمطار.

أما معدل التوافق بين الواردات الزراعية الأردنية والصادرات الزراعية اللبنانية فقد تميز بالضعف بصورة عامة، عدا الأعوام (٢٠٠٠ و ٢٠٠٢) حيث وصل معدل التوافق إلى (٢٥%، ٣١%) على الترتيب، ووصل الحد الأعلى إلى (٤٥,٣٣، ٧١,٦٠) مليون دولار على التوالي بسبب تنوع وزيادة كفاءة القطاع الزراعي اللبناني.

أما معدل التوافق بين الواردات الزراعية الأردنية والصادرات الزراعية العمانية فقد كان كبيراً في الأعوام (١٩٩٥، ١٩٩٨، ٢٠٠١)، حيث وصل معدل التوافق إلى (٣٧%، ٣٥%، ٥٧%)، على الترتيب، ووصلت قيمة الحد الأعلى إلى (٥٨,٨٨، ٥٧,٣٤، ٧٤,٨٣) مليون دولار على التوالي.

٤. تميز معدل التوافق بين الصادرات الزراعية الأردنية والواردات الزراعية السورية بالضعف، حيث لم تتجاوز قيمته عام (١٩٩٧)، ١٢,٦%، ولم تتجاوز قيمة الحد الأعلى ٢٢,٦٤ مليون دولار. كذلك هو الحال بالنسبة للأعوام (٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢)، حيث لم تتجاوز قيمة معدل التوافق (٠,٨%، ١,٦%، ٦,٩%) على التوالي، ووصلت قيمة الحد الأعلى إلى (٣,٥٥، ٨,١٦، ١٤,٢١) مليون دولار على الترتيب.

أما بالنسبة لمعدل التوافق بين الصادرات الزراعية الأردنية والواردات الزراعية اللبنانية، فقد تميز بالضعف أيضا، حيث وصل في الأعوام (١٩٩٧، ١٩٩٩) إلى (١٥,٦%، ١٣%) على التوالي، ووصل الحد الأعلى إلى (٣٧,٦٢، ٢٠,٩٩) مليون دولار على الترتيب. أما في باقي أعوام الدراسة فقد تميز بالضعف الشديد.

ولم يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لمعدل التوافق بين الصادرات الزراعية الأردنية والواردات الزراعية العمانية، فقد تميز أيضا بالضعف، حيث كانت أحسن قيمة له عام (١٩٩٧)، فقد وصلت إلى ١٤,٢%، ووصلت قيمة الحد الأعلى إلى ٣٥,١٥ مليون دولار. يليها عام (١٩٩٥) حيث وصلت قيمة معدل التوافق إلى ١٣,٣%، ووصل الحد الأعلى في ذلك العام إلى ٢٩,٢١ مليون دولار.

٥. هناك إمكانية كبيرة لزيادة حجم الصادرات الزراعية الأردنية إلى هذه الدول، ففي عام ٢٠٠٢ كان من الممكن زيادة حجم الصادرات الزراعية الأردنية إلى سورية بما مقداره ٢,٦ مليون دولار، وإلى لبنان بما مقداره ٧,٦٢ مليون دولار، وإلى عمان بما مقداره ٩,٧٩ مليون دولار. وذلك عن طريق تصدير الأردن السلع الزراعية التي يتمتع بالكفاءة في إنتاجها إلى هذه الدول.

٦. تأثر عرض الصادرات الزراعية الأردنية إلى سورية بشكل إيجابي بالدخل في سورية ممثلا بالرقم القياسي للإنتاج الزراعي حيث كانت المرونة مرتفعة وبلغت (٨,٨٨٤)، في حين كانت مرونة المتغير التأشيرى ضعيفة وغير معنوية وهذا دليل على أن الاتفاقية لم تؤثر على الصادرات الزراعية إلى سورية، ولم يختلف الأمر بالنسبة للأسعار النسبية حيث كان معاملها غير معنوي، كدليل على عدم تأثيرها على الدالة. ويرجع السبب في ذلك إلى كون الأسعار في سورية وبشكل مطلق أرخص من الأسعار في الأردن.

٧. تأثر عرض الصادرات الزراعية الأردنية إلى لبنان بالدخل ممثلا بالرقم القياسي للإنتاج الزراعي في لبنان، حيث بلغ معامل مرونته (٥,٢٨٨) وذو دلالة إحصائية، في حين كانت إشارة معامل المتغير الوهمي سالبة ومعنوية، وهذا دليل على للاتفاقية أثر سلبي على الصادرات

الزراعية الأردنية إلى لبنان. وكذلك هو الحال بالنسبة للأسعار النسبية، حيث لم يكن لها أي تأثير على دالة الصادرات الزراعية. ويعزى ذلك إلى تأثير الرزنامة الزراعية اللبنانية.

٨. تأثر عرض الصادرات الزراعية الأردنية إلى عمان بالدخل، ممثلاً بالرقم القياسي للإنتاج الزراعي في عمان، حيث كانت المرونة عالية وذات دلالة إحصائية، حيث بلغت (٩,٢١١)، في حين لم يكن هناك أي تأثير للأسعار النسبية وللاتفاقية ممثلاً بالمتغير الوهمي على الدالة. وذلك بسبب عدم تنوع المنتجات الزراعية التي تقوم الأردن بتصديرها إلى عمان.

٩. تأثر طلب المستوردات الزراعية الأردنية من سورية بالدخل ممثلاً بالرقم القياسي للإنتاج الزراعي في الأردن، حيث بلغت مرونته (٣,٦٠١)، أما تأثير الأسعار النسبية فقد كان سلبياً على الدالة، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية، حيث بلغت مرونتها (-٤,٣٠٧)، أما بالنسبة لمرونة المتغير الوهمي والذي يمثل الاتفاقية، فقد كان موجباً وذو دلالة إحصائية، وهذا دليل على أن للاتفاقية أثر إيجابي على المستوردات الزراعية الأردنية من سورية.

١٠. تأثر طلب المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان بشكل إيجابي بالدخل، ممثلاً بالرقم القياسي للإنتاج الزراعي في الأردن، في حين كان معامل المتغير الوهمي سالباً وذو دلالة إحصائية، وهذا دليل على أن للاتفاقية أثر سلبي على المستوردات الزراعية الأردنية من لبنان. ويرجع السبب في ذلك إلى تأثير الرزنامة الزراعية الأردنية.

١١. كان للاتفاقية أثر سلبي على المستوردات الزراعية من عمان، وهذا ما يعكسه معامل مرونة المتغير الوهمي والذي كان سالب الإشارة وذو دلالة إحصائية، في حين لم يظهر أي تأثير للدخل وللأسعار النسبية، حيث كانت معاملاتها بدون دلالة إحصائية، ويرجع السبب في ذلك إلى محدودية المنتجات الزراعية التي يستوردها الأردن من عمان، وبسبب كون المنتجات الزراعية التي يستوردها الأردن هي منتجات مهمة وضرورية للسوق الأردني.

٢-٦- التوصيات:

١- ضرورة إدخال أنماط الزراعة المتكاملة على مستوى المزرعة (إنتاج نباتي وحيواني) وإدخال الزراعات غير التقليدية، النباتات الطبية والعطرية وكذلك النشاطات المكملة والتي تساهم في زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. والعمل على تطوير البنية التحتية للقطاع الزراعي من طرق وشبكات مياه الري. وزيادة الاستثمار الزراعي ورفع كفاءته وهذا من شأنه زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

٢- استغلال المياه الجارية في السيول والأودية، صيانة الينابيع. وحماية الأودية والأخاديد وأبار جمع المياه. وإقامة السدود والحفائر الترابية. وإقامة وسائل الحصاد المائي كإنشاء آبار جمع مياه الأمطار داخل المزرعة وإقامة السدود الترابية في الأراضي الحكومية وذلك لزيادة حجم الثروة المائية وبالتالي زيادة حجم الإنتاج الزراعي في المملكة.

٣- استعمال التقنيات الزراعية المتطورة وذلك لتحسين نوعية الأصناف الزراعية المنتجة وذلك لزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية. وتطوير المناطق الحرجية والرعية وحمايتها من التدهور وذلك لزيادة الإنتاج الزراعي والنخل العائد من القطاع الزراعي.

٤- إنشاء تدابير صيانة التربة للحد من انجراف التربة والتعرية خصوصا في المناطق المنحدرة، بالإضافة إلى تطوير وسائل الحصاد المائي في المنطقة، وتطوير البنية التحتية مما يعزز التنمية الزراعية في المنطقة. وزيادة الوعي البيئي لإحداث التنمية الزراعية المستدامة لحماية البيئة.

٥- توحيد التشريعات الجمركية واحداً من أهم العناصر التي يتعين التركيز عليها من قبل مؤسسات العمل العربي المشترك، وذلك في سبيل إيجاد منافذ جمركية عربية موحدة النظم والإجراءات لتكون حامية للتجارة العربية وداعمة للتكامل الاقتصادي العربي وليس عائقاً له. ولتحقيق ذلك نقترح مايلي:

أ- تنسيق الرقابة على المستوى المحلي: وهذا يعني شمولية الإجراءات الجمركية، وذلك من خلال استيعاب الإجراءات الجمركية لجميع أوجه الرقابة المالية والاقتصادية والصحية والبيئية والأمنية ومن شأن هذا الأسلوب أن يقلل من إجراءات الدوائر ذات الشأن .

ب- تنسيق الرقابة الجمركية وتكاملها بين دولتي التصدير والاستيراد : وذلك من خلال إيجاد التكامل الفعال بين مصالح الجمارك العربية من خلال اتفاقيات تعاون إداري تتضمن التنسيق والتعاون وتبادل البيانات.

ج- وضع برامج الإصلاح والتطوير الجمركي الشامل لدى البلدان العربية، والتعاون من خلال آليات دائمة ومنظمة لتبادل المعلومات والخبرات والاستشارات فيما يتعلق بالموضوعات الإدارية والموضوعية والفنية والإجرائية ذات العلاقة بالجمارك، وذلك بإعداد الكوادر الجمركية علمياً وثقافياً من خلال التدريب المستمر .

د- السعي لتوحيد التشريعات الجمركية في الدول العربية، وتوحيد الإجراءات والمستندات الجمركية بحيث تتلاءم مع متطلبات البيئة الجمركية الدولية، وتشجيع وتسهيل تبني استخدام الحاسوب ونظم المعلومات والاتصالات الحديثة.

٦- الاهتمام بإجراء الدراسات التسويقية وتوفيرها لكل القطاعات المرتبطة بعمليات التبادل التجاري العربي البيني في المجال الزراعي، وذلك عن طريق تطوير قواعد ونظم المعلومات التجارية، وذلك عن طريق تقوية الوحدات العاملة في مجال تحليل البيانات والمعلومات التجارية في الدول العربية والتي تعتمد في عملها على المعلومات والتقنيات العلمية الحديثة.

٧- تنمية وتطوير الهياكل التحتية العربية مثل شبكات الطرق البرية الدولية بين الدول العربية والموانئ، كونها تمثل أهم حلقات تنمية التجارة الزراعية العربية البينية.

المراجع باللغة العربية:

- الحصري، أبو خلدون ساطع، (١٩٨٥)، ثقافتنا في جامعة الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة التراث القومي، بيروت حزيران.
- الحديثي، خليل إسماعيل، (٢٠٠١)، النظام العربي وإصلاح جامعة الدول العربية، بيت الحكمة، بغداد.
- السيد علي، عبد المنعم، (٢٠٠١)، الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية "في" جامعة الدول العربية في عصر التكتلات الإقليمية، وقائع الندوة العربية التي أقامها قسم الدراسات السياسية، ٢٠-٢٩ أيار ٢٠٠١، بيت الحكمة، بغداد.
- الصادق، علي توفيق، (١٩٩٥)، التكامل الاقتصادي العربي، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان.
- الإمام، محمد محمود، (١٩٩٥)، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ١٤-١٦ تشرين ثاني، بيروت.
- الإمام، محمد محمود، (١٩٩٧)، العمل الاقتصادي العربي المشترك: تقييمه ومستقبله، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس، العدد الأول، معهد التخطيط القومي، حزيران، القاهرة.
- المنذري، سليمان حميد، (١٩٩٣)، إنجازات التكامل الاقتصادي العربي بالمقارنة بالأهداف المتوخاه "في" آليات التكامل الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- المنذري، سليمان حميد، (١٩٩٩)، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ب، (١٩٩٩)، دراسة إمكانية التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حزيران ١٩٩٩، الخرطوم.
- العارضة، ناصر، (٢٠٠٠)، التجارة الخارجية الفلسطينية - الأردنية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس.
- الجعفري، محمود، (١٩٩٥)، التجارة السلعية للضفة الغربية وقطاع غزة: الإمكانيات والآفاق، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس.
- الحوراني، هيثم و النابلسي، حسن سعود، وآخرون، (٢٠٠١)، القطاع الزراعي الأردني وتحديات إنعاش الصادرات الزراعية، المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، عمان.
- الزعبي، رنا محمد، (٢٠٠٣)، تنافسية القطاع الزراعي في الأردن: الخضار والفواكه، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- أسنيتية، رشا محمد، (١٩٩٩)، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- أبوزيد، زيد عيسى، (٢٠٠٤)، اتفاقية الشراكة الأوروبية - الأردنية وأثرها على الصادرات والمستوردات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الكساسبة، بسام، (٢٠٠١)، انعكاسات الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية على الصادرات الأردنية، وزارة الصناعة والتجارة، عمان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٩٧)، المؤتمر القومي حول مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي، كانون أول ١٩٩٧، الخرطوم.

- المعهد العربي للتخطيط، (١٩٨٨)، أساليب تصحيح السياسات الزراعية في الوطن العربي، الكويت.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٩٦)، المؤتمر القومي لتطوير الزراعة المطرية بالوطن العربي، الجزائر كانون أول ١٩٩٦، الخرطوم.

- أبو فودة، عمر، (١٩٩٧)، دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في الأردن (١٩٧٤-١٩٩٤)، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (١٩٩٥)، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام ١٩٩٥، كانون أول ١٩٩٥، الخرطوم.

- الاقتصادي الأردني، (٢٠٠٤)، العدد ٤٩، السنة ١٨، عمان آب ٢٠٠٤.

- بن طلال، الحسن، (١٩٩٧)، الأردن والنظام العربي والنظام الشرق أوسطي، محاضرة في كلية الحرب الملكية الأردنية، ٢٢ آذار ١٩٩٧، عمان.

- جامعة الدول العربية، (٢٠٠٢)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للكويت.

- جامعة الدول العربية، (٢٠٠٤)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للكويت.

- حمارنة، مصطفى، (١٩٩٤)، الاقتصاد الأردني: المشكلات والآفاق، مركز الدراسات الإستراتيجية، عمان.

- دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة، عمان.

- دائرة الإحصاءات العامة، قسم الحسابات القومية، عمان.

- دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية، أعداد مختلفة. عمان.

- رحمة، منى، (٢٠٠٠)، السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين أول ٢٠٠٠، بيروت.

- زيتون، برجس صالح، (١٩٩٧). دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني: القيمة المضافة وروابط الجذب الأمامية والخلفية، رسالة ماجستير منشورة، عمان، الأردن.

- سعيد، عبد المنعم، (١٩٨٦)، الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة، سلسلة الثقافة القومية، الرقم ٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- سرحال، مي دمشقية، (٢٠٠٢)، القطاع الصناعي الخاص في البلاد العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في إطار خطواتها التنفيذية "في" أوراق اقتصادية، العدد ١٦، الأمانة العامة للإتحاد العام لغرفة التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، كانون ثاني، القاهرة.

- شهاب، مفيد محمود، (١٩٧٨)، جامعة الدول العربية، ميثاقها وإنجازاتها، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مركز البحوث والدراسات العربية.

- شكري، محمد عزيز، (١٩٧٥)، جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة بين النظرية والواقع، منشورات دار السلاسل. الكويت.

- صايغ، يوسف عبد الله، (١٩٩٣)، إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك "في" التكامل الاقتصادي العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

- صلاح، فلاح إبراهيم و العيسى، أمنة، (٢٠٠٠)، التقرير القطري لأوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ١٩٩٩، دراسة قطرية مقدمة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وزارة الزراعة، عمان.

- صلاح، فلاح إبراهيم، (٢٠٠٤)، التكامل الزراعي العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تشرين أول ٢٠٠٤، الخرطوم.

- صلاح، فلاح إبراهيم ودخقان، خالد، (٢٠٠٣)، التقرير القطري لأوضاع الأمن الغذائي العربي لعام ٢٠٠٢ للمملكة الأردنية الهاشمية، دراسة قطرية مقدمة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وزارة الزراعة، عمان.

- عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠٠٣)، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الأفق الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

- عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠٠٢)، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

- عبد الحميد، عبد المطلب، (١٩٩٩)، السوق العربية المشتركة في مواجهة السوق الشرق أوسطية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

- عزمي، محمد مدحت، (٢٠٠٢)، الواردات والصادرات والتعرفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة.

- عبد الحق، يوسف، (١٩٧٩)، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، جامعة عين شمس، القاهرة.

- غانم، محمد حافظ، (١٩٦٠)، محاضرات عن جامعة الدول العربية، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة.

- لجنة الزراعة، (٢٠٠٢)، الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ٢٠٠٢-٢٠١٠، المجلس الاقتصادي الاستشاري، عمان.

- مسيف، مسيف، (٢٠٠٠)، التجارة الخارجية الفلسطينية - المصرية، واقعها وآفاقها المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس.
- وزارة الزراعة، (٢٠٠١)، برنامج تطوير القطاع الزراعي ٢٠٠١-٢٠١٠، عمان.
- وزارة الزراعة، (١٩٩٦). السياسة الزراعية. وثيقة صادرة عن وزارة الزراعة، الأردن.
- وزارة الزراعة، قسم الإحصاء الزراعي. عمان.
- وزارة الزراعة، (٢٠٠٥)، تقرير حالة القطاع الزراعي الأردني لعام (٢٠٠٤)، عمان.
- وزارة الزراعة، (١٩٩١)، تحليل السياسات الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية، كانون ثاني ١٩٩١. عمان.

المراجع الأجنبية:

- Bond, Marian, (1982). **Export Demand and Supply for Groups of Non-oil Developing Countries**, IMF staff papers, Volume 132, No. 1, pp. 56-77.
- Khan, Mohsin S., (1974). **Import and Export Demand in Developing Countries**, IMF Staff papers, Volume XXI, pp. 678-693.
- Goldstien, Morris and Khan, Moshin S., (1978). **The Supply and Demand for Exports: A Simultaneous Approach**, the review of economics and Statistics, Vol. IX, No. 1, pp. 275-286.
- Arnon, A., Spivak, A., & Weinblatt, J., **"The Potential for Trade Between Israel, Palstanians and Jordan"**, The World Economy, Vol. 19, No. 1, 1996, p124.
- Finger, T., & Kreinin, M., **"A Measure of Export Similarity And it's Possible Uses"**, The Economic Journal, Vol. 89, No.1, 1996, p124.
- Jamel Zarrouk, **Arab Free Trade Area: Potentialities and Effects**, Mediterranean Development Forum, September 1998, Marrakech, Morroco, p 10.

-Arize, A., & Rasoul Afifi, "An Econometric Examination of Import Demand Function in Thirty Developing Countries", Journal of post Keynesian Economics, Vol. 19, 1987, p 604-616.

- www.Faostat.fao.org

الملحق (١)

معدل التوافق والحد الأعلى بين صادرات الأردن وواردات الدول قيد الدراسة لمجموعة من السلع الزراعية المختارة خلال الأعوام (١٩٩٥-٢٠٠٢). (*)

الحد الأعلى مليون دولار

الصادرات الزراعية الأردنية و الواردات الزراعية لكل من:									السنة
عمان			لبنان			سوريا			
الحد الأعلى	زاوية التوافق	معدل التوافق	الحد الأعلى	زاوية التوافق	معدل التوافق	الحد الأعلى	زاوية التوافق	معدل التوافق	
٢٩,٢١	°٨٢,٣	٠,١٣٣	١٥,٥٨	°٨٦,٧	٠,٠٥٦	٠,٩	°٨٩,٨٣	٠,٠٠٢	١٩٩٥
٢٥,٥	°٨٣,٥	٠,١١٢	١٧,٩٦	°٨٦	٠,٠٦٩	١,٨٣	°٨٩,٤١	٠,٠١٠	١٩٩٦
٣٥,١٥	°٨٣,١	٠,١١٩	٣٧,٦٢	°٨١	٠,١٥٦	٢٢,٦٤	°٨٢,٧٥	٠,١٢٦	١٩٩٧
٢٩,٦٢	°٨٥,٤	٠,٠٧٨	٢١,٥٧	°٨٥,٩	٠,٠٧١	٩,٩٩	°٨٨,٣	٠,٠٢٩	١٩٩٨
٢٣,٦٩	°٨١,٧	٠,١٤٢	٢٠,٩٩	°٨٢,٥	٠,١٣٠	٤,٨٦	°٨٧,٧١	٠,٠٣٩	١٩٩٩
١٨,٧٥	°٨٥	٠,٠٨٦	٢١,٦٨	°٨٦,١	٠,٠٦٧	٣,٥٥	°٨٩,٥١	٠,٠٠٨	٢٠٠٠
٢٣,٩٨	°٨٥,٣	٠,٠٨٠	٢١,٦٦	°٨٦,١	٠,٠٦٧	٨,١٦	°٨٩,٠٧	٠,٠١٦	٢٠٠١
٢٤,٦٢	°٨٤,٧	٠,٠٩٢	٢٠,٧٩	°٨٥,٢	٠,٠٨٢	١٤,٢١	°٨٦,٠١	٠,٠٦٩	٢٠٠٢

(*) حسب الجدول من قبل الباحث

الملحق (٢)

معدل التوافق والحد الأعلى بين واردات الأردن و صادرات الدول قيد الدراسة لمجموعة من السلع الزراعية المختارة خلال الأعوام (١٩٩٥-٢٠٠٢). (*) .

الحد الأعلى مليون دولار

الواردات الزراعية الأردنية والصادرات الزراعية لكل من:									
عمان			لبنان			سوريا			السنة
الحد الأعلى	زاوية التوافق	معدل التوافق	الحد الأعلى	زاوية التوافق	معدل التوافق	الحد الأعلى	زاوية التوافق	معدل التوافق	
٥٨,٨٨	٦٨,١	٠,٣٧	١٦,٦٧	٨٦,٨	٠,٠٥٥	١٥٢,٨٦	٧٥,٩	٠,٢٤	١٩٩٥
٥٢,٥١	٧٧,١	٠,٢٢	٤٢,٩٤	٧٩,٨	٠,١٧	١٨١,٩٩	٦٤,١	٠,٤٣	١٩٩٦
٥١,٩٩	٧٣,٢	٠,٢٨	٣٨,٩٩	٨٢,٧	٠,١٢	٢٤٤,٤٥	٦٠,٨	٠,٤٨	١٩٩٧
٥٧,٣٤	٦٩	٠,٣٥	٤٠,٣٩	٨٢,٨	٠,١٢	١٩٦,٧٣	٧٤	٠,٢٧	١٩٩٨
٥٤,٠٥	٧٢,٨	٠,٢٩	٢٧,٩٩	٨٤,٨	٠,٠٨	١٠٤,١٧	٧٩,١	٠,١٨	١٩٩٩
٣٥,٧٧	٧٨,٥	٠,١٩	٤٥,٣٣	٧٥,٤	٠,٢٥	٩٩,٥٤	٧٧,٤	٠,٢١	٢٠٠٠
١٠٣,٤٤	٥٤,٨	٠,٥٧	٣٦,٧٢	٨٢,٩	٠,١٢	٧٩,٠٢	٨٣,٥	٠,١١	٢٠٠١
٧٤,٨٣	٧٤,٨	٠,٢٦	٧١,٦٠	٧١,٦	٠,٣١	١٠٥,٨٥	٨١,١	٠,١٥	٢٠٠٢

(*) حسب الجدول من قبل الباحث.

ملحق (٣)

الصادرات والمستوردات بين الأردن و بعض الدول العربية لمجموعة مختارة من السلع
الزراعية لعام ٢٠٠٢

القيمة مليون دولار

السلع الزراعية	الصادرات الأردنية الى:			المستوردات الأردنية من:		
	سورية	لبنان	عمان	سورية	لبنان	عمان
القمح	-	-	-	٠,٠٩	-	-
الشعير	-	-	-	٣,٠٥	-	-
الذرة	-	-	-	-	٠,٠١٥	-
الأرز	-	-	-	-	-	-
البطاطس	١,٥٢	٠,٠٠٥	٠,١٨	٠,٠٨	٥,٢٩	-
العدس	-	-	-	١,٨٠	-	-
الحمص	-	-	-	٠,١٢	٠,١١	-
الفول السوداني	-	-	-	-	-	-
زيت الزيتون	-	-	-	-	-	-
الفول الجاف	-	-	-	٠,٤٤	-	-
الطماطم	٥,٠٢	١,٦٢	٣,٠٢	-	-	-
البصل	-	٠,٢٥	-	٠,٤٤	-	-
الفاصوليا الخضراء	٠,٠٩١	١,٩٣	-	-	-	-
البطيخ والشمام	٠,٢٢	١,٢٣	٠,٠٣٧	٠,٢٣	-	-
الخيار والقتاء	٠,٣٦	٠,٦٥	٠,٥١	-	-	-
البرتقال واليوسفي	٠,٠٠١٨	-	٠,٠٣٢	٧,٢٧	١,١٣	-
الليمون	٠,٠٠٩	-	٠,١٢	-	-	-
التفاح	-	-	٠,٠٠٨	٣,٢٨	٢,٦٦	-
الغنب	-	-	٠,٠١٤	٢,٠٣	٠,٨٥	-
التمور	-	٠,٠٠٦	-	-	-	-
الألبان ومنتجاتها	-	٠,١٥	٠,٤٨	١,١٣	٠,١٢	٠,٠٦٤
العسل الطبيعي	-	-	-	-	-	-
البن الأخضر	-	-	-	-	-	-
القطن الشعر	-	-	-	-	-	-
التبغ الخام	-	-	-	-	-	-
اللحوم الحمراء	-	-	٠,١٢	٥,٥٦	-	-
لحوم الدواجن	-	-	-	-	-	-
البيض	-	-	-	-	-	-
جملة الأسماك	-	-	-	-	-	١,٦٥

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

الملحق (٤)

حساب معدل التوافق والحد الأعلى بين الصادرات والمستوردات الزراعية
الأردنية والصادرات والمستوردات الزراعية للدول قيد الدراسة

الملحق رقم (٤-١)

معدل توافق الواردات الأردنية والصادرات السورية لمجموعة من السلع الزراعية لسنة ٢٠٠٢

القيمة بالمليون دولار

M.JOR* X.SYR* (°)	X. SYR ² (°)	M. JOR ² (°)	X. SYR	M. JOR	السلع الزراعية
١,٠٠١٧	٠,٢٨٠٩	٣,٥٧٢١	٠,٥٣	١,٨٩	القمح
٢٣٧,١٩٥	٥٦,٧٠٠٩	٩٩٢,٢٥	٧,٥٣	٣١,٥	الشعير
٦,٨٨٥٦	٠,٠١٤٤	٣٢٩٢,٤٦٤٤	٠,١٢	٥٧,٣٨	الذرة
.	.	١٥١٣,٢١	.	٣٨,٩	الأرز
٣١,٩٦٨	٣٠,٨٠٢٥	٣٣,١٧٧٦	٥,٥٥	٥,٧٦	البطاطس
٦٤,٤٣٠٧	٤٨٣,٥٦٠١	٨,٥٨٤٩	٢١,٩٩	٢,٩٣	العدس
٣,٩٣٦	٠,١٦٨١	٩٢,١٦	٠,٤١	٩,٦	الحمص
.	.	٨,٠٦٥٦	.	٢,٨٤	الفول السوداني
.	١٢٤,٥٤٥٦	.	١١,١٦	.	زيت الزيتون
٥,٩٦٢٥	٧,٠٢٢٥	٥,٠٦٢٥	٢,٦٥	٢,٢٥	الفول الجاف
.	٣٥٨٢,٠٢٢٥	.	٥٩,٨٥	.	الطماطم
١,٩٩٠٢	٠,٣٨٤٤	١٠,٣٠٤١	٠,٦٢	٣,٢١	البصل
.	١,٩٦	.	١,٤	.	الفاصوليا الخضراء
١,٨٥٤٩	٤٧,١٩٦٩	٠,٠٧٢٩	٦,٨٧	٠,٢٧	البطيخ والشمام
.	٠,٠٠٦٤	.	٠,٠٨	.	الخيار والقنا
١٧٨,٨٥٧	٢٢٥,٩٠٠٩	١٤١,٦١	١٥,٠٣	١١,٩	البرتقال واليوسفي
٠,٤٤٥	٠,٠٦٢٥	٣,١٦٨٤	٠,٢٥	١,٧٨	الليمون
٥٤,٩٤٠٢	٥١,٩٨٤١	٥٨,٠٦٤٤	٧,٢١	٧,٦٢	التفاح
٥٤,٢٤٢٤	٣٤٧,٤٤٩٦	٨,٤٦٨١	١٨,٦٤	٢,٩١	العنب
٠,٧٠٤٩	٠,٠٣٦١	١٣,٧٦٤١	٠,١٩	٣,٧١	التمر
٦٢٨,٠٤١٦	٧٤,٦٤٩٦	٥٢٨٣,٨٣٦١	٨,٦٤	٧٢,٦٩	الألبان ومنتجاتها
٠,١٢٩٦	٠,٠٠٨١	٢,٠٧٣٦	٠,٠٩	١,٤٤	العسل الطبيعي
٠,١٠٣٥	٠,٠٠٠١	١٠٧,١٢٢٥	٠,٠١	١٠,٣٥	البن الأخضر
٢٣٩,٣٤	٣٩٧٨٠,٣٠٢٥	١,٤٤	١٩٩,٤٥	١,٢	القطن الشعر
٦٣,٣٢٤٩	٤,٥٣٦٩	٨٨٣,٨٧٢٩	٢,١٣	٢٩,٧٣	التبغ الخام
٢٦١١,٢٠٣٦	٢٦٠٣,٠٤٠٤	٢٦١٩,٣٩٢٤	٥١,٠٢	٥١,١٨	اللحوم الحمراء
٠,٠٨٠٧	٠,٠٠٠٩	٧,٢٣٦١	٠,٠٣	٢,٦٩	لحوم الدواجن
٠,١٠٣٢	٢,٩٥٨٤	٠,٠٠٣٦	١,٧٢	٠,٠٦	البيض
.	.	٣٧٩,٨٦٠١	.	١٩,٤٩	جملة الأسماك
٤١٨٦,٧٤١٢	٤٧٤٢٥,٥٩٥٣	١٥٤٦٨,٨٣٦٤	٤٢٣,١٧	٣٧٣,٢٨	المجموع

*المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم ٢٣، الخرطوم ٢٠٠٣.

(°) : حسب من قبل الباحث

معدل التوافق = ٠,١٥٤

الزاوية = ٨١,١٠°

الحد الأعلى = ١٠٥,٨٥

الملحق رقم (٤-٢)

معدل توافق الواردات الأردنية والصادرات العمانية لمجموعة من السلع الزراعية لسنة ٢٠٠٢

القيمة بالمليون دولار

M.JOR * X.OMN (*)	X. OMN ² (*)	M. JOR ² (*)	X.OMN	M. JOR	السلع الزراعية
٥٥,٦٩٨٣	٨٦٨,٤٨٠٩	٣,٥٧٢١	٢٩,٤٧	١,٨٩	القمح
٢٨,٣٥	٠,٨١	٩٩٢,٢٥	٠,٩	٣١,٥	الشعير
٠,٥٧٣٨	٠,٠٠٠١	٣٢٩٢,٤٦٤٤	٠,٠١	٥٧,٣٨	الذرة
٢٤٣,٥١٤	٣٩,١٨٧٦	١٥١٣,٢١	٦,٢٦	٣٨,٩	الأرز
٠,٩٢١٦	٠,٠٢٥٦	٣٣,١٧٧٦	٠,١٦	٥,٧٦	البطاطس
.	.	٨,٥٨٤٩	.	٢,٩٣	العدس
.	.	٨,٠٦٥٦	.	٢,٨٤	الفول السوداني
.	زيت الزيتون
.	٠,٣٨٤٤	.	٠,٦٢	.	الطماطم
.	.	١٠,٣٠٤١	.	٣,٢١	البصل
.	٦,٠٥١٦	.	٢,٤٦	.	الفاصوليا الخضراء
٠,٧٩٦٥	٨,٧٠٢٥	٠,٠٧٢٩	٢,٩٥	٠,٢٧	البطيخ والشمام
.	٠,٣٣٦٤	.	٠,٥٨	.	الخيار والقتاء
١,١٩	٠,٠١	١٤١,٦١	٠,١	١١,٩	البرتقال واليوسفي
١,٦٣٧٦	٠,٨٤٦٤	٣,١٦٨٤	٠,٩٢	١,٧٨	الليمون
٠,٣٧٨	٠,١٧٦٤	٠,٨١	٠,٤٢	٠,٩	الموز
٠,٠٧٦٢	٠,٠٠٠١	٥٨,٠٦٤٤	٠,٠١	٧,٦٢	التفاح
٠,٠١٥	٠,٠٠٣٦	٠,٠٦٢٥	٠,٠٦	٠,٢٥	المانغو
٨,٦٠٧٢	٥,٣٨٢٤	١٣,٧٦٤١	٢,٣٢	٣,٧١	التمور
٣٩١,٠٧٢٢	٢٨,٩٤٤٤	٥٢٨٣,٨٣٦١	٥,٣٨	٧٢,٦٩	الألبان ومنتجاتها
٠,٤١٤	٠,٠٠١٦	١٠٧,١٢٢٥	٠,٠٤	١٠,٣٥	البن الأخضر
.	.	١,٤٤	.	١,٢	القطن الشعير
١٥,١٦٢٣	٠,٢٦٠١	٨٨٣,٨٧٢٩	٠,٥١	٢٩,٧٣	التبغ الخام
٣٧٤,١٢٥٨	٥٣,٤٣٦١	٢٦١٩,٣٩٢٤	٧,٣١	٥١,١٨	اللحوم الحمراء
١,١٠٢٩	٠,١٦٨١	٧,٢٣٦١	٠,٤١	٢,٦٩	لحوم الدواجن
٠,١٠٩٨	٣,٣٤٨٩	٠,٠٠٣٦	١,٨٣	٠,٠٦	البيض
١٣٥١,٢٤١٧	٤٨٠٦,٦٤٨٩	٣٧٩,٨٦٠١	٦٩,٣٣	١٩,٤٩	جملة الأسماك
٢٤٧٤,٩٨٦٩	٥٨٢٣,٢٠٦١	١٥٣٦١,٩٤٥	١٣٢,٠٥	٣٥٨,٢٣	المجموع

*المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم ٢٣، الخرطوم ٢٠٠٣.

(*) : حسب من قبل الباحث

معدل التوافق = ٠,٢٦١

الزاوية = ٧٤,٨٣°

الحد الأعلى = ٤٦,٩٧

الملحق رقم (٤-٣)

معدل توافق الواردات الأردنية والصادرات اللبنانية لمجموعة من السلع الزراعية لسنة ٢٠٠٢

القيمة بالمليون دولار

M.JOR * X.LIB (*)	X. LIB ² (*)	M. JOR ² (*)	X. LIB	M. JOR	السلع الزراعية
.	.	٢,٥٧٢١	.	١,٨٩	القمح
.	.	٩٩٢,٢٥	.	٣١,٥	الشعير
٣٣,٢٨٠٤	٠,٣٣٦٤	٣٢٩٢,٤٦٤٤	٠,٥٨	٥٧,٣٨	الذرة
٤٩,٧٩٢	١,٦٣٨٤	١٥١٣,٢١	١,٢٨	٣٨,٩	الأرز
٧٨,٠٤٨	١٨٣,٦٠٢٥	٣٣,١٧٧٦	١٣,٥٥	٥,٧٦	البطاطس
٠,٣٥١٦	٠,٠١٤٤	٨,٥٨٤٩	٠,١٢	٢,٩٣	العدس
٤,٩٩٢	٠,٢٧٠٤	٩٢,١٦	٠,٥٢	٩,٦	الحمص
٠,٠٨٥٢	٠,٠٠٠٩	٨,٠٦٥٦	٠,٠٣	٢,٨٤	الفول السوداني
١,٤٨٧٥	٠,٠٢٨٩	٧٦,٥٦٢٥	٠,١٧	٨,٧٥	السمسم
.	٢,٣٤٠٩	.	١,٥٣	.	زيت الزيتون
٠,٤٢٧٥	٠,٠٣٦١	٥,٠٦٢٥	٠,١٩	٢,٢٥	الفول الجاف
.	٠,٦٢٤١	.	٠,٧٩	.	الطماطم
٠,٧٠٦٢	٠,٠٤٨٤	١٠,٣٠٤١	٠,٢٢	٣,٢١	البصل
.	٠,٠٠٠٤	.	٠,٠٢	.	الفاصوليا الخضراء
٠,١٧٠١	٠,٣٩٦٩	٠,٠٧٢٩	٠,٦٣	٠,٢٧	البطيخ والشمام
.	٠,٠٠٠١	.	٠,٠١	.	الخيار والقتاء
١٠٤,٦٠١	٧٧,٢٦٤١	١٤١,٦١	٨,٧٩	١١,٩	البرتقال واليوسفي
.	.	٣,١٦٨٤	.	١,٧٨	الليمون
١,٢٦	١,٩٦	٠,٨١	١,٤	٠,٩	الموز
٣١,٦٢٣	١٧,٢٢٢٥	٥٨,٠٦٤٤	٤,١٥	٧,٦٢	التفاح
٦,٩٥٤٩	٥,٧١٢١	٨,٤٦٨١	٢,٣٩	٢,٩١	العنب
٠,٠١	٠,٠٠١٦	٠,٠٦٢٥	٠,٠٤	٠,٢٥	المانجو
٠,١٤٨٤	٠,٠٠١٦	١٣,٧٦٤١	٠,٠٤	٣,٧١	التمر
١٣٠,٨٤٢	٣,٢٤	٥٢٨٣,٨٣٦١	١,٨	٧٢,٦٩	الألبان ومنتجاتها
٠,٠٥٧٦	٠,٠٠١٦	٢,٠٧٣٦	٠,٠٤	١,٤٤	العسل الطبيعي
١,٥٥٢٥	٠,٠٢٢٥	١٠٧,١٢٢٥	٠,١٥	١٠,٣٥	البن الأخضر
٣٩٨,٩٧٦٦	١٨٠,٠٩٦٤	٨٨٣,٨٧٢٩	١٣,٤٢	٢٩,٧٣	التبغ الخام
٥,٦٢٩٨	٠,٠١٢١	٢٦١٩,٣٩٢٤	٠,١١	٥١,١٨	اللحوم الحمراء
٢,٤٢١	٠,٨١	٧,٢٣٦١	٠,٩	٢,٦٩	لحوم الدواجن
٠,٠٢٨٢	٠,٢٢٠٩	٠,٠٠٣٦	٠,٤٧	٠,٠٦	البيض
٥,٠٦٧٤	٠,٠٦٧٦	٣٧٩,٨٦٠١	٠,٢٦	١٩,٤٩	جملة الأسماك
٨٥٨,٥١٢٩	٤٧٥,٩٧١٨	١٥٥٤٤,٨٣١٤	٥٣,٦	٣٨١,٩٨	المجموع

*المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم ٢٣، الخرطوم ٢٠٠٣.

(*) : حسب من قبل الباحث

معدل التوافق = ٠,٣١٥

الزاوية = ٧١,٦٠°

الحد الأعلى = ٤٢,١٩

الملحق رقم (٤-٤)

معدل توافق الصادرات الأردنية والواردات اللبنانية لمجموعة من السلع الزراعية لسنة ٢٠٠٢

القيمة بالمليون دولار

X.JOR * M.LIB (*)	M. LIB ² (*)	X. JOR ² (*)	M. LIB	X.JOR	السلع الزراعية
.	٣١,٩٢٢٥	.	٥,٦٥	.	القمح
.	٥٠,٤١	.	٧,١	.	الشعير
.	١٣٤٧,٦٢٤١	.	٣٦,٧١	.	الذرة
.	٢٩٧,٩٠٧٦	.	١٧,٢٦	.	الأرز
١٣٣,٠٥٠٤	٤٢٦,٨٣٥٦	٤١,٤٧٣٦	٢٠,٦٦	٦,٤٤	البطاطس
٠,١٣٤	١١,٢٢٢٥	٠,٠٠١٦	٣,٣٥	٠,٠٤	العدس
.	٣٥,٢٨٣٦	.	٥,٩٤	.	الحمص
.	٢٣,٤٢٥٦	.	٤,٨٤	.	الفول السوداني
١,١٦٤٨	٦٩,٢٢٢٤	٠,٠١٩٦	٨,٣٢	٠,١٤	السمسم
٠,٠١٨	٠,٠٠٠٤	٠,٨١	٠,٠٢	٠,٩	زيت الزيتون
.	٦,١٠٠٩	.	٢,٤٧	.	الفول الجاف
١٠٧,٢٠٦٣	٣,٢٧٦١	٣٥٠٨,١٩٢٩	١,٨١	٥٩,٢٣	الطماطم
٠,٥٩٨	٥,٢٩	٠,٠٦٧٦	٢,٣	٠,٢٦	البصل
١٢,٩٣٦	٥,٣٣٦١	٣١,٣٦	٢,٣١	٥,٦	الفاصوليا الخضراء
٩,٠٧٩١	٢,٦٥٦٩	٣١,٠٢٤٩	١,٦٣	٥,٥٧	البطيخ والشمام
١١,٩٠٦٤	٠,٧٧٤٤	١٨٣,٠٦٠٩	٠,٨٨	١٣,٥٣	الخيار والقتاء
٠,٠٥٥٨	٠,٠٠٠٩	٣,٤٥٩٦	٠,٠٣	١,٨٦	البرنقال واليوسفي
.	.	٧,٥٠٧٦	.	٢,٧٤	الليمون
.	٠,٠٠٣٦	.	٠,٠٦	.	الموز
٠,٢٩١٦	٠,٢٩١٦	٠,٢٩١٦	٠,٥٤	٠,٥٤	التفاح
.	٢,٩٩٢٩	.	١,٧٣	.	المانجو
٠,١٤٥٦	٤,٣٢٦٤	٠,٠٠٤٩	٢,٠٨	٠,٠٧	التنور
٥٢٩,٤٢٣٤	٢٥١٢٥,٤٢٠١	١١,١٥٥٦	١٥٨,٥١	٣,٣٤	الألبان ومنتجاتها
٠,٠٠٩٤	٠,٢٢٠٩	٠,٠٠٠٤	٠,٤٧	٠,٠٢	العسل الطبيعي
.	١٢٦,٣٣٧٦	.	١١,٢٤	.	البن الأخضر
.	٠,٠٠٤٩	.	٠,٠٧	.	القطن الشعر
.	٨,١٧٩٦	.	٢,٨٦	.	التبغ الخام
٦٢,٨٧٤٩	٤٤٨,١٦٨٩	٨,٨٢٠٩	٢١,١٧	٢,٩٧	اللحوم الحمراء
.	٠,٧٠٥٦	.	٠,٨٤	.	لحوم الدواجن
٠,٠٠٧	٠,٠٠٢٥	٠,٠١٩٦	٠,٠٥	٠,١٤	البيض
١٠,٥٧٩٢	١٩٤٣,٠٤٦٤	٠,٠٥٧٦	٤٤,٠٨	٠,٢٤	جملة الأسماك
٨٧٩,٤٧٩٩	٢٩٩٧٦,٩٩٠٦	٣٨٢٧,٣٢٨٩	٣٦٤,٩٨	١٠٣,٦٣	المجموع

*المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم ٢٣، الخرطوم ٢٠٠٣.

(*) : حسب من قبل الباحث

معدل التوافق = ٠,٠٨٢١

الزاوية = ٨٥,٢٩°

الحد الأعلى = ٢٠,٧٩

الملحق رقم (٥-٤)

معدل توافق الصادرات الأردنية والواردات العمانية لمجموعة من السلع الزراعية لسنة ٢٠٠٢
القيمة بالمليون دولار

X.JOR* M.OMN (*)	M. OMN ² (*)	X. JOR ² (*)	M.OMN	X.JOR	السلع الزراعية
.	٨٢٤,٢٦٤١	.	٢٨,٧١	.	القمح
.	١,٤٤	.	١,٢	.	الشعير
.	١,٧٩٥٦	.	١,٣٤	.	الذرة
.	٢٦٢١,٤٤	.	٥١,٢	.	الأرز
٤٠,٧٠٠٨	٣٩,٩٤٢٤	٤١,٤٧٣٦	٦,٣٢	٦,٤٤	البطاطس
٠,٠٤٩٦	١,٥٣٧٦	٠,٠٠١٦	١,٢٤	٠,٠٤	العس
.	٠,٠١٢١	.	٠,١١	.	الحمص
.	٠,٠٤٤١	.	٠,٢١	.	الفول السوداني
٠,٠٧٢٨	٠,٢٧٠٤	٠,٠١٩٦	٠,٥٢	٠,١٤	السمسم
٠,٧٧٤	٠,٧٣٩٦	٠,٨١	٠,٨٦	٠,٩	زيت الزيتون
.	٠,٠٠٠٤	.	٠,٠٢	.	الفول الجاف
١٩٢,٤٩٧٥	١٠,٥٦٢٥	٣٥٠٨,١٩٢٩	٣,٢٥	٥٩,٢٣	الطماطم
١,٧٣١٦	٤٤,٣٥٥٦	٠,٠٦٧٦	٦,٦٦	٠,٢٦	البصل
.	.	٣١,٣٦	.	٥,٦	الفاصوليا الخضراء
١٤,٥٣٧٧	٦,٨١٢١	٣١,٠٢٤٩	٢,٦١	٥,٥٧	البطيخ والشمام
٨,٣٨٨٦	٠,٣٨٤٤	١٨٣,٠٦٠٩	٠,٦٢	١٣,٥٣	الخيار والقتاء
٢٦,٩١٤٢	٢٠٩,٣٨٠٩	٣,٤٥٩٦	١٤,٤٧	١,٨٦	البرنقال واليوسفي
٢,٣٨٣٨	٠,٧٥٦٩	٧,٥٠٧٦	٠,٨٧	٢,٧٤	الليمون
.	٤,٢٠٢٥	.	٢,٠٥	.	الموز
.	٣٨,٨١٢٩	.	٦,٢٣	.	المانجو
٤,٣٢٥٤	٦٤,١٦٠١	٠,٢٩١٦	٨,٠١	٠,٥٤	التفاح
٢,٨٢٧٢	٣٤,٦٩٢١	٠,٢٣٠٤	٥,٨٩	٠,٤٨	العنب
٠,٠٠٤٢	٠,٠٠٣٦	٠,٠٠٤٩	٠,٠٦	٠,٠٧	التمور
٥٠٧,٢١٢٤	٢٣٠,٦١,٤٥٩٦	١١,١٥٥٦	١٥١,٨٦	٣,٣٤	الألبان ومنتجاتها
٠,٠٠٣٨	٠,٠٣٦١	٠,٠٠٠٤	٠,١٩	٠,٠٢	العسل الطبيعي
.	٣,٢٧٦١	.	١,٨١	.	البن الأخضر
.	القطن الشعر
.	٠,٠٣٦١	.	٠,١٩	.	التبغ الخام
٢٥٧,٤٣٩٦	٧٥١٣,٤٢٢٤	٨,٨٢٠٩	٨٦,٦٨	٢,٩٧	اللحوم الحمراء
.	١٥٧,٠٠٠٩	.	١٢,٥٣	.	لحوم الدواجن
١,٦٢٩٦	١٣٥,٤٨٩٦	٠,٠١٩٦	١١,٦٤	٠,١٤	البيض
١,١٤٢٤	٢٢,٦٥٧٦	٠,٠٥٧٦	٤,٧٦	٠,٢٤	جملة الأسماك
١٠٦٢,٦٣٥٢	٣٤٧٩٨,٩٨٨٣	٣٨٢٧,٥٥٩٣	٤١٢,١١	١٠٤,١١	المجموع

*المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم ٢٣،
الخرطوم ٢٠٠٣.

(*) : حسب من قبل الباحث

معدل التوافق = ٠,٠٩٢٠

الزاوية = ٨٤,٧١

الحد الأعلى = ٢٤,٦٢

الملحق رقم (٤-٦)

معدل توافق الصادرات الأردنية والواردات السورية لمجموعة من السلع الزراعية لسنة ٢٠٠٢

القيمة بالمليون دولار

X.JOR * M.SYR (*)	M. SYR ² (*)	X. JOR ² (*)	M.SYR	X.JOR	السلع الزراعية
.	٠,٠٩	.	٠,٣	.	القمح
.	٩٧٢,٨١٦١	.	٣١,١٩	.	الشعير
.	١٠١٨٦,٨٦٤٩	.	١٠٠,٩٣	.	الذرة
.	٢٤٥٨,١٧٦٤	.	٤٩,٥٨	.	الأرز
١١,٥٢٧٦	٣,٢٠٤١	٤١,٤٧٣٦	١,٧٩	٦,٤٤	البطاطس
٠,٠٢٥٦	٠,٤٠٩٦	٠,٠٠١٦	٠,٦٤	٠,٠٤	العدس
.	٧,٥٦٢٥	.	٢,٧٥	.	الحمص
.	٥,٦٦٤٤	.	٢,٣٨	.	الفول السوداني
٢,٨٢٩٤	٤٠٨,٤٤٤١	٠,٠١٩٦	٢٠,٢١	٠,١٤	السمسم
.	.	٠,٨١	.	٠,٩	زيت الزيتون
.	٠,٠٩٦١	.	٠,٣١	.	الفول الجاف
٣٦٩,٥٩٥٢	٣٨,٩٣٧٦	٣٥٠٨,١٩٢٩	٦,٢٤	٥٩,٢٣	الطماطم
٠,٢٧٣	١,١٠٢٥	٠,٠٦٧٦	١,٠٥	٠,٢٦	البصل
٠,٦١٦	٠,٠١٢١	٣١,٣٦	٠,١١	٥,٦	الفاصوليا الخضراء
١,٤٤٨٢	٠,٠٦٧٦	٣١,٠٢٤٩	٠,٢٦	٥,٥٧	البطيخ والشمام
٥,٨١٧٩	٠,١٨٤٩	١٨٣,٠٦٠٩	٠,٤٣	١٣,٥٣	الخيار والبقايا
٠,٢٦٠٤	٠,٠١٩٦	٣,٤٥٩٦	٠,١٤	١,٨٦	البرتقال واليوسفي
٢,٦٥٧٨	٠,٩٤٠٩	٧,٥٠٧٦	٠,٩٧	٢,٧٤	الليمون
.	٤١٩,٤٣٠٤	.	٢٠,٤٨	.	الموز
.	٠,٠١	.	٠,١	.	المانجو
.	.	٠,٢٩١٦	.	٠,٥٤	التفاح
.	.	٠,٢٣٠٤	.	٠,٤٨	العنب
٠,١٦٨	٥,٧٦	٠,٠٠٤٩	٢,٤	٠,٠٧	التمر
١٧٧,٩٨٨٦	٢٨٣٩,٨٢٤١	١١,١٥٥٦	٥٣,٢٩	٣,٣٤	الألبان ومنتجاتها
.	.	٠,٠٠٠٤	.	٠,٠٢	العسل الطبيعي
.	٣٤٦,٧٠٤٤	.	١٨,٦٢	.	البن الأخضر
.	التبغ الخام
٠,١١٨٨	٠,٠٠١٦	٨,٨٢٠٩	٠,٠٤	٢,٩٧	اللحوم الحمراء
.	لحوم الدواجن
٠,٠٥٧٤	٠,١٦٨١	٠,٠١٩٦	٠,٤١	٠,١٤	البيض
٤,٧١١٢	٣٨٥,٣٣٦٩	٠,٠٥٧٦	١٩,٦٣	٠,٢٤	جملة الأسماك
٥٧٨,٠٩٥١	١٨٠٨١,٨٢٨٩	٣٨٢٧,٥٥٩٣	٣٣٤,٢٥	١٠٤,١١	المجموع

*المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم ٢٣، الخرطوم ٢٠٠٣.

(*) : حسب من قبل الباحث

معدل التوافق = ٠,٠٦٩

الزاوية = ٨٦,٠١°

الحد الأعلى = ١٤,٢١

ملحق رقم (٥)

المتغيرات المستخدمة في التحليل الإحصائي

المتغير	الرقم القياسي للانتاج الزراعي لكل من:				الرقم القياسي لعدد وحدات المستوردات الزراعية الأردنية	الرقم القياسي لعدد وحدات الصادرات الزراعية الأردنية	: من كل عام				السنوات
	لبنان	عمان	سورية	الأردن			لبنان	عمان	سورية	الأردن	
٧٢,٨٦	٥٨,٢٦	٧٨,٦٤	٦٧,١٤	٥٢,٩	٣٠,٩	٢٥,٢	١٠٤,٥	٤٣,٥	٤٨,٥	٦١	١٩٨٩
٧٧,١٣	٦١,٧٤	٥٦,٠١	٥٦,٠١	٧٩,٨	٣٣,٣	٢٦,٧	١٠٢,٤	٤٨,٤	٣٠,٢	٦٧	١٩٨٩
٨٣,٥٨	٦٠,٩٢	٦٣,٦	٦٥,٩٦	٧٩,٨	٤٥,٢	٢٨,٣٢	١٠٢,٢	٥٧,٨	٦٣,٠٦	٦٠	١٩٩١
٩٥,٣٥	٦١,٠٣	٦٨,٣٥	٧٢,١٧	١١٥,٧	٧٢,٦	٣٠,١	١٠٠,٣	٧٠,٠١	٦٣,٠٦	٧١,٦	١٩٩١
١٠٠,٢٨	٦٥,٥٨	٧٨,٣٥	٨٧,٥٢	١١٢,١	٥٥,٥	١١,٥	١٠١,٣	٧٠,٠١	٦٣,٠٦	٧٩,٧	١٩٩٢
٩٨,٠٠٨	٧٠,٩٧	٧٣,٢٠	٨١,٤١	١٠٣,٩	٨٢,١	٦٦,٨	١٠٢,٥	٧٩,٢	٧٩,٢	٨٧,٣	١٩٩٣
١٠١,٧١	٧٠,٦٧	٧٧,٣٧	٩٧,٢١	٩٩,٨	٨٥,١	٧٣,٦	١٠١,٧	٩١,٤	٩١,٤	٨٥,٢	١٩٩٤
١٠٨,٥٤	٦٨,٤١	٨٣,٣٠	١٠١,٥٣	١١٠,٢	٩٢,٢	٨١,١	١٠٠,٤	٩٨,٧	٩٨,٧	٨٧,٢	١٩٩٥
١١١,٤٨	٧٧,٨٥	٩٣,٢٠	٧٩,٥٣٣	١٣٩,٦	١١٤,٩	٨٨,٤	١٠٠,٧	١٠٦,٨	١٠٦,٨	٩٢,٩	١٩٩٦
١٠٠,٢٨	٨٣,٣٨	٨٧,٥٧	٩١,٠٢٣	١٢٣,٢	١٢٣,٥	٩٥,٢	١٠١,٣	١٠٨,٨	١٠٨,٨	٩٥,٧	١٩٩٧
٩٥,٩٢	٩٥,٠٨	١٠٥,١٥	٩٢,٦٣	١٠٦,٧	١١٣,٨	٩٩,١	١٠٠,٧	١٠٨	١٠٨	٩٨,٧	١٩٩٨
٩٥,٧٣١	١٠٣,٥	٨٧,٣٧٩	٧٩,٥٣	٩٩,٦	١٠٢,٧	١٠٠,١	١٠١,٢	١٠٤	١٠٤	٩٩,٣	١٩٩٩
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠٠
٨٨,٨٠٥	١٠٤,٢	١٠٣,٨٨	٨٩,٧٦	١٠٤,٢	١٢١,٧	١٠٠,٩	٩٨,٩	١٠٣	١٠٣	١٠١,٧	٢٠٠١
٩٥,٤٤	٩٥,٦٩	١١٤,٨٥	١٢٣,٣٤	١٠٣,٧	١١١,٩	١٠٤,٥	٩٨,٢	١٠٤	١٠٤	١٠٣,٦	٢٠٠٢
٩٣,٨٣	٨٦,٦٧	١١١,٨٤	١٠٥,٣	١٠١,٤	١١٧,٧	١٠٨,٦	٩٧,٩	١٠١,٨	١٠٥,٣	١٠٥,٣	٢٠٠٣

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية والفنية، الدول العربية: مؤشرات اقتصادية أعداد مختلفة.

www.fao.org

ملحق رقم (٦)

المتغيرات المستخدمة في التحليل الإحصائي

القيمة بالمليون دولار

المستوردات الزراعية الأردنية من:			المصادر الزراعية الأردنية إلى:			السنة
عمان	لبنان	سورية	عمان	لبنان	سورية	
٢,٨٠٢	٣,٩٠٧	١٣,٧٤	٠,٠٠٦	١,٢٥١	٢,٢٦٦	١٩٨٨
٠,٩٨٤	٣,٧١٣	٢٢,١٦٩	٠,٠١٦	٥,٣٤٤	٣,٧٩٦	١٩٨٩
٠,٢٦٢	٥,٢٢٦	٧,٣٣٢	٠,٠٠١	١٠,٣٠٥	١,٤٢٩	١٩٩٠
٠,٩٧١	٩,٣١٨	٦,٥٢٤	٠,٠٠٦	٩,٥١٧	٠,٢٠٩	١٩٩١
٠,٨٦٩	٩,٩٣٩	٧,٢٣١	٠,١٣٢	٩,٨٤١	٠,٢٧٦	١٩٩٢
٠,٤٦٨	٩,٠٧٤	٢٠,٩٣١	٠,٣٥٣	١٩,٢٣٣	٠,٤٨٧	١٩٩٣
٠,١٣٤	٦,٠٣٨	٤٠,٣٦٢	٠,٣٣١	١٦,٢٤٩	١,١٨٥	١٩٩٤
١,١٣١	١٧,١٧٦	٥٠,١٨٦	٠,٣٦١	٢١,٩٣٩	٢,٢٤٦	١٩٩٥
٢,٥٣٢	٢١,٨٥٩	١١٧,٦١	٠,٩٨١	١٨,٦٣١	١,٨٨	١٩٩٦
٢,٧٥٥	١٨,١٨٧	٦١,٥٣١	٢,٥٢١	٢٢,٥٥٧	١,٤٤٢	١٩٩٧
٢,٣٣٢	١٦,٨٣٢	١٣,٠٤٦	١٠,٢٥٢	٢٥,٢٢٨	٠,٢٦٥	١٩٩٨
١,٧٩٤	١٨,٥٠١	١٣,٢٨٦	٧,٩٥٢	١٤,٠٠١	٠,٦٤٢	١٩٩٩
٢,٢٨٦	١٩,٢٢٩	١٣,٢٠١	٦,٧٩٣	١٤,٧٥٩	٠,٥٣٦	٢٠٠٠
٤,٠٣١	٢٠,٠٧٧	٢١,٣٩٣	٨,٨٣٢	١٥,٢٦٥	١٠,٣٢٤	٢٠٠١
٢,٤٥٨	١٩,٨٩٥	٤٣,٩٠١	٩,٦٣٢	١٨,٤٦١	٢٣,٢٦١	٢٠٠٢
٢,١٠٣	٢٤,٣٧٣	٩٨,٨٦٣	١٠,٦٨٧	١٦,٨٣١	٣١,٣٠٦	٢٠٠٣

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

**EFFECTS OF GREAT ARAB FREE TRADE AREA ON
AGRICULTURAL TRADE BETWEEN JORDAN AND ARAB
COUNTRIES (1988_2003)**

by
Furat Al-boustaji

٧٢٧١٠٩

Supervisor
Dr. Taleb Awad, Prof.

Abstract

The study aims to discuss the Jordan Agriculture sector and the challenges that face this vital important sector which is considered crucial for the comprehensive economic development .

The study over lighted the Jordan external trade in the agriculture sector with Arab countries and the rest of the world . The countries covered in the this study are Syria , Lebanon , and Oman .

In addition, the study explored the potential possibilities for increasing the volume of Jordan agricultural exports to the above-mentioned countries by using the Revealed Comparative Advantage (RCA) approach to determine the attendable maximum level, of the set of certain agricultural goods.

As far as the econometrics technique is concern , the study tried to estimate the agricultural exports supply equation as well as the agricultural imports demand equation between Jordan and the three Arab countries using the method of ordinary least square (OLS)

The main result of the study indicates that the RCA between the Jordan imports and selected Arab countries exports of agricultural goods was high . In contrast, the RCA

was weak between Jordanian exports and the selected Arab countries imports of agricultural goods .

According to this result, the study believed that there is a possibility to increase the Jordanian agricultural exports to Syria by ٢,٦ million U.S. dollar by year ٢٠٠٢ , to Lebanon by ٧,٦٢ million U.S. dollar and to Oman by ٩,٧٩ million U.S. dollar .

The Jordan agriculture export supply function with Syria showed a positive relations between value of the exports and the income variable . The income elasticity was estimated at (٨,٨٨٤) while the relative prices variable was insignificant . More over, the dummy variable was insignificant . This may indicates that there is no impact of GAFTA agreement on the Jordan agricultural export to Syria .

As for the function of agriculture imports from Syria, the results of the estimation showed that the price elasticity was (-٤,٣٠٧), the income elasticity was (٣,٦٠١) and the dummy variable shown a positive impact .

The estimation of Jordan agricultural exports function to Lebanon showed that a positive relation with income (elasticity equals ٥,٢٨٨), while the price coefficient showed no influence, while the impact of the GAFTA agreement on Jordan agricultural exports to Lebanon .

Regarding the function of the Jordanian agricultural imports from Lebanon, it showed that the income elasticity was (١,٨٦٩), while the price elasticity was insignificant and the impact of GAFTA agreement was negative on the Jordanian agricultural imports from Lebanon.

The Jordanian agricultural exports function with Oman showed that the income elasticity was (١,٢١١) , while the price variable coefficient was insignificant . The dummy variable was insignificant too indicating that there is no effect of the GAFTA on Jordanian agricultural export to Oman .

In the other side, the estimated equation of Jordanian agricultural imports from Oman showed that the income and price variables were insignificant , while the impact of the GAFTA agreement had a negative effect (its elasticity was -١,٢٠٧) .

The main recommendations of the study are :

Increasing and improving the agricultural area and its productivity , maintaining the vital land in the kingdom, using the modern techniques, improving the competitiveness in the external markets , increasing the volume and efficiency of the investment in the agricultural sector which would lead to an increase the agriculture output and diminishing the imports and enhancing the agricultural trade balance as well as the balance of payments.

Other recommendations are to unification of customs legislations by related official Arab institutions, that can help in removing the obstacles facing the Arab trade and the customs systems and procedures which will result at the end in supporting the Arab economic integration.